www.kassioun.org

1224

الاثنين 28 نيسان 2025

حزب الإرادة الشعبية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

أسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «3000» ل.س ● دمشق ص.ب «35033» ● تلفاكس «3321775 11 00963» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org

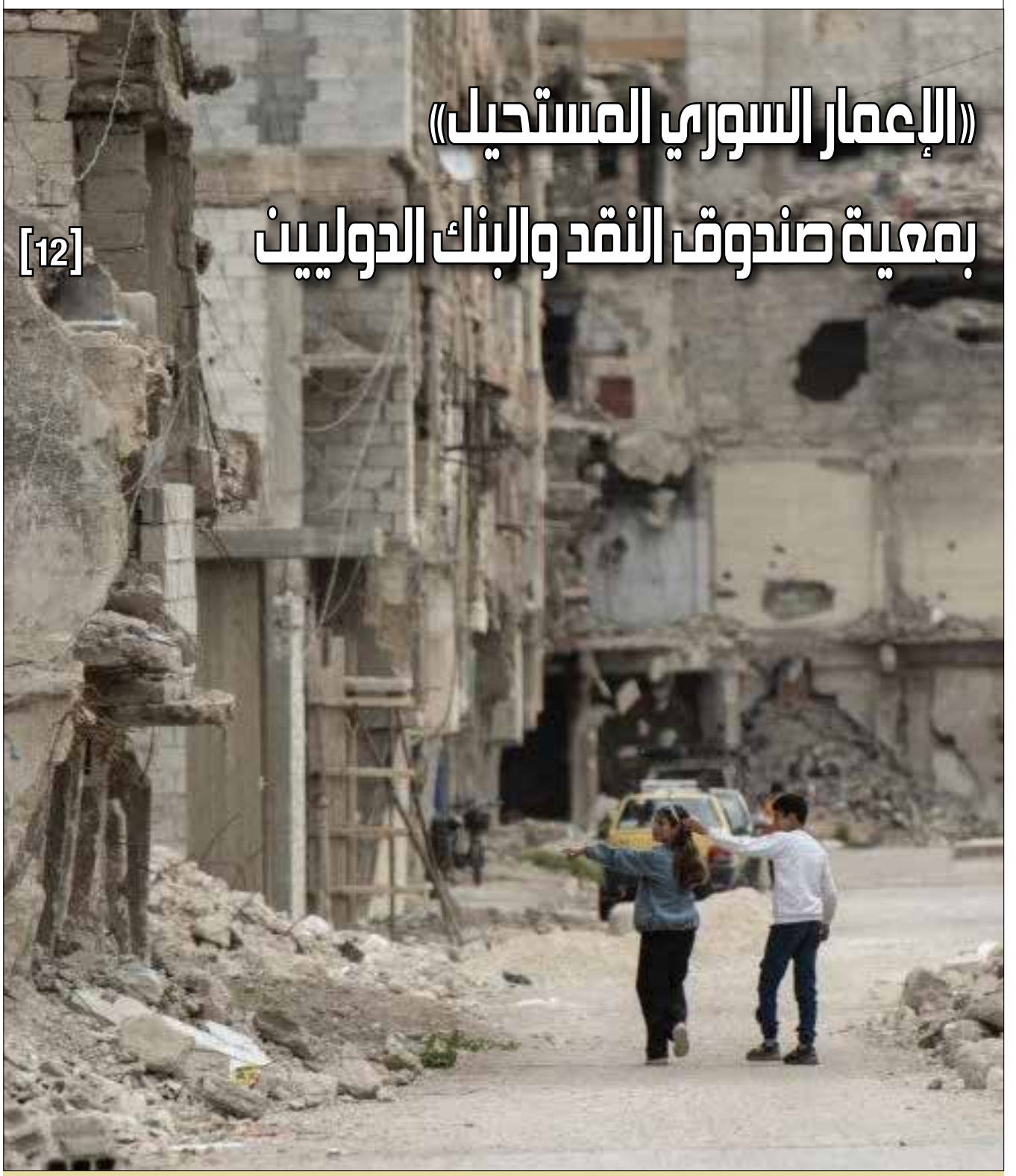

«الإعمار السوري المستحيل»
بمعية صندوق النقد والبنك الدوليين

[12]

الافتتاحية

كيف نوقف احتمالات الفوضى الداعشية؟

خصص الإصدار الأسبوعي الخاص من قاسيون «يوم الخميس الماضي 24 نيسان» مادة المحرر السياسي ضمنه، لنقاش «احتمالات عودة داعش؟». وسرعان ما أكدت الأحداث والتصريحات في مساء اليوم نفسه، صحة التقدير الذي عرضته قاسيون في حينه، والذي تعزز مع الأيام التالية.

مخاطر عودة نشاط داعش هي مخاطر حقيقية وملموسة، يمكن تلمسها في الأمور التالية:

أولاً: الفيديوهات والإعلانات التي يطلقها التنظيم، بما فيها تلك التي يتهم فيها الإدارة الجديدة بـ«الردة»، ما يعني «إعلان الجهاد ضدها»، وتحريض من يناصرونها، خاصة من أصحاب الخلفية الإسلامية الجهادية، للقتال ضدها.

ثانياً: الأسلوب الأمريكي في موضوع انسحاب قواته من سورية، بشكل جزئي وتدريجي، ومن مناطق محددة يمكنها أن تتحول إلى نقاط انطلاق وتمويل وإمداد لداعش، وبالطريقة نفسها تقريباً التي جرى فيها تسليم الموصل لداعش في العراق.

ثالثاً: التحذيرات الأمريكية المتتالية، المتضمنة الاستناد إلى معلومات استخبارية «موثوقة» عن هجمات واعتداءات يمكن أن تحدث في سورية، وهي طريقة معتادة أمريكياً في التمهيد لأحداث من هذا النوع، وتوظيفها سياسياً بالاتجاه المناسب لها لاحقاً.

رابعاً: عمليات تهريب الأسلحة باتجاه البادية السورية، والتي تم الكشف عن إحداها وقيل إنها متجهة نحو السويداء والحقيقة أن وجهتها النهائية هي البادية السورية.

خامساً: ارتفاع مستوى التناقضات الداخلية بين تيارات ذات رؤى مختلفة موجودة ضمن السلطة اليوم.

سادساً: ارتفاع التناقضات على المستوى الإقليمي مع «إسرائيل»، وخاصة التناقض التركي–«الإسرائيلي»، المترافق مع رغبة ترامب الوصولَ لتفاهم مع تركيا، كل ذلك يقيد إلى حد ما قدرة «الإسرائيلي» على التدخل العدواني المباشر في سورية، ما يدفعه إلى تعزيز التدخلات العدوانية غير المباشرة، وبين أهمها بكل تأكيد: داعش.

إذا وضعنا هذه العوامل كلها على طاولة البحث، وأضفنا إليها طريقة العمل الأمريكي والغربي التي اتضحت في جلسة مجلس الأمن يوم 25 نيسان، وكذلك ألاعيب صندوق النقد والبنك الدوليين، واستمرار العقوبات، فإنه من الممكن الخروج بجملة نتائج ضرورية للعبور بالبلاد من هذه المرحلة الخطرة نحو بر الأمان، وعلى رأسها:

أولاً: ينبغي عدم التعويل لا على التمويل الغربي، ولا على رفع العقوبات. وينبغي بالمقابل التعويل على الموارد الداخلية، وعلى الاستعانة بالدول التي لها مصلحة حقيقية في استقرار سورية ووحدتها.

ثانياً: حل موضوع المقاتلين الأجانب بات أكثر إلحاحاً، لأن جزءاً منهم على الأقل يمكنه أن يتحول إلى احتياطي لداعش، مهدداً ليس فقط الإدارة الجديدة، بل واستقرار ووحدة البلاد وسلمها الأهلي.

ثالثاً: لا يمكن حل أي من المهام الكبرى دون الاستناد إلى الشعب السوري والاستقواء به، وهذا يتطلب الخروج بأسرع وقت من عقلية الغلبة الضيقة، ومن العقليات الطائفية والاستئثارية القاصرة وضعيفة البصر والبصيرة، إلى الساحة الوطنية الواسعة الجامعة لكل السوريين والمستندة إليهم، وعبر مؤتمر وطني عام يحقق مشاركة حقيقية، ويفضي إلى حكومة وحدة وطنية وازنة وشاملة...

شؤون عمالية

مطالب العمال المستعجلة: إلغاء القرارات المجحفة

02

ملف «سورية 2025»

كيف ومتى سينسحب العسكر الأمريكي من سورية؟

06

شؤون محلية

الصناعيون يكشفون وجعهم ويطالبون بخارطة إنقاذ

08

شؤون عربية ودولية

قراءة أولية في مفاوضات النووي الإيراني

17

بصراحة

■ محمد عادل اللحام

العمال في الأول من أيار.. قبضات مرفوعة ورايات ترفرف

تنتفض المعمورة من أقصاها إلى أقصاها مع نزول العمال إلى الشوارع في الأول من أيار، رافعين راياتهم، وقبضاتهم القوية، ووجعهم المزمن الذي تجدده كل يوم آلة النهب الرأسمالي لقوة عملهم التي لا يملكون سواها من أجل أن تستمر دورة حياتهم، إذ يبقى الرأسمال متربعاً على عرشه.

وحين ينزل العمال إلى الشوارع والساحات يعني ذلك إرسال إشارات ورسائل واضحة إلى ذاك الحلف غير المقدس بين الرأسمال والحكومات، بأن الطبقة العاملة ستكسر تلك القيود، وليس لديها ما تخسره في سياق كفاحها المتواصل من أجل حقوقها السياسية والاجتماعية والديمقراطية، حيث يسعى الرأسماليون إلى احتواء الحراك العمالي بطريقتين، الأولى: تقديم تنازلات جزئية للعمال، وهذا يترافق بشراء بعض القيادات العمالية التي تقبل بما يقدم لها، وبالتالي تجري المساومة على الحقوق الأساسية للعمال بما فيها التفاوض على نسبة زيادة الأجور التي يطالب بها العمال، ويعلنون من أجلها الإضراب كما يحدث الآن في الكثير من الدول التي قدمت تنازلات للطبقة العاملة في مرحلة سابقة لتعاود الهجوم مرة أخرى على تلك المكتسبات في ظل السياسات الاقتصادية الليبرالية التي اجتاحت العالم ومن ضمنها حقوق العمال ومكاسبهم، حيث تلعب المؤسسات المالية الإمبريالية «صندوق النقد والبنك الدوليان ومنظمة التجارة العالمية» دوراً أساسياً في توجيه الحكومات نحو حقوق الطبقة العاملة، ويساهم في إكمال الدور منظمة العمل الدولية التي ينتمي رئيسها إلى الاتحاد الحر المعروف بصلته الوثيقة مع قوى الرأسمال المالي العالمي والحركة الصهيونية.

الطريقة الثانية: القمع المباشر لأي حراك عمالي، حيث تتعرض العديد من القيادات النقابية للقتل والملاحقة والاعتقال بسبب نشاطهم العمالي المدافع عن حقوق الطبقة العاملة، كما هو حادث في بعض دول أمريكا اللاتينية والدول الإفريقية والآسيوية بما فيها منطقتنا العربية.

إن الطبقة العاملة السورية قد خاضت تلك التجارب التي خيضت في كل الدول، واستطاعت انتزاع حقها بالإضراب، والاحتفال بعيد العمال حتى في ظل الاستعمار الفرنسي، وعهد الاستقلال وما بعده عندما كان قرارها مستقلاً غير خاضع للهيمنة وفرض الوصاية عليها، وكان يختلف الموقف من العمال حسب الظرف السياسي السائد في كل مرحلة من المراحل، ولكن الناظم والجامع للمواقف من حق العمال في كل الأوقات هو تقييد حركة العمال بالتعبير عن مصالحهم وحقوقهم، وإطلاق يد قوى الرأسمال بشرعنة نهبه عبر الأنظمة والقوانين وأشياء أخرى تجعل الطبقة العاملة فاقدة قدرتها على التحرك والتعبير عن مصالحها وحقوقها.

مطالب العمال المستعجلة: إلغاء القرارات المجحفة

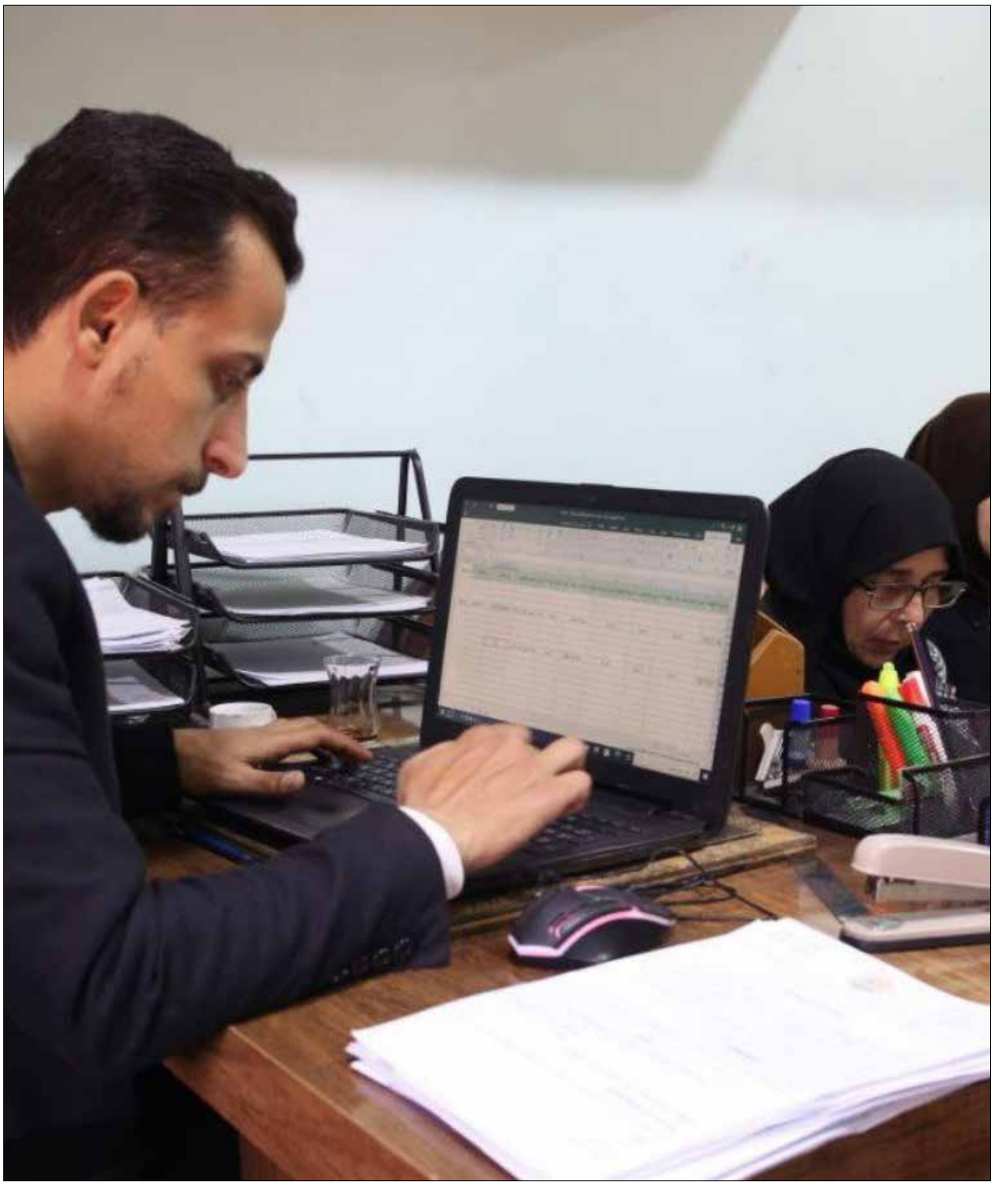

بعد مرور أسابيع عديدة على تشكيل الحكومة الجديدة، عادت للواجهة المطالب العمالية التي بقيت رهن التسويف و«التطنيش» طوال الأشهر الماضية، والتي أدت إلى نتائج سلبية على واقع عمل القطاع العام بكل فروعه وعلى العاملين الذين طالتهم القرارات السابقة المجحفة وغير الموضوعية. فعشرات المعامل الإنتاجية توقفت عن العمل، ومثلها متوقفة أساساً، كما ألغيت مؤسسات وأعيد تشكيل أخرى، فيما انتشرت الفوضى في العديد من القطاعات الخدمية التابعة للتعليم والكهرباء والصحة والمالية. ولا بد للحكومة من معالجة هذا الوضع على مستويين: الأول إسعافي وعاجل، والثاني بإجراءات ذات طابع طويل الأمد وجذري.

■ فرح عمار

إن وضع الطبقة العاملة سيئ جداً بشكل عام، ولا سيما العمال المتضرّرون من قرارات الحكومة السابقة. ورغم بعض المؤشرات الإيجابية في القرارات الصادرة مؤخراً، مثل إلغاء قرارات الفصل أو إنهاء الإجازات أو إعادة المفصولين من قبل السلطة البائدة، إلا أن المطلوب اليوم ليس قراراً جزئياً يخص مؤسسة أو مديرية معينة، بل قرار عام شامل دون استثناءات، ليتمكن الوزراء من دراسة واقع وزاراتهم والمؤسسات التابعة لها بشكل موضوعي يحقق الأهداف المنشورة بعيداً عن التعسف والظلم والفوضى. دراسة دقيقة وذكية من شأنها تعزيز دور الدولة في مؤسساتها وهيئاتها ومعاملها عبر إطلاق عجلة الإنتاج وتفعيل الخدمات الاجتماعية. ويمكن تلخيص هذه المطالب بما يلي:

- إلغاء كافة القرارات التي أثرت على عمال وموظفي القطاع العام، مع الحفاظ على الملاك البشري وتوسيعه كمياً ونوعياً بما يتلاءم مع هدف إحياء القطاع العام بكافة أركانه.
- تشغيل جميع المعامل الإنتاجية الحكومية والمؤسسات المتوقفة عن العمل.
- تجديد عقود العاملين بأشكالها كافة والعمل على تثبيتهم بما يضمن استقرارهم الوظيفي والمعيشي ومصلحة العمل.
- تشكيل لجان من الكفاءات والخبرات المهنية والحقوقية والإدارية بمشاركة نقابية، لإعادة تقييم واقع الهيئات الحكومية والموارد البشرية، وتمييز العناصر الفاسدة من أعلى الهرم إلى قاعدته لمحاسبتها قضائياً.
- صرف جميع الرواتب المتأخرة وتوفير دعم صحي وغذائي للعمال المتضررين من قرارات الإجازات مدفوعة الأجر، وللذين يعانون من تأخر الرواتب، بما في ذلك المتقاعدين.
- رفع الأجور بما يتناسب مع الحد الأدنى للمعيشة الكريمة وفق الأسعار السائدة.

حقوق العمال تنتج اقتصاداً قوياً

إن قوة أي اقتصاد مرتبطة بقوة قطاعه العام ودور الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية. فأهم مؤشرات تطور الاقتصاد، مثل الناتج القومي ومتوسط دخل الفرد ونسب الفقر والبطالة وحجم النمو الاقتصادي والبشري، لا تتحقق بالاقتصار على الاستثمار الخاص وخططه الربحية، بل من خلال التخطيط الحكومي للاقتصاد الوطني الذي يعتمد أساساً على القطاع العام. وفي هذا السياق، تبرز أهمية الطبقة العاملة السورية التي تعدّ ثروة وطنية أساسية لا يمكن التقدم دون التعامل معها على هذا الأساس. لذا يجب العمل على حماية حقوقها وزيادة فاعليتها وضمان استثمارها الأمثل، عبر رفع مستوى معيشتها وتوفير مظلة دعم اجتماعي وخدمي مستدام يحميها من الاستغلال والفقر والهجرة.

يوم التضامن العالمي للطبقة العاملة

تستعد الطبقة العاملة في بلدان العالم لليوم العالمي للطبقة العاملة، الذي اعتمد فيه الأول من أيار يوماً لإحياء النضال والتضامن العمالي من أجل المصالح والحقوق الاجتماعية والاقتصادية والنقابية للطبقة العاملة، وتخليداً لاستمرارها. ويعود هذا الاحتفال بالأول من أيار إلى أواخر القرن التاسع عشر، حيث نظم العمال آنذاك إضراباً عاماً عن العمل، شارك فيه مئات الآلاف من العمال من أجل المطالبة بأجور عادلة وتحديد يوم العمل بثماني ساعات، ورفعوا شعارهم الشهير «ثماني ساعات عمل، ثماني ساعات راحة، ثماني ساعات نوم». وقد حقق الإضراب نجاحاً كبيراً في حينه، ولكن السلطات في مدينة شيكاغو قامت بمجزرة كبيرة بين صفوف العمال المحتجين والمتظاهرين، واستشهد العديد منهم، كما أعدمت السلطات عدداً من قادة الإضراب والمظاهرات العمالية.

■ نبيل عكام

ويُعتبر الأول من أيار إجازة رسمية في العديد من بلدان العالم، بما فيها سورية وبلدان عربية، وأوروبا وأمريكا اللاتينية، والعديد من دول آسيا. حيث تقوم نقابات العمال في معظم دول العالم بتنظيم مظاهرات واعتصامات وإضرابات، رافعين الأعلام الحمراء كإشارة إلى وحدة وتضامن العمال على الصعيد العالمي ضمن الحركة العمالية والنقابية، والمطالبة بالعدالة الاجتماعية، مدركين أن اتحادهم ونضالهم ضد الاستغلال من خلال الإضرابات والاعتصامات والمظاهرات والاحتجاجات المختلفة هو الطريق الأنجع لتحسين شروط وظروف عملهم ومعيشتهم وحقوقهم الديمقراطية والتشريعية.

الاحتفال بهذا اليوم لا ينبغي أن يكون مجرد تظاهرة بروتوكولية تقوم بها النقابات، تتحدث فيها عبر مكبرات الصوت في مهرجانات خطابية فضفاضة عن مكانة العمال وإنجازاتهم، كما حدث خلال سنوات من هيمنة السلطات على النقابات في بعض دول الأطراف ومنها سورية، في الوقت الذي تعاني فيه الطبقة العاملة ظروفاً تعسفية لا تحترم إنسانية العامل وحقه في العيش بكرامة، من خلال فرض شروط قاسية كالأجور التي لا تتناسب مطلقاً مع متطلبات المعيشة الضرورية والأساسية، بسبب الغلاء المتصاعد الناتج عن التضخم الاقتصادي الجاري في معظم البلدان الرأسمالية ودول الأطراف.

عانت الطبقة العاملة في سورية منذ ما قبل انفجار الأزمة عام 2011، وخلال فترة حكم السلطة البائدة الثقيلة على صدور العباد، ما عانته من بؤس وفقر وشقاء، إضافة إلى منع تطور الصناعة أو إعادة ترميمها وتقدمها، سواء في قطاع الدولة أو القطاع الخاص. مع استمرار السياسات الاقتصادية التي لا تخدم سوى قوى النهب والفساد، وتساهم في الاستغلال المكثف للعمال ونهب قوة عملهم من خلال انهيار قيمة الأجور واستفحال الغلاء، مما أسهم في زيادة تدني مستوى المعيشة وارتفاع تكاليف الحياة، حيث أصبح الوضع المعيشي للعمال في حالة سيئة للغاية.

وفي الأيام القادمة، يأتي الأول من أيار هذا العام في ظرف وواقع جديدين، مع فرار سلطة الاستبداد والقمع السابقة إلى غير رجعة، ووصول سلطة أخرى كانت فاتحة قراراتها تسريح مئات العمال، والدعوة إلى خصخصة قطاع الدولة، والاستمرار بالسياسات الحكومية السابقة من حجب الدعم عن الخبز ورفع سعره لأكثر من عشرة أضعاف، واستفحال الغلاء الذي أدى إلى زيادة الإفقار والبطالة وتدني مستوى المعيشة وارتفاع تكاليف الحياة، بالإضافة إلى تآكل قيمة الأجور، فأصبح أجر العامل لا يغطي سوى ثمن خبز أطفاله وجرة غاز منزله، مما جعل الوضع المعيشي للعباد، وخاصة العاملين بأجر، يزداد سوءاً. فأصاب الإحباط الكثير من الفئات الشعبية، ودفعهم للشعور بفقدان الأمل بالمستقبل، مما قد يهدد الأمن الاجتماعي وتماسك المجتمع الرخو – نتيجة بعض السياسات الثأرية التي انتهجتها السلطة الجديدة. والخروج من هذه المعضلة مرهون ومرتبط بالعمل السياسي المفترض، وهو ممر إجباري للتخلص من السياسات الاقتصادية الفاشلة وتحسين مستوى المعيشة المرتبط بتحسين مستوى الإنتاج الحقيقي الصناعي والزراعي.

الطبقة العاملة

إضراب يومين لعمال الملاحات التونسية

بعد أن فشلت جلسة المفاوضات التي عُقدت يوم الإثنين 21 نيسان 2025، واستمرت لعدة ساعات في مقر الإدارة العامة للمصالحة بتونس العاصمة، بشأن مطالب عمال الملاحات التونسية، ونتيجة تعنت الإدارة ورفضها التام الاستجابة للمطالب المشروعة للعمال، وفي مقدمتها تحسين الأجور بما يتناسب مع القدرة الشرائية للعاملين في ظل التدهور المعيشي المتواصل، وجد الطرف النقابي المفاوض نفسه مضطراً لخوض إضراب عام عن العمل. فقد تم إقرار إضراب عام قطاعي في كل الملاحات التونسية يومي الأربعاء والخميس 23 و24 نيسان 2025 الجاري، دفاعاً عن كرامة وحقوق العاملات والعمال وحقهم في زيادة الأجور لتحسين أوضاعهم المعيشية.

إضراب عمال المياه ا لاسكتلنديين من أجل الأجور

نفذ نحو 500 عامل في شركة المياه الاسكتلندية إضراباً عن العمل يومي 22 و23 نيسان بسبب نزاع حول الأجور. شارك فيه العمال الذين يتولون أدواراً رئيسية في الخطوط الأمامية بشبكات الصرف الصحي ومراكز معالجة المياه وصيانة الأنابيب. وقالت الأمينة العامة لنقابة يونايت: «يؤدي أعضاؤنا في شركة المياه الاسكتلندية وظيفةً أساسية. ورغم عملهم الأساسي، فقد تآكلت رواتبهم لسنوات؛ فهم ببساطة لم يعودوا مستعدين لتحمل هذا الوضع. عرضنا للأجور يوازي معدل التضخم بشكل عادل وتدريجي، ويعطي الأولوية لأعلى نسبة زيادات في العمل لأصحاب أدنى الدرجات الوظيفية، وهي أموال من المفترض أن تكون في جيوب الموظفين الآن». وكانت شركة المياه الاسكتلندية قد خفضت ساعات العمل الأسبوعية من 37 ساعة سابقاً إلى 35 ساعة. تشارك في الإضراب ثلاث نقابات: يونايت، وGMB، ويونيسون.

فنلندا: إضراب العاملين بالدولة

نفذ موظفو الدولة إضراباً لمدة ثلاثة أيام بدءاً من يوم الثلاثاء 4/22، بعد فشل المفاوضات بين النقابات وأصحاب العمل في التوصل إلى اتفاق في النزاع الدائر بشأن زيادة مقترحة في رواتب موظفي الدولة. يشمل الإضراب موظفي المعهد الفنلندي للأرصاد الجوية، وضباطاً وموظفين في كل من قسمي شرطة شرق أوسيما وجنوب شرق فنلندا، بالإضافة إلى موظفي مركز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحكومي. يُمثل موظفو الدولة البالغ عددهم نحو 80 ألف موظف في المحادثات كلًا من منظمة التفاوض لمهنيي القطاع العام، ونقابة العمال في القطاعين العام والرعاية الاجتماعية، ونقابة العمال المحترفين. تطالب النقابات بزيادة في الأجور بنسبة 7,8% خلال السنوات الثلاث المقبلة، لكن الحكومة عرضت زيادة بنسبة 6,3%، بذريعة سوء الوضع المالي للبلاد. أصدرت النقابات تحذيراً من إجراءات عمالية أخرى مُخطط لها الشهر المقبل.

نيجيريا: إضراب مفتوح على مستوى البلاد

أعلن موظفو هيئة الأرصاد الجوية النيجيرية إضراباً مفتوحاً احتجاجاً على قضايا الرعاية الاجتماعية، بدءاً من 4/23. كما اتهموا إدارة الهيئة بإهمال برامج تدريبية رئيسية لصالح تنظيم دورات تدريبية. في رسالة وُجّهت، وقّعها اتحاد موظفي النقل الجوي، ورابطةً محترفي الطيران النيجيريين، والاتحاد المُدمج لموظفي المؤسسات العامة والخدمة المدنية والخدمات التقنية والترفيهية، اتهمت المجموعة شركة NiMet بالتنصل من وعودها. وجاء في الرسالة: «كما تعلمون جميعاً، سعت نقاباتنا جاهدةً على مدار السنوات القليلة الماضية للتخفيف من معضلة الأجور غير العادلة للغاية التي أثقلت كاهل عمال NiMet بالفقر المدقع وما ترتب عليه من صعوبات لا تُحصى». وأضافت النقابات: «أنتم تعلمون أن الاتفاق المُبرم بين الإدارة ونقاباتنا منذ 28 كانون الثاني 2025، والرامي إلى تحسين جزئي للأجور، لم يُحترم».

بيان اتحاد النقابات العالمي بمناسبة الأول من أيار 2025

أرباحهم أو حياتنا الأمل يكمن في نضال الشعوب

الحركة النقابية العالمية ذات التوجه الطبقي، والعمال، والنقابات المناضلة في جميع أنحاء العالم يحيّون بالنضال الذكرى الـ 139 لنضال العمال في شيكاغو عام 1886. اتحاد النقابات العالمي، أعرق منظمة نقابية عالمية، والذي يمثّل أكثر من 105 ملايين عامل في جميع أنحاء العالم، يوجّه رسالة ودية ونضالية إلى جميع العمال والفلاحين، وإلى الناس البسطاء من الكادحين، بمناسبة عيد العمال العالمي، الذي يعدّ محطة نضالية دائمة ومضيئة.

يتزامن عيد العمال هذا العام مع الذكرى الثمانين لتأسيس اتحاد النقابات العالمي، الذي وُلد من تحت رماد أكثر الحروب تدميراً في تاريخ البشرية، في أجواء الثورة والانتصار العظيم للشعوب على الفاشية بقيادة الاتحاد السوفييتي. ويُكمل الاتحاد ثمانية عقود من النضال المتواصل والمستمر من أجل حقوق العمال، ومن أجل العدالة والتقدم الاجتماعي، وضد جميع أشكال التمييز، وضد الحروب والتدخلات الإمبريالية، وضد استغلال الإنسان لأخيه الإنسان.

إن رسائل ومطالب روّاد شيكاغو عام 1886، وكذلك الاحتياجات التي أدّت بشكل حتمي إلى تأسيس اتحاد النقابات العالمي، لا تزال حتى اليوم راهنة وضرورية. فأزمة النظام الرأسمالي تتعمّق وتنتشر بشكل عام، والفوارق الاجتماعية تتسع بشكل مأساوي، والحريات الديمقراطية والحقوق النقابية تتعرض لهجمات في جميع أنحاء العالم، كما أن الحروب والتدخلات الإمبريالية أصبحت جزءاً من الأجندة اليومية.

إن الإبادة الجماعية التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني في غزة والضفة الغربية، والقصف في لبنان ودول أخرى في منطقة الشرق الأوسط الأوسع، بدعم وتشجيع من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وحلفائهم، ما زالت مستمرة، كاشفةً بكل وضوح عن النفاق والشر والطبيعة اللاإنسانية للإمبريالية.

في الوقت نفسه، ارتفعت النفقات العسكرية العالمية إلى 2,46 تريليون دولار أمريكي في العام الماضي، مع زيادات كبيرة في الميزانيات الدفاعية في دول آسيا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأوروبا. ومن اللافت وجود أمثلة لدول تكاد تضاعف إنفاقها العسكري. وفي الوقت ذاته، يدعو الرئيس الأمريكي ترامب إلى تخصيص حد أدنى من الإنفاق الدفاعي بنسبة 5% من الناتج المحلي الإجمالي بين دول حلف الناتو، فيما قرر قمة مفوضية الاتحاد الأوروبي تمويل 800 مليار يورو للتسلّح العسكري ضمن مشروع «إعادة تسليح أوروبا».

إن التحول نحو اقتصاد الحرب يُعد بوضوح أولوية لدى الدوائر الحاكمة في النظام الرأسمالي، لأنه يساهم في تعزيز أرباح الاحتكارات المتعددة الجنسيات وتوسيع النفوذ الجيوسياسي للدول الإمبريالية المتقدمة.

إن هذه الزيادات الهائلة الجديدة في الإنفاق العسكري، إضافة إلى كونها تهديداً للسلم والأمن العالميين، تعني أيضاً سياسات تقشف أشد، واتساعاً في الفجوة الاجتماعية. فالموارد التي كان من المفترض أن تُخصص للأسر والعمال والناس العاديين تُقتطع وتُحوّل إلى مشاريع التسلّح، وتُوضع الحقوق والحريات المدنية والاجتماعية تحت الوصاية، لأن التحضير للحرب لا يسمح بوجود رأي مخالف.

يدين اتحاد النقابات العالمي والنقابات ذات التوجه الطبقي بشدة استعدادات البرجوازية للحرب. فالطبقات الشعبية لا تنتظر من حرب واسعة وشاملة جديدة سوى الموت، والفقر، والدمار، والتشريد، والمعاناة. نطالب بتوجيه الإنفاق لتلبية الاحتياجات المعاصرة للعمال والشعوب. نطالب بالتعليم والرعاية الصحية الكافية، وليس بالأسلحة. نطالب بظروف عمل ومعيشة كريمة، وليس بالذخائر والصواريخ. نطالب بالإنفاق على الثقافة، والرياضة، والترفيه، وليس على الطائرات والسفن الحربية.

التنظيم والنضال هما الطريق الوحيد الذي يمكنه قلب الحقائق القائمة من بؤس واستغلال وظلم اجتماعي. سلاح العمال في كل مكان هو التضامن والأممية

نطالب باتخاذ تدابير لمواجهة التضخم المتصاعد وتكاليف المعيشة المرتفعة التي تقوّض مستوى المعيشة. نرفض الخصخصة، وشراء الخدمات، وأشكال العمل المرنة التي تعمّق هشاشة الوظائف وتزيد من الاستغلال، إلى جانب رفع سن التقاعد.

إن مكاسب العمال والمكتسبات الاجتماعية تتعرض لهجمات وتحديات متواصلة تهدف إلى تقويض حقوق العمل، والاتفاقيات الجماعية، والحريات الديمقراطية. ولا تزال السلامة في أماكن العمل مهمَلة، مما يؤدي إلى إصابات ووفيات يومية. وعلى الرغم من التحديات العالمية، فإن العمال لا يقفون موقف المتفرّج من الهجمة المعادية لحقوقهم وحرياتهم، بل ينهض الملايين في جميع أنحاء العالم مطالبين بعمل كريم وبحماية الحقوق النقابية والاجتماعية، ويقف أعضاء اتحاد النقابات العالمي في طليعة هذه النضالات بثبات. أما ردّ حكومات البرجوازية على المطالب الشعبية العادلة، فيتمثل في تصعيد القمع السلطوي وتكثيف الهجمات والملاحقات. وفي الوقت نفسه، تحاول الحكومات وأرباب العمل التلاعب بالحركة العمالية، معوّلين على دور النقابات الصفراء وقادة النقابات المساومين.

في عصرنا هذا، من الواضح أن الشروط اللازمة لتحقيق ظروف عمل وحياة اجتماعية كريمة لجميع العمال موجودة. وتناضل الحركة النقابية ذات التوجه الطبقي من أجل ألّا تُستخدم القدرات الإنتاجية الهائلة لزيادة أرباح الرأسماليين وخلق ثروات غير متخيلة لعدد قليل، بل لضمان ظروف معيشية وعملية كريمة لأولئك الذين يخلقون وينتجون هذه الثروات.

التنظيم والنضال هما الطريق الوحيد الذي يمكنه قلب الحقائق القائمة من بؤس واستغلال وظلم اجتماعي. سلاح العمال في كل مكان هو التضامن والأممية. ويظل اتحاد النقابات العالمي متمسكاً بثبات بهذه المبادئ. ويواصل مسيرته الممتدة منذ 80 عاماً بالرؤية نفسها التي ألهمت تأسيسه: من أجل عالم خالٍ من الحروب والتدخلات الإمبريالية، خالٍ من الاستغلال والتمييز. عالم سيكون فيه العمل دائماً، مستقراً، منظماً، وآمناً.

بمناسبة عيد العمال 2025، يدعو اتحاد النقابات العالمي النقابات الطبقية والمناضلة في جميع أنحاء العالم إلى اتخاذ المبادرات وتنظيم حملة وأنشطة هذا العام تحت شعار: أرباحهم أو حياتنا – الأمل يكمن في نضال الشعوب.

لا لاقتصاد الحروب.

نعم للنضالات الطبقية:

– ضد الحروب والتدخلات الإمبريالية.

– ضد الاستغلال الرأسمالي.

– من أجل تلبية احتياجات العمال المعاصرة.

ليرفرف علم اتحاد النقابات العالمي بفخر جنباً إلى جنب مع أعلام النقابات المناضلة في النضال الطبقي المستمر من أجل العمل المستقر مع الحقوق، والضمان الاجتماعي، والتعليم والصحة العامة المجانية والشاملة، وحياة كريمة. ستكون هذه هي أسمى وأصح احتفالية بمسيرة الثمانين عاماً المجيدة من النضالات والتضحيات والكرامة لحركة النقابات العالمية ذات التوجه الطبقي.

عاش عيد العمال!

عاش التضامن الأممي!

عاشت الذكرى الثمانين لتأسيس اتحاد النقابات العالمي!

الألغام... تهديد مستمر وآثار كارثية على المدنيين والقطاع الزراعي

تواجه سورية تحديات هائلة نتيجة للألغام والمخلفات الحربية التي خلفتها سنوات من النزاع المستمر.
تمثل هذه الألغام تهديداً مستمراً للمواطنين السوريين، سواء كانوا نازحين عائدين إلى ديارهم أو مزارعين يعملون في أراضيهم.

فالألغام لا تقتصر على تهديد الأرواح فقط، بل تمتد آثارها إلى الاقتصاد المحلي، وخاصة القطاع الزراعي الذي يعتمد عليه الكثيرون كمصدر رئيسي للعيش.
ومن خلال تصريحات عضو وحدة إزالة الألغام التابعة لوزارة الدفاع السورية، أحمد جمعة، نرى صورة واضحة لمعاناة المدنيين والمتخصصين في إزالة الألغام، وصعوبات العمل في هذا المجال.

الآثار الإنسانية لكوارث الألغام

وفقاً للتصريحات الواردة من أحمد جمعة، فإن نحو 12 شخصاً من فريق إزالة الألغام فقدوا حياتهم خلال الأشهر الماضية في مهماتهم، فيما فقد بين 15 إلى 20 آخرين أطرافهم.
هذه الإحصائيات تعكس الخطر الداهم الذي يواجهه العاملون في هذا المجال، الذين يعتبرون من بين أولئك الذين يقفون في الخطوط الأمامية لمحاربة هذا التهديد القاتل.
أضرار الألغام لا تقتصر على المتخصصين في إزالة المخلفات الحربية، بل تمتد لتطال المدنيين الأبرياء، وخاصة الأطفال الذين قد لا يكونون على دراية بالخطر المحيط بهم.
فقد نقل عن الباحث في «هيومن رايتس ووتش»، ريتشارد وير، تأكيده أن غياب جهود عاجلة لإزالة الألغام سيؤدي إلى المزيد من الإصابات والوفيات بين النازحين العائدين إلى ديارهم. الألغام التي لا تزال مدفونة في الأراضي السورية تشكل خطراً دائماً على حياة المدنيين، مما يجعل العودة إلى الديار أمراً محفوفاً بالمخاطر.

تأثير الألغام على القطاع الزراعي

القطاع الزراعي في سورية، الذي يعد المصدر الرئيسي للدخل في العديد من المناطق، يتأثر بشكل كبير جرّاء انتشار الألغام.
ففي ريف إدلب، على سبيل المثال، الذي يعد من أبرز المناطق التي شهدت مواجهات عنيفة، ما زالت الألغام تشكل تهديداً مستمراً للزراعة.
تشير التصريحات إلى أن معظم الألغام التي تم زرعها في تلك المناطق مخصصة لاستهداف الأفراد والمركبات الخفيفة مثل تلك التي يستخدمها المزارعون.
تسبب الألغام في تدمير الأراضي الزراعية وإعاقة الإنتاج الزراعي، مما يعرض حياة المزارعين للخطر وتدمر الاقتصاد المحلي.
وفي مناطق أخرى، يعجز المزارعون عن العودة إلى أراضيهم الزراعية بسبب الخوف من انفجار الألغام التي قد تؤدي إلى إصابات خطرة أو وفاة.
ولا يقتصر تأثير الألغام على البشر فقط، بل يطال أيضاً القطاع الحيواني، إذ قد تنفجر الألغام في قطعان الأغنام والمواشي التي يتم استخدامها في الزراعة أو النقل، مما يؤدي إلى فقدان هذه الثروة الحيوانية.

صعوبات إزالة الألغام

على الرغم من جهود إزالة الألغام التي تبذل حالياً، إلا أن العملية لا تزال تواجه العديد من الصعوبات.
ومن أبرز هذه التحديات نقص الأجهزة المتقدمة اللازمة للكشف عن الألغام، وهي أجهزة يمكن أن تكشف الألغام المدفونة في عمق الأرض.
يشير جمعة إلى أن بعض الألغام قد تكون مرئية للعين المجردة، ولكن البعض الآخر يتميز بتعقيد تصميمه مما يجعل اكتشافه أمراً صعباً للغاية. تتطلب عملية إزالة الألغام جهوداً مضاعفة من الخبراء والمختصين، الذين يحتاجون إلى تقنيات حديثة وأدوات متطورة للكشف عن الألغام والحد من مخاطرها.
إضافة إلى ذلك، تؤدي الظروف الأمنية الصعبة في بعض المناطق إلى تعقيد العمليات، حيث لا يمكن الوصول إلى بعض المناطق بسهولة بسبب الصراع المستمر.
هذه العوامل تجعل من عملية إزالة الألغام عملية طويلة وشاقة، يتطلب تنفيذها تخطيطاً دقيقاً وموارد مالية وتقنية كبيرة.

المتطلبات التقنية والمعدات اللازمة

إن إزالة الألغام تتطلب معدات متخصصة وتقنيات متقدمة، مثل أجهزة الكشف عن المعادن المتطورة والروبوتات التي يمكن استخدامها في تفكيك الألغام عن بعد.
للأسف، يعاني المتخصصون في هذا المجال من نقص هذه الأدوات الضرورية، مما يجعل مهمتهم أكثر صعوبة.
كما أن الألغام التي تتمتع بتصميمات متطورة قد تحتاج إلى تقنيات متقدمة في الكشف والتعامل معها، وهي تقنيات يصعب الحصول عليها في بيئة تفتقر إلى الاستقرار الأمني والموارد.

مهمة شاقة تتطلب تكثيف الجهود

تستمر الألغام في سورية في تهديد حياة المدنيين وتدمير القطاع الزراعي، مما يمنع الاستقرار وعودة اللاجئين إلى قراهم.
ففي ظل نقص المعدات المتطورة والظروف الصعبة التي يواجهها المتخصصون في إزالة الألغام، تبقى عملية التخلص من هذه المخلفات الحربية مهمة شاقة وطويلة.
على ذلك يبدو من الضروري تكثيف الجهود المحلية والدولية لتوفير الدعم الفني والمالي لإزالة الألغام، وبالتالي توفير بيئة أكثر أماناً للمواطنين السوريين، خاصة أولئك الذين يعتمدون على الزراعة كمصدر رئيسي للدخل.

المونة هذا العام... رهان محفوف بالمخاطر

المعادلة المستمرة بقسوتها بالنسبة للمواطنين، ولربات الأسر خاصة، لهذا العام كما سابقاته، أن كل ساعة كهرباء إضافية تعني أياماً إضافية من حياة المخزون الغذائي «المونة».
والمسؤولية بهذا الجانب لا تقع على عاتق ربة الأسرة وحدها دون أدنى شك، بل على من جعلوا الكهرباء رهاناً يومياً ليس لحفظ المونة فقط، بل وللبقاء على قيد الحياة!

■ سلام السلمان

خطط متفائلة وتخوف مشروع

لطالما كانت «المونة» تقليداً أساسياً محبباً، لكنها تحولت خلال السنوات الأخيرة إلى رفاهية غير متاحة للكثيرين.
فانقطاع الكهرباء المتكرر، وغلاء أسعار المواد الغذائية، جعلا تخزين الطعام مهمة شبه مستحيلة.
اليوم، ومع تردد أنباء عن تحسن في التغذية الكهربائية، بدأت بعض الأسر تخطط بتفاؤل لشراء مونتها من الفول والبازلاء والثوم وغيرها، على أمل أن يكون الشتاء القادم أقل قسوة عليهم، سواء بتوفر مونة الغذائيات أو بزيادة ساعات التزود بالكهرباء.
لكن هذا الأمل يقابله تخوف كبير ومشروع من أن تتحول المشتريات المخططة للتمون إلى خسارة في حال عادت ساعات التقنين الطويلة، وفقدت العائلات القدرة على حفظ مؤونتها.

الوعود الرسمية حقيقة أم سراب؟

تتحدث الحكومة عن مشاريع لتحسين الكهرباء، لكن المواطن، الذي سمع وعوداً مماثلة بلا جدوى، سواء في السنوات الماضية، أو حتى خلال الأشهر القليلة السابقة، يبقى متشككاً.
فبين تصريحات المسؤولين الحاليين عن «تحسن كبير قريباً»، وواقع انقطاع التيار اليومي، هناك فجوة كبيرة. وإذا فشلت هذه الوعود مرة أخرى، فستجد العائلات التي أنفقت مدخراتها على المونة نفسها في مأزق حقيقي، فبدون كهرباء، كيف سيحفظون طعامهم؟ وكيف سيواجهون الشتاء؟
إذاً، السؤال الذي يطرح نفسه بقوة: هل ستكون هذه الوعود المستجدة كافية لاستعادة ثقة المواطن، أم إن المواطن سيكون مجدداً أمام خيبة أمل جديدة؟

الاختبار الصعب

يبقى المواطن أمام اختبار صعب لقراره بين خيارين: الثقة المسبقة بوعود التحسن والمخاطرة بشراء المونة، أو الانتظار حتى يرى بعينيه إن كانت الكهرباء ستتحسن بالفعل أم لا!
لكن الخيار الثاني يعني احتمال مواجهة الشتاء بلا مؤونة كافية، في ظل أسعار قد ترتفع فجأة مع اشتداد البرد كالعادة!

مصداقية الوعود وإبداع الحلول

النجاح الرسمي في صدق الوعود لا يكفي أن يكون بإضاءة بعض الشوارع، بل بالأضواء الحقيقية في البيوت لتستطيع الأسر أن تحفظ كرامتها.
فالشتاء القادم لن يكون اختباراً لصدق الوعود الرسمية وحدها، بل للمواطن أيضاً.
هل سيتمكن من استعادة جزء من عاداته القديمة بالتموّن، أم إن الظروف ستجبره مرة أخرى على التأقلم مع واقع مرير جرّاء تهاوي الوعود؟
الجواب ربما سيكتبه التيار الكهربائي أولاً، ثم الأسعار المنفلتة في الشتاء، وأخيراً، إرادة الناس في مواجهة التحديات، وتحويل اليأس إلى فرص لإبداع المزيد من الحلول الالتفافية!

كيف ومتى سينسحب العسكر الأمريكي من سورية؟

بدأ الحديث عن انسحاب محتمل للعسكر الأمريكي من سورية منذ عام 2018، وتحديداً يوم 19 كانون الأول، خلال ولاية ترامب الأولى، وعبر تغريدة أعلن فيها الانتصار على داعش وأن الوقت حان لانسحاب «سريع وكامل» لألفي جندي أمريكي من سورية.

■ سعد صائب

انقضت ست سنوات كاملة بعد هذا التصريح، ولم يحدث الانسحاب «السريع والكامل» حتى الآن. وبين التفاصيل العديدة التي مرت خلال هذه السنوات، أن ما يمكن تسميته «جهاز الدولة العميق» في الولايات المتحدة، قد أعاق ومنع عملية الانسحاب، وكشف عن ذلك في وقت سابق جيمس جيفري المبعوث الأمريكي الخاص لسورية ولقوات التحالف الدولي– الأمريكي لمحاربة داعش، الذي صرح في لقاء معه نشر في تشرين الثاني 2020 في موقع one defense بأن البنتاغون أخفى العدد الحقيقي للجنود الأمريكيين في سورية عن ترامب، ولم ينفذ أوامره بالانسحاب.

ما الجديد؟

بين ولاية ترامب الأولى وولايته الثانية، وبين سورية نهاية 2018 وسورية منتصف 2025، يمكن تسجيل كم هائل من المتغيرات، على رأسها ما يلي:

أولاً: التناقض الداخلي بين تيارين كبيرين داخل الولايات المتحدة، أحدهما انكفائي، والآخر رافض للانكفاء، قد وصل ذروة جديدة غير مسبوقة، بات فيها الصراع شاملاً ليس فقط للسياسات الأمريكية خارج الولايات المتحدة، بل وضمنها بشكل مباشر، بما في ذلك الهجوم الذي يشنه ترامب على الأجهزة الفيدرالية، وعلى البنك الفيدرالي نفسه، بوصفه مركزاً أساسياً من مراكز سلطة التيار الرافض للانكفاء.

ثانياً: يجري هذا الصراع على خلفية تراجع عام لموقع وقوة الولايات المتحدة على المستوى العالمي، والذي يعبر عن نفسه بعدد هائل من المؤشرات، من الوضع الاقتصادي العالمي الذي تتراجع فيه مجموعة السبعة الغربيين، ليقتصر إسهامها في الناتج العالمي على 29% مقابل إسهام بريكس بحوالي 37% منه، إلى التناقضات بين الغربيين أنفسهم، وخاصة بين الولايات المتحدة وأوروبا الغربية، ومروراً بالمؤشرات العسكرية، بما في ذلك أوكرانيا، ومن ثم التفاوض مع إيران حول النووي، وصولاً إلى الخسائر الغربية في أفريقيا، في النيجر ومالي وبوركينا فاسو وغيرها الكثير من المؤشرات...

ثالثاً: في منطقتنا، تجري عملية إعادة تموضع تاريخية تشكل قطعاً مع 100 عام مرت من الصراعات البينية بين دول المنطقة. أفضل تعبير عن هذا الأمر هو التسويات التي جرت بين السعودية وإيران، وبين تركيا ودول الخليج العربي ومصر، وتبخر مشروع «الناتو العربي»، ومؤخراً مبادرة أوجلان لحل القضية الكردية في تركيا، ما يفتح الباب لإغلاق جرح مفتوح في كامل منطقتنا، كان أداة أساسية في التدخلات الخارجية وتغذية الصراعات البينية.

رابعاً: في سورية، سقط الأسد، وسقطت معه أوهام كثيرة حول الدور الأمريكي في سورية، خاصة مع إصرار واشنطن على إبقاء العقوبات، التي بات مفهوماً بالنسبة لكل السوريين أنها عقوبات على سورية والشعب السوري أولاً وأخيراً، وأداة ابتزاز وإضعاف عامة لكل السوريين.

متى وكيف سيتم الانسحاب؟

ضمن هذه الإحداثيات، يصبح من المنطقي توقع انسحاب القوات الأمريكية في وقت غير بعيد، ولكن الطريقة والتوقيت ستعتمد على عوامل متعددة، أهمها: محاولة الولايات المتحدة الاستفادة من وجودها ومن انسحابها في تحقيق ما تريد في سورية.

وما الذي تريده واشنطن في سورية؟ بالتأكيد ليس الديمقراطية ولا حماية أقليات أو أكثريات. الحد الأدنى الذي تريده واشنطن هو إعاقة مشاريع الصين وروسيا في مجمل منطقتنا، وهذه المشاريع تتناقض مع «مشروع الشرق الأوسط الإسرائيلي» لأنها تتطلب استقراراً وتعاوناً بين دول المنطقة، على عكس ما يريده «الإسرائيلي».

وإذاً، ما الذي يمكن توقعه؟

الوجود العسكري الأمريكي، حتى وإن حافظ على 100 جندي، فإن تأثيره ليس على الأرض بالدرجة الأولى بل في السماء؛ أي عبر منطقة الطيران الاحتكارية التي يسيطر عليها الأمريكان من سورية، بوصفها «غطاء» لوجود عسكرهم على الأرض. هذه السيطرة الجوية على جزء مهم من المجال الجوي السوري، هي أداة أساسية من وجهة نظر الأمريكي في التحكم بسير الأمور في سورية.

هذا من جانب، ومن جانب آخر، يمكن التنبؤ بأن «الحل الوسط» بين التيارين المتناقضين في الداخل الأمريكي، يمكن أن يكون انسحاباً جزئياً، ولكن انسحاباً يؤدي إلى إطلاق يد داعش مجدداً في البادية السورية، بطريقة مشابهة لتلك التي جرت في الموصل أيام أوباما.

إطلاق يد داعش مجدداً، وبشكل مضبوط، يمكنه أن يعيد إنتاج الفوضى في البلاد بأسرها، بما في ذلك عبر تعميق التناقضات داخل الإدارة الجديدة في سورية، عبر الاستناد إلى الاختراقات المختلفة، وعبر الاستناد الأيديولوجي إلى العقول الحامية والمتطرفة، والتي لا ترى في سورية مشروع وطن، بل محطة مؤقتة على درب «جهاد عالمي» ...

وما المخرج؟

المخرج الوحيد الممكن، الذي من شأنه تطويق حالة التفجير التي يمكن للأمريكان أن يدفعوا نحوها، بانسحابهم الجزئي أو الكامل، يتمثل بمجموعة من النقاط، أهمها:

أولاً: التخلص بأسرع وقت ممكن من الوهم القاتل بأنه من الممكن التفاهم مع الأمريكان ومن الممكن الاستناد إليهم؛ وضمناً التخلص من أوهام السعي وراء الاعتراف ووراء رفع العقوبات، لأن هذا الأمر لن يحدث، حتى ولو أراد البعض أن ينبطح انبطاحاً كاملاً للأمريكي، وأن يوافق على كل شروطه... لأن الخيارات التي يضعها الأمريكي أمام السوريين وأمام الإدارة الجديدة، تؤدي جميعها إلى النتيجة نفسها؛ فإذا تم رفض التعاون دون تأمين بدائل، فهذا سيقود نحو اشتعال الاقتتال الداخلي مجدداً، ونحو تعميق الأزمات الداخلية في سورية وصولاً إلى التفتيت. وإذا تم قبول الشروط والخضوع لها، فتطبيقها سيؤدي إلى تسريع الفرز مع غياب الاحتضان من الشعب السوري، ما يعني أيضاً عزل من يخضعون وإضعافهم، وبالنتيجة إشعال الفوضى عبر تقسيم أمر واقع جديد.

ثانياً: ينبغي البحث عن بدائل ونقاط استناد داخلياً أولاً، وذلك عبر الاستناد إلى الشعب السوري، والبحث عن الشرعية والاعتراف في الداخل، عبر الاستقواء بالسوريين، كل السوريين، بكل قومياتهم وطوائفهم وأديانهم، والطريق هو مؤتمر وطني عام يتحقق عبره التوافق بين السوريين وتوحيدهم حول حلم مشترك، وينتج حكومة وحدة وطنية وازنة وشاملة، يرى السوريون أنفسهم ممثلين فيها حقاً وفعلاً.

ثالثاً: كذلك ينبغي البحث عن بدائل ونقاط استناد في الخارج، وعلى رأسها الدول ذات المصلحة في استقرار سورية ووحدتها، وعلى رأسها الصين وروسيا وتركيا ودول الخليج العربي ومصر، وهذا يتطلب إرادة وجرأة سياسية ووطنية؛ لأن هذه الدول مستعدة للتعاون دفاعاً عن مصالحها ضد مشروع «الشرق الأوسط الأمريكي/ الإسرائيلي» الذي يهدد ليس سورية فقط، بل وكل دول المنطقة بالتفتيت والتقسيم...

ينبغي البحث عن بدائل ونقاط استناد في الخارج وعلى رأسها الدول ذات المصلحة في استقرار سورية ووحدتها وعلى رأسها الصين وروسيا وتركيا ودول الخليج العربي ومصر وهذا يتطلب إرادة وجرأة سياسية ووطنية

المناورات العسكرية المصرية الصينية والروسية: تطور العلاقات وانعكاساتها الإقليمية

شهدت مصر في شهر أبريل/نيسان الجاري مناورات عسكرية مشتركة مع كل من الصين وروسيا، وهي خطوات تعكس تحولات كبيرة في سياسة مصر الخارجية والعلاقات الإقليمية. هذه المناورات ليست مجرد أحداث عابرة، بل تمثل مؤشراً واضحاً على رغبة مصر في تنويع شركائها الدوليين، وانعكاساً للتوازن الدولي الذي يجد تعبيرات مختلفة في كل بقعة من هذا العالم. تأتي هذه الخطوات كجزء من استراتيجية مصر في الحفاظ على سيادتها وحماية مصالحها الوطنية، وتعكس مرحلة جديدة من إعادة تشكيل النظام الإقليمي، حيث تسعى الدول إلى تحقيق مصالحها الوطنية في ظل تغيرات دولية كبرى.

■ كنان دويعر

المناورات المصرية الصينية: «نسور الحضارة»

أجريت المناورات الجوية المشتركة بين القوات الجوية المصرية والصينية لأول مرة في تاريخ البلدين تحت اسم «نسور الحضارة 2025»، حيث استمرت هذه المناورات بين منتصف نيسان والأول من أيار. تضمنت المناورات استخدام أحدث الطائرات والمعدات العسكرية الصينية، بما في ذلك طائرات النقل العملاقة Y-20 التي يمكنها حمل 66 طناً من المعدات، بالإضافة إلى طائرات الإنذار المبكر KJ-500 التي تتمتع بقدرات متقدمة لتتبع ما يصل إلى 60 هدفاً في وقت واحد ضمن مساحة تتجاوز 470 كيلومتراً مربعاً، والتي تشارك لأول مرة في مناورات عسكرية خارج حدود

هذا التعاون يعكس رغبة مصر في اختبار الأسلحة الصينية الحديثة تمهيداً للحصول عليها، خاصة الطائرة المقاتلة J-10C التي تعتبر منافسة قوية للطائرات الأمريكية F-16 كما أن هناك احتمالات بدخول مصر في صفقات عسكرية طويلة الأمد مع الصين، بما في ذلك الحصول على الطائرات الشبحية مثل J-35 وJ-31، أو من خلال تطوير الصناعة العسكرية بشكل مشترك، كما حصل بين الصين وباكستان لتصنيع طائرات J-10 ضمن باكستان. هذا النهج يأتي في إطار سعي مصر للاستفادة من التكنولوجيا الصينية، دون الوقوع تحت ضغوط سياسية، أو شروط صارمة، وهو ما يحدث غالباً في التعاملات العسكرية مع الولايات المتحدة.

المناورات المصرية الروسية: «جسر الصداقة»

في سياق موازٍ، أجرت مصر وروسيا مناورات بحرية مشتركة في البحر المتوسط تحت اسم «جسر الصداقة». هذه المناورات، التي وصفت بأنها تهدف إلى تعزيز التنسيق الثنائي وتبادل الخبرات، جاءت بعد محاولات سابقة لم تكلل بالنجاح بسبب العقوبات الغربية على روسيا، والتي أعاقت صفقات كبيرة، مثل: شراء طائرات سوخوي Su-35 ومع ذلك، فإن العلاقات العسكرية بين البلدين لا تزال تتطور، مما يعزز مكانة مصر كشريك استراتيجي مهم لموسكو في المنطقة.

الأبعاد الاستراتيجية للتعاون المصري الصيني والروسي

ما يميز هذه المناورات هو أنها تأتي في وقت يتسم بتغيرات كبيرة على الساحة الدولية، بما في ذلك التوترات بين الغرب وروسيا والصين، فضلاً عن التحديات الإقليمية المرتبطة بالملفين النووي الإيراني والفلسطيني، والتحديات الإقليمية المجاورة لمصر، كالملف الليبي، والقرن الأفريقي، والبحر الأحمر. من خلال هذه المناورات، تسعى مصر إلى تحقيق عدة أهداف:

أولاً :تنويع الشركاء الدوليين. فبعد سنوات من الاعتماد على الغرب كمصدر رئيسي للأسلحة والتكنولوجيا، بدأت مصر في البحث عن بدائل تضمن لها حرية أكبر في اتخاذ القرارات السيادية.

ثانياً : تعزيز الاستقلالية الدفاعية. من خلال التعاون مع الصين وروسيا، تهدف مصر إلى تقليل مخاطر الابتزاز السياسي الذي قد تتعرض له عند التعامل مع الولايات المتحدة.

ثالثاً : بناء شراكات استراتيجية جديدة. تشير هذه المناورات إلى رغبة مصر في الانخراط بشكل أعمق مع القوى الصاعدة، مثل: الصين، التي أصبحت الشريك الاقتصادي الأول لها.

رابعاً: على الرغم من أن مصر أكدت في عدة مناسبات أنها لا تستهدف أي جهة في هذه المناورات، إلا أن هذه المناورات شهدت تغطية وتحليلاً ،خاصة في الصحف «الإسرائيلية» التي لم تستطع إخفاء تخوفها من كسر التفوق العسكري التقليدي الذي تمتعت به قواتها الجوية لفترات طويلة.

الاستثمار المصري في العلاقات مع الصين وروسيا ليس عسكرياً فقط بل يشمل أيضاً الجوانب الاقتصادية والسياسية

بيان الجنرال كوريلا وتحليل الوضع الإقليمي

في سياق موازٍ، زار الجنرال مايكل إريك كوريلا، قائد القيادة المركزية الأمريكية، عدة دول في الشرق الأوسط، بما في ذلك الأردن، وقطر، والإمارات، والسعودية، وقادة الجيش اليمني، وكذلك الكيان الصهيوني. في بيانه، وصف كوريلا كل دولة بكلمات دقيقة تعكس طبيعة العلاقة بين واشنطن وهذه الدول:

«إسرائيل»: «شريك موثوق».

الأردن: «شريك استراتيجي ثابت وموثوق به للسلام والاستقرار في المنطقة».

قطر: «شريك متمكن ومستعد في المنطقة لأكثر من خمسة عقود».

الإمارات: «تم الاعتراف بها كواحدة من شريكين رئيسيين للدفاع في الولايات المتحدة»، في إشارة إلى الشريك الرئيسي الأول، وهو الكيان الصهيوني.

السعودية: «التزام متبادل بمعالجة التهديدات الإقليمية».

تأتي زيارة الجنرال كوريلا وبيانه ضمن الجهود الأمريكية لتعزيز التحالف العسكري، وزيادة التشغيل البيني بين القوات المسلحة لهذه الدول والكيانات، وصولاً إلى حد الاندماج العسكري والأمني لهذا التحالف. مع الانتباه إلى وضع المملكة العربية السعودية ضمن هذه الجهود، وتميزها عن القوى الأخرى بـ«الالتزام المتبادل»، فيما يبدو استثناءً يوضح عدم موافقة السعودية بشكل كامل على مساعي واشنطن. وعلى الصعيد الآخر إقليمياً، يبدو أن مصر تتبنى مساراً مستقلاً إلى حد كبير، حيث تسعى لبناء علاقات متوازنة مع القوى الكبرى، دون الانحياز الكامل لأي طرف.

ختاماً

تمثل المناورات المصرية الصينية والروسية نقطة تحول مهمة في السياسة الخارجية المصرية، حيث تعكس رغبة القاهرة في تنويع شراكاتها الدولية، وتحقيق استقلالية أكبر في قراراتها الدفاعية والسياسية. وفي الوقت نفسه، تشير تصريحات الجنرال كوريلا إلى استمرار الجهود الأمريكية لتعزيز تحالفاتها التقليدية في المنطقة، لكنها تكشف أيضاً عن وجود تمايز واضح بين بعض الدول، مثل: مصر والسعودية، التي تبدو أقل اندماجاً في المشروع الأمريكي.

إن الاستثمار المصري في العلاقات مع الصين وروسيا ليس عسكرياً فقط، بل يشمل أيضاً الجوانب الاقتصادية والسياسية، مما يجعل هذه العلاقات أكثر شمولية واستدامة. ومع استمرار التحولات الإقليمية والدولية، ستظل مصر في موقع استراتيجي يمكنها من لعب دور محوري في تشكيل مستقبل المنطقة.

الاستثمار وإعادة الإعمار بين التحديات والفرص الوطنية

مع سقوط سلطة الأسد، تبرز الحاجة الملحّة لإعادة ضخ الحياة في شرايين الاقتصاد الوطني، وإطلاق مشاريع تنموية شاملة تُنهي معاناة السوريين وتؤسس لمرحلة جديدة من البناء والاستقرار.
غير أن هذه المهمة الشاقة تصطدم بجملة من التحديات البنيوية والسياسية، على رأسها غياب التوافق الوطني واستمرار العقوبات الغربية، ما يتطلب مقاربات واقعية وجريئة تتجاوز منطق الانتظار والتمني.

حكومة بلا إجماع... والبديل مؤتمر وطني شامل

لا يمكن الحديث عن مناخ جاذب للاستثمار في ظل حكومة لا تحظى بإجماع وطني، ولا تمثل الإرادة العامة للسوريين بمختلف أطيافهم.
فغياب الشرعية الداخلية يُفقد أي جهد اقتصادي أو إداري القدرة على الصمود، ويُضعف ثقة المستثمرين، ويعزز الهواجس الداخلية والخارجية.
لذلك، فإن الأولوية الوطنية تكمن في عقد مؤتمر وطني عام، يُشارك فيه ممثلو القوى السياسية والمجتمعية والمدنية من مختلف مناطق البلاد والمهجر، بهدف التوافق على دستور جديد يؤسس لعقد اجتماعي جامع، وتشكيل حكومة وطنية انتقالية تتمتع بالتمثيل الحقيقي والشرعية السياسية والأخلاقية.
هذه الحكومة، بما تحمله من طابع توافقي وتمثيلي، ستكون القادرة على إطلاق مسار إعادة الإعمار بشكل متوازن، وعلى بناء علاقات إقليمية ودولية متينة لا تُختزل في تحالفات آنية أو مصلحية ضيقة.

العقوبات باقية... فلنذهب نحو بدائل واقعية

الرهان على انتهاء العقوبات الغربية في المدى المنظور يبدو رهاناً خاسراً، إذ إن العقوبات ليست مرتبطة بالنظام السابق فقط، بل تتصل بتعقيدات ومصالح دولية تتجاوز الشأن السوري الداخلي.
من هنا، لا بد من التخلي عن الانتظار السلبي، والتوجه نحو تنويع الشراكات الاقتصادية والاستثمارية.
والفرص هنا تكمن في:
الاعتماد على دول قادرة على عدم الامتثال للعقوبات مثل الصين، روسيا، الهند، وغيرها من الدول الصاعدة التي تمتلك تجارب مشابهة.
الاستفادة من شركات دولية خاصة لها باع في العمل ضمن بيئات صعبة ومعقدة.
استخدام أدوات مالية غير تقليدية، بما في ذلك العملات الرقمية، ونظم المقايضة، وشبكات التحويل اللا مركزية، من أجل تجاوز القيود الغربية.
لكن ذلك كله يتطلب بيئة قانونية مرنة وآمنة، وإرادة سياسية واضحة، وهي أمور لا يمكن تحقيقها دون وجود سلطة انتقالية جديدة نابعة من التوافق الوطني.

تحديات استقطاب الاستثمارات... بيئة معقدة وثقة مفقودة

من أبرز العقبات التي تعترض طريق الاستثمار في سورية ما بعد الحرب هو وجود بيئة معقدة تنعدم فيها الضمانات الكافية.
فالمستثمرون، سواء المحليون أو الأجانب، يواجهون جملة من التحديات أبرزها:
غياب الثقة بالمنظومة الإدارية والقضائية، خاصة في ظل انتشار الفساد والمحسوبيات وغياب الشفافية.
ضعف البنية التحتية، والتي تعرضت لتدمير واسع، ما يرفع من تكاليف التشغيل والتأهيل.
عدم وضوح الإطار القانوني المنظم للاستثمار، وتداخل الصلاحيات، وغياب منظومة قضائية مستقلة للفصل في المنازعات.
غياب الحوافز الاستثمارية الفعلية، مثل الإعفاءات الضريبية أو تسهيلات التصدير والاستيراد.
استمرار التوترات الأمنية في بعض المناطق، ما يضعف من عنصر الأمان والاستقرار طويل الأمد للمشاريع.
كل هذه العوامل خلق بيئة جاذبة للاستثمار فقط، بل بناء الثقة تدريجياً من خلال إجراءات واضحة، وتسهيلات حقيقية، وشراكات شفافة بين القطاعين العام والخاص.

ما بين التحدي والفرصة

رغم قسوة الواقع وتعقيداته، فإن اللحظة الراهنة تُشكل فرصة تاريخية لإعادة صياغة الاقتصاد السوري على أسس جديدة، تحقق العدالة والتنمية والاستقرار.
لكن النجاح في هذا المسار مشروط بأمرين متلازمين: شرعية سياسية جديدة، وانفتاح اقتصادي واقعي يحقق المصلحة الوطنية.
فسورية الجديدة لا يمكن أن تُبنى إلا بإرادة السوريين أولاً، وبشراكات ذكية وواقعية ثانياً، تتجاوز خطاب الضحية نحو فعل البناء، وتتجاوز الحصار إلى مساحات أوسع من الممكنات.

في غرفة صناعة دمشق... الصناعيون يكشفون وجعهم ويطالبون بخارطة إنقاذ

تواجه الصناعة السورية، بجميع قطاعاتها، تحديات متراكمة تهدد استمرارية الإنتاج وتحد من قدرة الصناعيين على مواكبة المتغيرات الاقتصادية المتسارعة داخلياً وخارجياً.
ما طرحه المجتمعون في مقر غرفة صناعة دمشق وريفها خلال الاجتماع الموسع للقطاع الكيميائي برئاسة المهندس محمد أيمن المولوي، الأسبوع الماضي، يصلح أن يكون مرآة تعكس واقع كل الصناعات المنتجة في سورية، ويكشف عن معاناة ممتدة تستدعي تدخلاً عاجلاً وجذرياً من الجهات المعنية.

إغراق الأسواق والمنافسة غير العادلة

أبرز المشكلات المطروحة كانت مسألة إغراق الأسواق المحلية بالبضائع المستوردة، وبشكل خاص السيراميك الذي يدخل عبر المعابر غير الشرعية، مما يشكل تهديداً خطراً للمنتج السوري.
الصناعيون دعوا إلى تشديد الرقابة على المنافذ الحدودية ومكافحة التهريب الذي لا يضرب فقط الصناعة، بل يفتك أيضاً بالخزينة العامة للدولة ويؤدي إلى تفكك السوق الوطنية.

الخلل في المواصفات وضبط الجودة

لا يقل خطراً عن التهريب دخول بضائع غير مطابقة للمواصفات، وهو ما يجعل المنافسة غير عادلة بين المنتج المحلي الملتزم بالجودة، والمستورد الرخيص وغير المضمون. ولذا شدد الصناعيون على ضرورة تفعيل الرقابة النوعية على المنتجات المستوردة، خاصة في القطاعات الحيوية كالصناعات الطبية والبيطرية والتجميلية.

أزمة السيولة والتشوهات الجمركية

من أبرز المعيقات التي تهدد بوقف عجلة الإنتاج، هي أزمة السيولة المحجوزة في المصارف، والتي تمنع الصناعي من تأمين مستلزمات الإنتاج أو الوفاء بالتزاماته تجاه العمال والموردين.
إلى جانب ذلك، طالب الصناعيون بإصلاح التشوهات الجمركية وإعادة النظر في الرسوم المفروضة على المواد الأولية التي تعتبر شرياناً أساسياً لكل عملية إنتاجية، مؤكدين أن تساوي الرسوم بين المادة الخام والمنتج الجاهز أمر غير منطقي ويضر بالمنتج المحلي.

الإصلاح الضريبي وتمكين الورشات الصغيرة

الاجتماع لم يغفل عن الملفات العالقة منذ سنوات، وعلى رأسها النظام الضريبي، حيث طُرحت أفكار لتعديله بما يعكس الواقع الحقيقي للمكلفين، كتشميل المطابع الصغيرة بضريبة الدخل المقطوع، وتمييز المواد الأولية المطبوعة عن غير المطبوعة.
كما دُعيت الحكومة إلى إعفاء ورشات الأحذية الصغيرة من شرط الترخيص الإداري للسجل الصناعي، لتمكينها من العمل ضمن إطار قانوني وداعم للاقتصاد.

الطاقة والتصدير... مفاتيح النجاة

القطاع الصناعي لا يمكن أن يتعافى دون تأمين مستلزمات الطاقة، وهذا ما دفع الصناعيين إلى المطالبة بتوفير حوامل الطاقة، بما في ذلك السماح للقطاع الخاص باستيراد المحروقات، وإيجاد حلول لأموالهم المحتجزة لدى بعض الشركات الخاصة.
كما أكدوا على أهمية دعم التصدير في ظل المنافسة القوية مع المنتجات الإقليمية الأرخص تكلفة، مشيرين إلى ضرورة التواصل مع الأردن لفتح الأسواق أمام المنتجات السورية الممنوعة حالياً.

نحو رؤية صناعية وطنية

رئيس الغرفة المهندس المولوي أبدى التزاماً واضحاً بنقل هذه المطالب إلى الجهات المعنية، وأعلن عن تشكيل لجنة متخصصة لإعادة دراسة النظام الضريبي، والتواصل مع الهيئة العامة للمنافذ لفرض رقابة صارمة على المستوردات.
كما أشار إلى أهمية التعاون مع مستشارين اقتصاديين لوضع رؤية صناعية قابلة للتطبيق.
في المحصلة، فإن ما يطرحه الصناعيون اليوم ليس مطالب رفاهية، بل نداء استغاثة لإنقاذ ما تبقى من الإنتاج الوطني. وهي دعوة مفتوحة إلى إعادة الاعتبار للصناعة السورية، باعتبارها ركيزة أساسية للتنمية وبوابة الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في البلاد.

تسهيلات التجاري السوري... سدد قرضك بالدولار واربح!

أصدر المصرف التجاري السوري في الآونة الأخيرة تعميماً يتيح للمتعاملين سداد أقساط القروض المستحقة أو إغلاق القرض كاملاً باستخدام المعادل بالدولار الأمريكي، وفقاً لسعر الصرف الرسمي المعتمد من مصرف سورية المركزي.

ووفقاً للبيان، يتم تنفيذ عمليات التسديد التي لا تتجاوز ما يعادل 1000 دولار أمريكي من قبل مديري الفروع مباشرة، في حين ترفع الطلبات التي تتجاوز هذا الحد إلى مديرية التسليف ومديرية العلاقات الخارجية لدراستها والموافقة عليها.

القرار لم يستثنِ حتى أصحاب الديون المتعثرة، إذ يمكنهم التقدم بطلبات تسوية دَينهم بالآليات ذاتها، ما يفتح المجال أمام شريحة واسعة من المقترضين لإعادة تنظيم التزاماتهم المالية.

أبعاد اقتصادية وتفاوت في أسعار الصرف

من أبرز ما يميز هذا التعميم هو إقراره التعامل وفق سعر الصرف الرسمي، الذي يبلغ حالياً نحو 12000 ليرة للدولار، في حين أن سعر السوق الموازية لا يتجاوز 11000 ليرة.

هذا التفاوت يخلق فرصة ربح للمقترضين الذين يشترون الدولار من السوق السوداء لتسديد أقساطهم، حيث يحققون ربحاً صافياً يعادل 1000 ليرة عن كل دولار يتم تسديده.

وعند النظر إلى القروض القديمة، نجد أن الكثير من المتعاملين كانوا قد حصلوا على قروض عندما كان السعر الرسمي يقارب 13000 ليرة، في حين كان سعر السوق الموازي عند عتبة 15000 ليرة، أي إنهم استفادوا حينها أيضاً بفارق 2000 ليرة لكل دولار. أما اليوم، وبعد التسهيلات الجديدة، فقد أصبحت الفائدة التراكمية لهؤلاء تصل إلى نحو 3000 ليرة لكل دولار، أي ما يعادل 3 ملايين ليرة سورية لكل 1000 دولار يتم تسديده بهذه الطريقة.

الرابح الأكبر... كبار المتعثرين

في الواقع، يبدو أن المستفيد الأكبر من هذه التسهيلات هم أصحاب القروض الكبيرة، وخاصة المدينين المتعثرين، الذين امتنعوا عن السداد لفترات طويلة، واستثمروا رؤوس الأموال في المضاربة بسعر الدولار محققين أرباحاً إضافية.

فهؤلاء اليوم أمام فرصة تسوية أو إغلاق التزاماتهم بشروط تتيح لهم توفيراً مالياً كبيراً، بل أرباحاً صافية ناتجة عن فارق سعر الصرف.

الإيجابيات للمصرف التجاري السوري

لا شك أن القرار سيحقق إيجابيات للمصرف التجاري، ومنها:

زيادة السيولة النقدية، حيث سيتلقى المصرف تدفقات مالية مباشرة بالدولار الأمريكي أو ما يعادله بالليرة، ما يعزز مركزه المالي ويزيد السيولة المتاحة لديه.

تحفيز سداد الديون المتعثرة، فالقرار يشجع المدينين المتأخرين عن السداد على تسوية التزاماتهم، وهو ما ينعكس إيجاباً على قيود المصرف ويخفض نسبة الديون المشكوك في تحصيلها.

الحد من النزاعات القانونية، وذلك بتوفير خيارات تسوية مرنة، قد يتراجع عدد الدعاوى القضائية المرتبطة بتحصيل القروض.

السلبيات والمخاطر

مقابل الإيجابيات أعلاه هناك بعض السلبيات، ومنها:

ربحية للمضاربين، فالقرار قد يُفسّر بأنه مكافأة للمتعثرين أو المتلاعبين الذين استغلوا فرق سعر الصرف والمضاربة على الدولار.

خسائر ضمنية للمصرف، فسداد القروض بدولار أرخص من القيمة الفعلية التي أقرضت بها قد يعني فعلياً خسارة في القوة الشرائية أو القيمة المالية للمصرف.

تشجيع على التعثر المستقبلي، فحين يرى المتعاملون أن التعثر لا يؤدي إلى عقوبات بل يُكافأ بتسهيلات إضافية، فقد يفقد النظام الائتماني فعاليته.

انعكاسات على الاقتصاد الكلي

الانعكاسات الاقتصادية العامة يمكن تلخيصها بنقطتين هامتين:

الأولى، هي تعزيز الدور الرسمي للدولار في التعاملات المالية داخل البلاد، وهو ما قد يؤدي إلى تفاقم وتعميق الدولرة.

الثانية هي التأثير على السوق السوداء، فمن المحتمل أن يؤدي الطلب المتزايد على الدولار من السوق الموازية إلى رفع سعره، خاصة عند زيادة عدد المسددين باستخدام هذه الآلية.

العدالة المالية الغائبة

بالرغم من أن التعميم الصادر عن المصرف التجاري السوري يحمل جوانب إيجابية واضحة من ناحية تعزيز السيولة وتشجيع السداد، إلا أنه في الوقت ذاته يثير العديد من التساؤلات حول العدالة المالية، وتكافؤ الفرص بين المقترضين، خاصة حين يستفيد المتعثرون الكبار على حساب المقترضين الصغار، أو المنتظمين بالسداد.

بمطلق الأحوال يبقى نجاح القرار والتخفيف من سلبياته مرهوناً بوضع ضوابط دقيقة تضمن عدم تحول هذه التسهيلات إلى قناة للربح السريع أو المضاربة بالليرة والدولار.

كفى استغلالاً... المدارس الخاصة تسرق الأهالي علناً والدولة تتفرج!

رغم تعميم وزارة التربية والتعليم الصادر بتاريخ 9 نيسان الجاري، الذي شدد على منع رفع الأقساط وأجور الخدمات للعام الدراسي 2025-2026، والإبقاء على الرسوم المقررة للعام الدراسي 2024-2025، فإن الوقائع على الأرض تقول شيئاً آخر: استهتار كامل بالقوانين، وارتفاع جنوني للأقساط، واستغلال فج للأهالي، وسط غياب الرقابة الحقيقية، وصمت رسمي مخز!

المدارس الخاصة لم تكتف بتجاهل تعميم الوزارة، بل زادت الأقساط بعشرات الملايين دون خجل، وفرضت دفعات أولى مرهقة للأهالي، دون إعلان رسمي عن الرسوم السنوية.

إنها سياسة «ادفع واسكت»، تمارسها المدارس بمنطق العصابات: من يعترض فليذهب إلى الوزارة، ومن لا يعجبه فليبحث عن مدرسة أخرى!

هكذا يتم التعامل مع أهل الطلاب الذين يكافحون لتأمين أدنى حقوق أولادهم في التعليم.

هل يُعقل أن تصل أقساط بعض الروضات إلى مبلغ يتجاوز 20 مليون ليرة سورية، غير شاملة أجور النقل، والتي أصبحت في بعض الأحيان أعلى من القسط نفسه؟

هل من المنطق أن يُرغم الأهالي كل عام على شراء لباس نظامي جديد وكتب مدرسية بأسعار خيالية وكأنها سلعة استهلاكية في سوق سوداء؟

لقد تحولت المدارس الخاصة إلى «مافيات تربوية» تمتص دماء الأهالي، تتاجر بالتعليم بلا رحمة، وسط ضعف بل غياب تام لدور الدولة في حماية الناس من هذا الجشع المستشري.

أين الرقابة؟ أين المساءلة؟ أين هيبة القرارات الحكومية التي باتت تُداس تحت أقدام أصحاب المدارس في سعيهم لمضاعفة أرباحهم؟

إن الحل واضح وجلي:

استعادة هيبة التعليم الحكومي فوراً وبلا تأخير. وعلى الدولة أن تلتفت إلى مدارسها، وأن تعيد بناءها، وأن تكرم المعلم وترفع أجره وتعوضه بما يليق برسالته المقدسة.

فالحل الجذري لهذه الكارثة لا يكمن في إصدار التعاميم فقط، بل في تفعيل دور التعليم الحكومي بشكل جاد وشامل.

على الدولة أن تبدأ بإعادة الاعتبار للمدارس العامة عبر تحسين البيئة التعليمية، وتأمين مستلزماتها كافة، وضمان بيئة صفية مناسبة للطلاب والمعلمين.

فالمعلم، حجر الزاوية في العملية التعليمية، يحتاج إلى رفع أجره، وتوفير تعويضات لائقة تليق بمكانته، وإعادة كرامته وهيبته داخل المجتمع، حتى يعود التعليم الحكومي إلى سابق عهده من الجودة والاحترام.

التعليم الحكومي يجب أن يعود خياراً أولاً، لا بديلاً اضطرارياً، حينها فقط، سينكسر جشع المدارس الخاصة، وستضطر مرغمة إلى خفض أقساطها وتحسين خدماتها، أو ستغلق أبوابها أمام عزوف الناس عنها.

فلا نهضة بلا تعليم حكومي قوي، ولا عدالة اجتماعية مع تعليم طبقي، ولا كرامة لشعب تُنهب حقوق أطفاله في وضح النهار!

كفى صمتاً، كفى رضوخاً، يجب أن تعود المدارس إلى خدمة الطلاب، لا إلى خدمة جيوب أصحابها.

فالتعليم ليس سلعة... التعليم حق.

قطاع الفوسفات... استثمار استراتيجي لمورد وطني

أعلنت الهيئة العامة للمنافذ البحرية والبرية بتاريخ 2025/4/22 عن باخرة تجارية أبحرت محملة بـ 10 آلاف طن من الفوسفات السوري الخام، لتكون أول شحنة تصديرية تغادر مرفأ طرطوس بعد سقوط سلطة النظام السابق.

■ معن الأمير

وأوضحت الهيئة بأن هذه الخطوة تشكل بداية فعلية لاستعادة النشاط التجاري والبحري وواحدة من المؤشرات البارزة إلى دخول البلاد مرحلة اقتصادية جديدة. كما قالت إن هذا التحرك يعكس إعادة تشغيل واحدة من أبرز سلاسل التصدير المرتبطة بالثروات الباطنية في البلاد. ويمهد لمرحلة تفعيل قطاع الموارد الطبيعية في إطار خطط التعافي الاقتصادي.

ماذا يعني اعادة تنشيط قطاع الفوسفات؟

انخفض إنتاج سورية من الفوسفات خلال سنوات الحرب نحو 80% عن فترة ما قبل الحرب، حيث تراوحت كمية الإنتاج بسنوات 2005– 2010 بين 3,5 و5 ملايين طن، في حين أن الكمية المنتجة ضمن سنوات الحرب تراوحت بين 0,5 و1,5 مليون طن، وما يترتب على ذلك آثار اقتصادية واجتماعية كارثية على واقع هذا القطاع، سواء من ناحية الكميات المصدرة والعوائد الدولارية، أو من ناحية فقدان آلاف من العاملين لفرص عملهم المرتبطة بهذا القطاع.

وبالتالي فإن المؤشرات التي تدل على البدء بإعادة إقلاع قطاع الفوسفات وخاصة المتعلقة بتصدير أول شحنة كبرى بعد سقوط سلطة النظام السابق من شأنها أن تلقي الضوء على أهم المكاسب التي ستجنيها البلاد بانتعاش هذا القطاع.

ومن هذه المكاسب على سبيل المثال:

توفير عائدات بالعملة الصعبة في ظل النقص الحاد في الدولار الذي تعاني منه البلاد، فمثلاً بلغت صادرات سورية من الفوسفات في العام 2010 نحو 2,5 مليون طن، وتتراوح قيمة الصادرات بين 375– 450 مليون دولار. علماً أن هذه القيمة انخفضت خلال سنوات الحرب نتيجة للعقوبات الاقتصادية أولاً، وتدمير البنى التحتية وتوقف المصانع ثانياً، حيث انخفضت قيمة الصادرات إلى نحو 0,4 مليون طن بقيمة تتراوح بين 30– 60 مليون دولار فقط.

توفير فرص عمل إضافية في ظل مستويات بطالة مرتفعة نتيجة لتردي الأوضاع الاقتصادية خلال السنوات السابقة، خاصة وأن هذا القطاع قادر على استيعاب آلاف العمال سواء العمالة المباشرة في المناجم والتصنيع، أو العمالة غير المباشرة مثل النقل والخدمات وغيرها. علماً أن حجم العمالة الكلي في قطاع الفوسفات في سنة 2011 تراوح بين 15,000– 22,000 عامل.

ضرورة الخطة الاستراتيجية وتجارب بعض الدول

تحتل سورية المرتبة الخامسة عالمياً في احتياطيات الفوسفات بنحو 1,8 مليار طن، وهذا يشكل نقطة ارتكاز أساسية لوضع خطة وطنية واستراتيجية لا تشتمل زيادة معدلات الإنتاج وتصديرها كمواد خام فقط، بل استثمار الفوسفات في مختلف الصناعات أيضاً مثل: الأسمدة الفوسفاتية– الصناعات الكيميائية– صناعة الأعلاف الحيوانية– الصناعات المعدنية والتعدين– الصناعات الدوائية– صناعة المنظفات وغيرها.

وذلك بما يلبي احتياجات السوق المحلية من هذه الصناعات، وتصدير الفائض منها بعد سلسلة من القيم المضافة التي توفر نسب عائدية أعلى من تصدير المادة الخام.

ويمكن الاستفادة من تجارب بعض الدول العربية والعالمية التي تتمتع باحتياطيات عالية من الفوسفات، مثل:

المغرب: بلغ إنتاجه في عام 2023 نحو 38 مليون طن، صدر منها نحو 40% كمواد خام، بينما استُثمر 60% في التصنيع المحلي، خصوصاً في صناعات الأسمدة والأعلاف الحيوانية.

السعودية: بلغ إنتاجها في العام نفسه نحو 7 ملايين طن، استُخدم منها في التصنيع المحلي ما يزيد عن 70%، معظمها في الصناعات الكيميائية والأسمدة.

أستراليا: بلغ إنتاجها نحو 3 ملايين طن، وزع بالتساوي تقريباً بين التصدير والتصنيع، وتركز الاستخدام المحلي في صناعة الأسمدة.

التحديات البيئية وأهمية الحوكمة

بالتوازي مع إعادة تشغيل القطاع، لا بد من الإشارة إلى التحديات البيئية التي قد تنشأ عن عمليات التنقيب والتصنيع مثل:

التأثير على المياه الجوفية والتربة.

انبعاث الغبار والملوثات.

الحاجة لتطبيق معايير بيئية صارمة تحافظ على الموارد وتضمن استدامتها.

كما يبرز هنا الدور المحوري للحوكمة والشفافية، من خلال:

ضمان رقابة حكومية فعالة على عقود الاستثمار والتشغيل.

منع الاحتكار والسيطرة على المناجم.

تنظيم الشراكات بين القطاعين العام والخاص بما يضمن مصلحة الدولة والعمال.

التنمية البشرية وربط القطاع بالتعليم والتدريب

لضمان استمرارية النهوض بهذا القطاع، تبرز ضرورة دعم الكوادر البشرية عبر:

تطوير البرامج التعليمية والتدريبية في مجالات الجيولوجيا والهندسة الكيميائية.

تعزيز دور الجامعات والمعاهد التقنية لرفد القطاع بكفاءات مؤهلة.

الرؤية الشاملة وحسن الاستثمار

إن إعادة إقلاع قطاع الفوسفات السوري لا ينبغي أن يُنظر إليه كمجرد خطوة في إطار التصدير فحسب، بل هو بداية لمسار اقتصادي استراتيجي طويل الأمد، قادر على:

خلق فرص عمل– دعم الاقتصاد الوطني– وتعزيز استقلالية القرار الاقتصادي، إذا ما أحسن استثماره ضمن رؤية شاملة تقوم على «الإنتاج– التصنيع– الشفافية– والاستدامة البيئية»

أزمة رواتب المتقاعدين... وعود زائفة وواقع مؤلم

في صباح يوم الثلاثاء، الثاني والعشرين من نيسان 2025، أعلنت المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية عن بدء صرف رواتب المتقاعدين لشهر نيسان، وفق تصريح لمدير عام المؤسسة، حسن خطيب، لوكالة الأنباء السورية «سانا». حيث أكد أن المعاشات باتت متاحة عبر المصارف العامة ومراكز البريد في مختلف المحافظات، مشيراً إلى أن الكتلة المالية المخصصة للرواتب بلغت 161 مليار ليرة سورية.

لكن هذه التصريحات لم تنعكس على أرض الواقع. فالمتقاعدون، وهم من كبار السن وغالبيتهم يعانون من أمراض مزمنة، توافدوا إلى الصرافات الآلية صباح الأربعاء، ثم الخميس، وبعده يوم السبت مطلع الأسبوع الحالي، في مشهد يكرر نفسه دون جدوى، إذ لم يتمكنوا من استلام معاشاتهم، وبقيت الوعود والتأكيدات حبراً على ورق.

الازدحام أمام عدد محدود من الصرافات العاملة ليس بالأمر الجديد، بل هو مشكلة مزمنة تعاني منها البلاد منذ سنوات، غير أن المشكلة تعاظمت هذه المرة بفعل غياب المصداقية في الإعلان عن موعد الصرف، كما هي حال المواعيد المقطوعة لصرف المنحة. فحين يُقال للناس إن الرواتب باتت متوفرة، فإنهم سيتوجهون فوراً للحصول عليها، ولا سيما وأنها المصدر الوحيد للدخل بالنسبة لهم، ومعظمهم لا يملك القدرة على العمل أو الانتظار الطويل في ظل أوضاع صحية متدهورة.

ما يزيد الطين بلّة هو أن هذا الراتب، الهزيل أساساً، لا يكفي لتأمين الحد الأدنى من متطلبات الحياة الكريمة من غذاء ودواء وخدمات، ومع ذلك يُجبَر هؤلاء المواطنون على تحمل الإهانة والتعب في طوابير لا نهاية لها، من أجل قبض راتب بالكاد يسد رمقهم.

الحلول المطلوبة ليست مستحيلة

المطلوب اليوم، وبشكل عاجل، هو إعلان مواعيد دقيقة وحقيقية لصرف المعاشات، بعيداً عن التصريحات غير الدقيقة والوعود التي لا تتحقق. كما يجب على الجهات المعنية العمل على زيادة عدد الصرافات الآلية وضمان جاهزيتها التقنية لتقليل الازدحام وتخفيف الضغط، خصوصاً في المناطق التي تشهد كثافة سكانية مرتفعة من كبار السن والمتقاعدين.

لكن كل هذه الإجراءات، وإن كانت ضرورية، لا تعفي الحكومة من مسؤوليتها الأكبر، وهي إعادة النظر في قيمة الرواتب التقاعدية ذاتها، التي باتت لا توازي شيئاً أمام موجات الغلاء المتلاحقة.

إن تأمين حياة كريمة لهؤلاء الناس في سنوات عمرهم الأخيرة ليس منّة، بل واجباً وحقاً مستحقّاً، يجب أن يُلبّى بكل جدية واحترام.

الحق المشروع والكرامة

الكرامة لا تُشترى، ولكن تُصان بسياسات مسؤولة وقرارات عادلة. فالمتقاعدون لا يطلبون المستحيل، إنهم يريدون أن يعيشوا بكرامة فقط، دون إذلال أو معاناة، وأن يحصلوا على حقهم المشروع بوسائل إنسانية تحفظ لهم ما تبقى من أعمارهم.

استيراد السيارات... هل هو إنجاز أم استنزاف للدولار؟

في خبر منقول عن مديرية استيراد السيارات في وزارة النقل، جرى الإعلان عن دخول 100 ألف سيارة مستوردة إلى البلاد منذ استلام حكومة تسيير الأعمال وحتى اليوم مع الحكومة الحالية، في ظل قرار جديد يسمح باستيراد السيارات من موديل 2011 وما فوق، مع فرض رسوم جمركية تعتبرها الوزارة «أكثر عدالة» مقارنة بالماضي، فرسوم الاستيراد الحالية تتراوح بين 1500 إلى 2500 دولار أمريكي بحسب سنة الصنع.

في ظاهر الأمر، قد يبدو هذا الخبر إيجابياً، يتمثل بعودة الحياة الاقتصادية، وتحديث أسطول السيارات داخل البلد. ولكن إذا تعمقنا في القراءة الاقتصادية للخبر، نجد أن الواقع مختلف تماماً، ويدعو إلى القلق لا إلى الابتهاج!

مليار دولار مستنزف خلال أشهر

إذا اعتبرنا أن متوسط تكلفة السيارة الواحدة مع الرسوم الجمركية والنقل والمصاريف الإضافية يصل إلى 10 آلاف دولار، فإن مجموع ما أنفق لاستيراد 100 ألف سيارة يصل إلى مليار دولار أمريكي، وفي بلد يعاني من أزمة اقتصادية خانقة، وشح في النقد الأجنبي، يعد هذا الرقم كارثياً!

فمليار دولار كان يمكن أن يحدث فارقاً حقيقياً فيما لو استثمر في قطاعات إنتاجية مستدامة مثل الزراعة، أو الصناعة، أو البنى التحتية.

أين دور الدولة في التخطيط الاقتصادي؟

المشكلة الأساسية ليست في أولوية استيراد سلعة كمالية فقط مثل السيارات، بل في غياب التخطيط الاقتصادي الرشيد من قبل الحكومة. حيث يفترض أن تقوم الدولة بتوجيه الرساميل المحدودة إلى القطاعات التي تخلق القيمة المضافة الحقيقية، مثل:

إنشاء مصانع جديدة توفر منتجات للسوق المحلي وتخفف الاعتماد على الاستيراد.

استصلاح الأراضي الزراعية وزيادة الإنتاج الغذائي الوطني.

الاستثمار في مشاريع الطاقة المتجددة لتقليل الحاجة لاستيراد الوقود المكلف بالدولار.

تطوير البنية التحتية «طرق، جسور، شبكات كهرباء ومياه» لجذب الاستثمار وتحفيز النمو الاقتصادي.

فكل مليار دولار يُستثمر في هذه القطاعات يمكن أن يخلق آلاف فرص العمل، ويساهم في رفع الناتج المحلي الإجمالي، ويخفف من البطالة، ويؤمن احتياجات المواطنين الأساسية، بدلاً من هدره على سيارات تزداد بها أزمات المرور، وتزيد بها الفوضى العمرانية والتعديات على الأرصفة، كما ترفع فاتورة استيراد المحروقات، مما يعمّق العجز في الميزان التجاري.

النتائج السلبية لاستيراد السيارات على الاقتصاد والمجتمع

يمكن تلخيص السلبيات بالآتي:

أزمات مرورية خانقة، فالشوارع التي تعاني أساساً من ضعف البنية التحتية لم تعد قادرة على استيعاب الأعداد المتزايدة من السيارات، مما أدى إلى زيادة الازدحام وخاصة في ذروة أوقات التنقل، وزيادة التلوث البيئي، واستهلاك إضافي للمحروقات.

اهتلاك البنية التحتية، فزيادة حركة السيارات تسرّع من تدهور الطرق والأرصفة، مما يتطلب إنفاقاً إضافياً على الصيانة الدورية، التي غالباً ما يتم تجاهلها بسبب نقص الموارد.

زيادة الطلب على الوقود في بلد يستورد جزءاً كبيراً من احتياجاته النفطية بالدولار، فارتفاع عدد السيارات يؤدي إلى استنزاف إضافي للعملة الصعبة.

مفاقمة الاختلالات الاقتصادية، فبدلاً من تقليص العجز التجاري عبر تقليل الاستيراد وزيادة التصدير، تسهم هذه السياسات العشوائية في تعميق الأزمة.

الحاجة إلى تخطيط اقتصادي عقلاني

الخبر عن استيراد 100 ألف سيارة هو في الحقيقة مرآة تعكس غياب التخطيط الاستراتيجي عن الإدارة الاقتصادية الحالية في سورية.

فالحكومة، التي كان يجب أن تتصرف كقائد اقتصادي مسؤول، تبدو وكأنها رفعت يدها عن التوجيه، وفتحت الباب على مصراعيه أمام استنزاف الموارد المحدودة، دون حساب للأولويات الوطنية أو لمستقبل الاقتصاد.

اليوم، أكثر من أي وقت مضى، تحتاج سورية إلى إدارة حكومية واعية، توجه الرساميل إلى حيث تكون أكثر فاعلية، وتضع خططاً إنتاجية تخلق فرص عمل، وتبني اقتصاداً قوياً ومستداماً، بدلاً من تركه فريسة للتربح السريع والاستهلاك العشوائي والفساد والفوضى.

استئناف خدمات التأمين الصحي خطوة إيجابية أم محاولة لامتصاص الغضب؟

أعلنت هيئة الإشراف على التأمين منتصف الأسبوع الماضي عن استئناف تقديم خدمات التأمين الصحي التي كانت متوقفة للقطاعين الإداري والاقتصادي، معلنةً أن القطاعات كافة «الإدارية، الاقتصادية، والخاصة» عادت للاستفادة من خدمات التأمين، مع تأكيد الهيئة بدء تسديد مستحقات مزودي الخدمة الطبية كافة.

وعلى الرغم مما يحمله هذا الإعلان من بُشرى منتظرة، إلا أن الواقع يشي بوجع عميق خلفته أربعة إلى خمسة أشهر من توقف خدمات التأمين الصحي، والتي أثقلت كاهل الموظفين والمواطنين، وأضرت بشكل مباشر بمزودي الخدمات الطبية من أطباء وصيادلة ومخابر ومشافٍ.

الموظفون يدفعون الثمن... مرتين

يؤكد عدد كبير من المواطنين المتضررين أن اقتطاع مبالغ التأمين الصحي من رواتبهم استمر خلال فترة التوقف، ما اعتبروه ظلماً مزدوجاً، فقد دفعوا المال لقاء خدمة لم يحصلوا عليها، واضطروا لتحمل تكلفة العلاج والأدوية بشكل شخصي، وهو ما يعادل في بعض الحالات نصف الراتب الشهري، خصوصاً للمرضى المزمنين.

ويقول أحد الموظفين: «وقت وقفتوا التأمين علينا ضليتو تقصو من رواتبنا 4 أشهر تقريبا، ليش ما بيتم استرداد هاي المبالغ؟».

فيما طالب آخرون بتعويض مادي عن فترة الانقطاع.

مزودو الخدمات الطبية... الاستئناف مشروط

في الجانب الآخر من الأزمة، يقف الأطباء والصيادلة والمخابر والمشافي في مواجهة ضغوط مالية متزايدة.

فقد أكد العديد منهم أن العودة لتقديم الخدمات مشروطة بتسديد مستحقاتهم المتراكمة، والتي تأخر صرفها لأشهر، ما أضر بسير عملهم وقدرتهم على تزويد المرضى بالخدمات اللازمة.

قال أحد الصيادلة: «الصيدليات ما عم تسلم أدوية لأنه شركات التأمين ما عم تسدد لهم الأموال يلي عليهم».

ويضيف آخر: «الوصفات المزمنة اللي راحت علينا، والمخازن فرغت، والتأخير هذا أثّر على السوق ككل».

حتى إدخال المطالبات أصبح مشكلة، حيث عبّر أطباء عن استيائهم من إجبارهم على استخدام جهاز البصمة المتعطل، مطالبين بالعودة إلى إدخال المطالبات عبر الهاتف المحمول كالسابق.

مرضى بلا حماية

أما المرضى، فهم الأكثر تضرراً، خصوصاً من يعانون من أمراض مزمنة أو خطرة مثل السرطان، حيث وجدوا أنفسهم دون مظلة حماية طبية خلال فترة الانقطاع.

وقد عبّر الكثيرون عن أملهم بتعويضات مماثلة لما حصلوا عليه العام الماضي من الهيئة.

الوعود لا تكفي

رغم الإعلان الرسمي عن استئناف العمل وبدء تسديد المستحقات، لا يزال الشارع يشكك في التنفيذ الفعلي.

يقول أحد المتابعين: «نفس البوست اللي من شهرين بس غيرتو كم كلمة!».

بينما يطالب آخرون بتطبيق فوري وملموس: «ياريت يكون في تطبيق سريع لهذا الخبر على أرض الواقع وما يكون مجرد خبر فقط».

خطوة ضرورية غير كافية

ما حصل ليس مجرد خلل إداري، بل أزمة ثقة بين المواطن والمؤسسات المعنية.

فالاستئناف خطوة ضرورية، لكنها لن تكون كافية إن لم ترافقها محاسبة وشفافية وتعويض عادل لجميع المتضررين «الموظف الذي دفع دون أن يُخدم، والطبيب الذي خسر وقته وجهده دون مقابل، والصيدلي الذي علّق عمله، والأهم، المريض الذي بقي وحده في مواجهة المرض والتكاليف».

«الإعمار السوري المستحيل» بمعية

بينما تحاول سورية الخروج من أتون أكثر من 14 عاماً من الحرب المدمرة، نشهد اليوم ترويجاً حثيثاً لاعتقاد زائف مفاده أن إعادة إعمار البلاد تعتمد على التعاون مع صندوق النقد والبنك الدوليين. ويحاجج مؤيدو هذا الطرح بإمكانية أن تضخ هذه المؤسسات رؤوس الأموال وتدفع بالاقتصاد وتعيد بناء البنى التحتية المدمّرة. لكن التاريخ يكشف حقيقة مختلفة تماماً: من أقصى العالم إلى أقصاه، أدت تدخلات صندوق النقد والبنك الدوليين في عمليات إعادة الإعمار بعد الحروب والأزمات إلى تفاقم التراجع الاقتصادي، وزرعت فخ الرضوخ للديون، وأعطت الأولوية للمصالح الأجنبية على حساب الاحتياجات المحلية. ما سنناقشه هنا هو أن إلقاء نظرة أولية على بعض الدول التي استسلمت لهذه السياسات كفيل بأن يثبت أن اعتماد سورية على هذه المؤسسات هو وهم يتم تسويقه لتضليل السوريين ودفعهم للقبول بما يخالف مصلحتهم الوطنية.

■ أحمد الرز

قد يشعر بعض السوريين المنهكين من الحرب وتبعاتها بالإغراء من الخطابات البراقة التي تعد بأن حزمة من صندوق النقد أو البنك الدولي ستجلب الوظائف والمساعدات. لكن هذا التفاؤل يتجاهل السجل المظلم لتلك المؤسسات في الدول التي تدخلت فيها. فمن مصر إلى الأرجنتين، ومن باكستان إلى الإكوادور، لا نزال نشهد دوامة مدمِّرة من الاعتماد المتزايد على هذه المؤسسات تُنتج انخفاضاً مريعاً في مستويات المعيشة وأزمات اقتصادية وتضخمات اقتصادية جامحة، وانهيارات للعملات، وكوارث مالية مفجعة. وفي بلدان كثيرة، شهد الناس دولهم تنهار تحت وطأة شروط صندوق النقد، فواجهوا ليس فقط ارتفاع الأسعار بل وتهديدات جدية لأمنهم الاقتصادي والوطني.

لماذا تحدث هذه النتائج؟ ببساطة لأن صندوق النقد والبنك الدولي ليسا مؤسسات خيرية، قروضهما تُصرف عادةً على مراحل، مشروطة بتنفيذ الحكومات «إصلاحات» اقتصادية معينة. ورغم محاولات تسويق هذه «الإصلاحات» بوصفها إجراءات ضرورية لتعزيز النمو، فإنها في الواقع تعني غالباً صدمات اقتصادية قاسية يتحملها المواطنون، حيث تُجبر الحكومات على تقليص الإنفاق العام بما في ذلك على الخدمات الأساسية، وإلغاء الدعم عن السلع الأساسية مما يؤدي إلى ارتفاع حاد في أسعار الوقود والكهرباء والغذاء، وتسريح موظفي القطاع العام، وخصخصة المؤسسات العامة، وفتح الأسواق دون ضوابط وطنية أمام المستثمرين الأجانب.

العراق يحصل على «ختم الموافقة»

بعد الغزو الذي قادته الولايات المتحدة عام 2003، وُعد العراق بعملية إعادة إعمار هائلة لتحويله إلى «ديمقراطية مستقرة ومزدهرة». وسرعان ما دخل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي إلى المشهد لتوجيه الاقتصاد العراقي، وتم ضخ أكثر من 60 مليار دولار كمساعدات دولية.

للوهلة الأولى، بدا أن العراق بدأ يتلقى المساعدة التي يحتاجها بشدة: قروضاً، وإعفاء من الديون، و«ختم موافقة» دولي لفتح الباب أمام مزيد من المساعدات. لكن الشروط المرتبطة باتفاقية صندوق النقد كشفت الثمن الحقيقي لهذه المساعدة. كانت المكونات الأساسية للبرنامج تشمل: خفض الدعم الحكومي «ولا سيما على الوقود»، وإعادة هيكلة ديون العراق وبنوكه العامة، وتنفيذ إجراءات تحرير اقتصادية. وكانت النتيجة الفورية هي زيادة حادة في أسعار الوقود للمواطنين العراقيين. وبسبب إصرار صندوق النقد على إنهاء الدعم، قامت الحكومة العراقية برفع أسعار البنزين والديزل المدعومة بنسبة تصل إلى 200% دفعة واحدة.

بالنسبة لشعب خرج لتوه من أهوال الحرب والبطالة، كانت هذه الخطوة ضربة موجعة. فخلال أيام قليلة، اندلعت احتجاجات على الوقود في مختلف أنحاء البلاد، حيث ثار العراقيون ضد القفزة المفاجئة في تكاليف النقل والتدفئة.

واللافت أن الاتفاقية مع صندوق النقد تمت بطريقة ضربت بعرض الحائط وعود الديمقراطية العراقية. حيث تمت الموافقة «بهدوء» على القرض بعد أسبوع فقط من الانتخابات العراقية في ديسمبر 2005، خلال فترة انتقالية كانت فيها حكومة تصريف أعمال مؤقتة قائمة، أي أن الحكومة المؤقتة استبقت خيارات الحكومة المنتخبة التالية عبر التزام مسبق لشروط صندوق النقد.

ما الذي جناه المواطن العراقي العادي من هذه «الإصلاحات»؟ بحلول عامي 2006–2007، كانت البنية التحتية لا تزال مدمرة، وإنتاج الكهرباء، على سبيل المثال، كان أقل بكثير من مستويات ما قبل الحرب، والعديد من المصانع التي كانت مغلقة جزئياً جرى إغلاقها نهائياً. أما الاستثمار الأجنبي المنشود فلم يتحقق بسبب العنف المتواصل والاضطرابات الاجتماعية التي تفاقمت بفعل السياسات الاقتصادية غير العادلة اجتماعياً.

نتيجة لهذا كله، فقد أكثر من 500،000 عامل وظائفهم حيث تم بيع الصناعات لشركات أجنبية، مما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة «بلغت ذروتها عند 30% في عام 2010». ورغم الفقر الناجم عن الحرب، فرض صندوق النقد الدولي قيوداً على الإنفاق الصحي والتعليمي، مما أدى إلى تدمير الخدمات العامة، وبحلول عام 2019، كان 23% من العراقيين يعيشون تحت خط الفقر. وارتفعت نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي في العراق إلى 90% بحلول عام 2020، حيث تم تحويل الأموال اللازمة لسداد الديون بدلاً من زجها في إعادة الإعمار.

والنتيجة أن سماء بغداد اليوم لا تزال مليئة بالرافعات الأجنبية التي لم تبنِ منازل للعراقيين، بينما تتدفق عائدات النفط التي تسيطر عليها شركات أجنبية إلى الشركات متعددة الجنسيات.

صندوق النقد والبنك الدوليين

كابول تحت القصف الاقتصادي: هندسة الانهيار الأفغاني

بعد سقوط نظام طالبان عام 2001، تحولت أفغانستان إلى مختبر ضخم للمساعدات الدولية، بما في ذلك برامج صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. على مدار عقدين، تدفقت عشرات المليارات من الدولارات إلى البلاد. ظاهرياً، كان الهدف من هذا المشروع الضخم للمساعدات هو انتشال الأفغان من الفقر وتأسيس دولة مستقرة. لكن عندما انخفض الدعم الأجنبي، انهار اقتصاد أفغانستان بين عشية وضحاها، كاشفاً أن التنمية الفعلية لم تصل إلى الشعب الأفغاني.

خلال فترة الوجود الدولي، كانت المالية العامة الأفغانية تعتمد بشكل مفرط على الأموال الخارجية. وفق بعض التقديرات، فإن نحو 75% من الإنفاق العام في أفغانستان كان ممولاً من المساعدات الأجنبية، والتي شكلت في بعض السنوات أكثر من 40% من الناتج المحلي الإجمالي.

على الورق، شهد الناتج المحلي الإجمالي لأفغانستان نمواً ملحوظاً في العقد الأول من القرن، بفضل تدفق الأموال وازدهار قطاع الخدمات في كابول. وكان صندوق النقد غالباً ما يثني على السلطات الأفغانية لحفاظها على التضخم المنخفض واستقرار العملة. لكن هذه المؤشرات الاقتصادية المبهرة كانت تخفي واقعاً مريراً: لم يصل النمو إلى معظم الأفغان، وظل الفقر مستشرياً.

حتى في ذروة التدخل الدولي، كان أكثر من نصف السكان الأفغان يعيشون تحت خط الفقر الوطني. وقد أقر البنك الدولي نفسه بأن «حتى في سنوات النمو الاقتصادي المرتفع، لم تنخفض معدلات الفقر، لأن النمو لم يكن لصالح الفقراء». فالجزء الأكبر من المساعدات دار في فقاعة ضيقة هي عبارة عن تحالف «المنظمات غير الحكومية» والمتعهدين والنخب المالية في كابول دون أي تنمية شاملة طالت المواطنين. والأهم، أن المساعدات لم تُوجه لبناء اقتصاد أفغاني قائم على الاكتفاء الذاتي «مثل إحياء الزراعة أو الصناعة المحلية»، بل أصبحت أفغانستان تعتمد على اقتصاد استهلاكي قائم على الاستيراد وممول بالمساعدات، يملؤه الفساد، بما في ذلك فضائح ضخمة مثل انهيار بنك كابول عام 2010، حيث تم اختلاس مئات الملايين رغم وجود مستشارين دوليين لسنوات.

عندما انسحبت القوات الأجنبية في 2014، انهار النموذج الهش: تراجع النمو الاقتصادي من متوسط 9,4% «2003–2012» إلى نحو 2% فقط بعد عام 2014، وانخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي، وارتفعت معدلات البطالة. وبحلول انهيار الجمهورية الأفغانية في آب 2021، كان أكثر من 90% من الأفغان يعيشون في الفقر أو على حافته، مع انكماش الاقتصاد وتوقف النظام المصرفي عن العمل. باختصار، تبخر مشروع بناء الدولة الذي أقيم تحت إشراف صندوق النقد والبنك الدولي في غضون أسابيع.

كيف انفجر «النموذج المثالي» الأرجنتيني؟

بينما تُظهر حالتا العراق وأفغانستان سيناريوهات ما بعد الحرب، تقدم الأرجنتين مثالاً شديد الدلالة من سياق مختلف، فهي لم تخرج من صراع مسلح، لكنها واجهت انهياراً اقتصادياً كارثياً في عام 2001 بعد سنوات من تبني سياسات أوصى بها صندوق النقد الدولي. وتجربة الأرجنتين مهمة لأنها تُظهر كيف يمكن لاقتصاد أن ينهار ومجتمع أن ينفجر عندما تُفرض إجراءات تقشفية شديدة في ظل أزمة.

في التسعينيات، كانت الأرجنتين تُعتبر «نموذجاً مثالياً» في نظر صندوق النقد والبنك الدولي، حيث خصخصت صناعاتها، وربطت عملتها بالدولار، وأخذت قروضاً ضخمة للحفاظ على هذا النظام. لكن بحلول عام 2001، أصبح هذا النموذج غير قابل للاستمرار: دخلت البلاد في ركود عميق، وعجزت عن سداد ديونها، فتدخل صندوق النقد في 2000–2001 بحزم «إنقاذ» متتالية، لكنه أصر في كل مرة على مزيد من إجراءات التقشف. وبلغت الأزمة ذروتها في كانون الأول 2001، حين أجبرت الحكومة، تحت ضغط صندوق النقد، على تجميد الحسابات المصرفية التي عُرفت بسياسة «كورالیتو» لمنع انهيار البنوك، مع خفض حاد في الإنفاق العام لتحقيق أهداف العجز. كانت النتيجة انفجاراً شعبياً غير مسبوق، حمل شعار «فليرحلوا جميعاً»، وانتهى بفرار الرئيس، فرناندو دي لا روا، بطائرة هليكوبتر بينما كانت أعمال العنف تتصاعد ويسقط العشرات من القتلى في مواجهات مع الشرطة.

كانت الكلفة الإنسانية لسياسات صندوق النقد مدمرة: انكمش الاقتصاد بنحو 20% بين عامي 1998 و2002، وهو واحد من أعمق الانهيارات في التاريخ الحديث. وقفزت البطالة إلى أكثر من 20%، وتراجعت الأجور الحقيقية بنسبة 18%. وسقط أكثر من 50% من الأرجنتينيين تحت خط الفقر خلال الأزمة، وعاش 7 من كل 10 أطفال في فقر مدقع.

بالنسبة لسورية، التي طبقت في زمن بشار الأسد معظم وصفات صندوق النقد والبنك الدوليين حتى دون أن تأخذ قروضاً وازنة حتى، تقدم تجربة الأرجنتين تذكيراً قوياً بأن الانهيار الاقتصادي، عندما يُقابل بإجراءات تقشفية صارمة من صندوق النقد، يمكن أن يقود إلى اضطرابات اجتماعية عنيفة. وإذا كان بلد بحجم الأرجنتين، باقتصاده المتقدم نسبياً، قد شهد نصف سكانه يسقطون في الفقر تحت تأثير تلك الإجراءات، فيمكن أن نتخيل حجم المأساة في سورية التي لم تخرج تماماً بعد من حرب طاحنة.

الليبرالي الذي يحكم الأرجنتين يسحبها إلى الحضيض

يحكم الأرجنتين اليوم رجل يميني متطرف يدعى خافيير ميلي، يصف نفسه بأنّه «فوضوي رأسمالي». صُنعت مسيرته السياسية بدعم من قلة من كبار الأثرياء وأباطرة المال. كما حظي ميلي بدعم كبار أثرياء الولايات المتحدة. خلال حملته الرئاسية عام 2023، تبنّى ميلي لقب «المجنون el loco»، وكان يحمل منشاراً كهربائياً إلى تجمعاته الانتخابية، متعهداً بـ«تمزيق» الحكومة إلى أشلاء.

■ بين نورتون
ترجمة: اوديت الحسين

لكن بعد وصوله إلى سدة الحكم، أطلق ميلي مشروعاً احتيالياً في سوق العملات المشفّرة يُدعى «ليبرا»، تسبب بخسائر ضخمة لعشرات الآلاف من أنصاره الذين فقدوا ملايين الدولارات، في حين راكم حلفاؤه أرباحاً بلغت مئة مليون دولار.

لم يكتفِ ميلي بذلك، بل أجهز على الاقتصاد الحقيقيّ للأرجنتين، مشرفاً على تسارع خطير في وتيرة إزالة التصنيع. فقد انهارت قطاعات الصناعة والبناء بشكل مروّع، ما أدى إلى موجات ضخمة من تسريح العمال في القطاعين العام والخاص معاً.

اليوم، يعيش أكثر من نصف سكان الأرجنتين «53%» تحت خط الفقر، وقد سُحقت القدرة الشرائية ومستوى المعيشة بفعل سياسات ميلي التقشفية القاسية. وبحسب استطلاع أُجري في حزيران/يونيو 2024، بعد ستة أشهر فقط من توليه الحكم، أكد نحو 72% من الأرجنتينيين أنّ أوضاعهم الاقتصادية قد ازدادت سوءاً.

في الوقت الذي يعيش فيه الاقتصاد الحقيقي أزمة خانقة، شهدت سوق الأسهم انتعاشاً غير مسبوق، ما أغنى قلة من أصحاب رؤوس الأموال المحليين والمستثمرين الأجانب الأثرياء. كما روّجت حكومة ميلي لمخطط مالي سيئ السمعة يعرف باسم «الدراجة المالية»، الذي ضمن عوائد ضخمة لأولئك القادرين على الاستثمار، بينما تُرك معظم الأرجنتينيين يغرقون في الفقر. وبعيداً عن المضاربات المالية، لم تعرف قطاعات الاقتصاد الأخرى نمواً سوى الزراعة والتعدين، وهما صناعتان تستفيدان من تدهور العملة وضعف الطلب المحلي. باختصار، تتحول الأرجنتين تحت حكم ميلي إلى مستعمرة موارد فقيرة، تُنهب لصالح الشركات الأجنبية والأوليغارشيين.

الليبرالية تعني الدكتاتورية

رغم تخفيضه للإنفاق الحكومي على مجالات حيوية، مثل: التعليم والصحة والبنية التحتية، فقد ضاعف ميلي ميزانية «أمانة الاستخبارات»، التي تشرف على أعمال التجسس والأمن الداخلي. يُذكر أن هذه الأمانة قد لعبت دوراً محورياً خلال الحقبة الديكتاتورية المدعومة من الولايات المتحدة في السبعينيات والثمانينيات، عندما أدارت جهاز شرطة سرية تورط في القتل والتعذيب والإخفاء القسري للناشطين والنقابيين.

في ظل حكم ميلي، يعيش أكثر من نصف سكان الأرجنتين تحت خط الفقر. وفقاً لتقرير صادر عن «المعهد الوطني للإحصاء والتعداد» التابع لوزارة الاقتصاد الأرجنتينية في أيلول 2024، بلغت نسبة الفقراء 52,9 بالمئة.

هؤلاء المواطنون لم يعودوا قادرين على توفير سلة الاحتياجات الأساسية من السلع والخدمات. فبحسب الأرقام الرسمية، كانت تكلفة السلة الأساسية 709,318 بيزو أرجنتيني، بينما لم يتجاوز متوسط دخل الأسرة 407,171 بيزو.

ومع استمرار الانهيار الاقتصادي، تدهورت القدرة الشرائية للأسر بشكل أكبر، إذ لم تتمكن الزيادات الطفيفة في الأجور من مواكبة التضخم الجامح، مما أدى إلى تراجع فعلي في الأجور الحقيقية. أما الفقر المدقع، فقد طال 18,1% من السكان، أي أولئك الذين لا يستطيعون حتى تأمين حاجاتهم الغذائية الأساسية.

في بلد يتفشى فيه الفقر بهذه الطريقة المرعبة، لا تزال الفجوة في توزيع الدخل صارخة. إذ يحصل أغنى 10% من السكان على 24,5% من إجمالي الدخل، في حين يحصل أغنى 20% على 39,7%، وأغنى 30% على أكثر من نصف الدخل «51,8%»، مقابل 8,6 % فقط لأفقر 20 % من الأرجنتينيين.

لم يجِد ميلي قيد أنملة عن خط النيوليبرالية المفروضة من واشنطن لذلك لا عجب أن صندوق النقد الدولي الخاضع للهيمنة الأمريكية قد أمطره بالمديح

تدمير العمل والإنتاج

يحاول ميلي تمرير إصلاحات معادية للطبقة العاملة، من بينها مقترحات لتمديد يوم العمل إلى 12 ساعة دون دفع أجر إضافي، والسماح للشركات بدفع أجور عمالية عبر قسائم لا تُصرف إلا في متاجر محددة. كتبت صحيفة «Pausa» الأرجنتينية أنّ «حكومة خافيير ميلي تسحق سوق العمل»، مشيرة إلى أن حجم فقدان الوظائف هو أربعة أضعاف ما كان عليه في عهد الرئيس اليميني السابق ماوريسيو ماكري.

حتى تشرين الأول/أكتوبر 2024، أي بعد مرور عشرة أشهر فقط على تنصيب ميلي، تم القضاء على نحو 167,000 وظيفة رسمية في القطاع الخاص وحده — وهي خسارة توازي حجم التدمير الحاصل طيلة أربع سنوات في عهد ماكري. وعلى الرغم من أن إجراءات التقشف طالت القطاع العام، إلا أن التراجع في الوظائف النظامية كان أكثر حدة في القطاع الخاص «بانخفاض نسبته 1,9%» مقارنة بالقطاع العام «1,2%».

شهد التضخم في الأرجنتين انفجاراً هائلاً في عهد ميلي، إذ قفز إلى ذروته البالغة 292% في نيسان 2024، قبل أن ينخفض إلى 84,5% في كانون الثاني 2025. ورغم أن الإعلام المالي المملوك للأوليغارشيين قدّم هذا الانخفاض كانتصار لميلي، إلا أن الحقيقة المؤلمة هي أن السبب كان تدمير الطلب الداخلي، وسحق القوة الشرائية للشعب.

تؤدي السياسات الليبرالية التي ينتهجها ميلي إلى تسريح خطير لعملية إزالة التصنيع في الأرجنتين. فقد شهد قطاع البناء والصناعة التحويلية انهياراً هائلاً في مستويات التوظيف، كما تراجع عدد العاملين في قطاعات النقل والصحة، في حين سجل قطاعا الزراعة والتعدين نمواً، وهما مجالان تسيطر عليهما الشركات الكبرى المحلية والشركات متعددة الجنسيات الأجنبية.

وبحسب بيانات «المعهد الوطني للإحصاء والتعداد» التابع لوزارة الاقتصاد، فقد انخفض الإنتاج الصناعي بنسبة تقارب 10% على أساس سنوي خلال السنة الأولى من حكم ميلي. وفي الأشهر الأولى من ولايته بعد توليه المنصب في كانون الأول 2023، سجل الإنتاج الصناعي انهيارات مزدوجة الرقم: تراجع بنسبة 21,4% في آذار، و20,2% في حزيران، مقارنة بالأشهر نفسها من العام السابق. ورغم التحسن الطفيف في نهاية 2024، ظل الإنتاج الصناعي أدنى بكثير من مستوياته قبل ميلي.

كان هذا الانحدار في القطاع الصناعي قد بدأ أيضاً في عهد الرئيس الليبرالي الآخر ماوريسيو ماكري «2015–2019»، الذي، مثل ميلي، أعطى الأولوية للقطاع المالي والزراعة والتعدين على حساب الصناعة الوطنية. النتيجة كانت واضحة: تدهور التصنيع وانخفاض عدد وظائف الصناعة بشكل دراماتيكي.

وكما في الصناعة، كذلك في قطاع البناء، الذي انهار خلال السنة الأولى لحكم ميلي، مسجلاً تراجعاً بنسبة تقارب 30% على أساس سنوي، هذا الانهيار في قطاع البناء، إلى جانب تدفق الاستثمارات الأجنبية المضاربية في سوق العقارات، أدى إلى ارتفاع جنوني في أسعار السكن. وبحسب تقارير محلية، قفزت أسعار شراء المنازل في العاصمة بوينس آيرس بنسبة 221% سنوياً حتى تشرين الأول 2024، أي بوتيرة أسرع من معدل التضخم العام.

رغم أن خافيير ميلي يقدم نفسه كـ«شعبوي»، إلا أنه لم يفعل سوى مواصلة السياسات النيوليبرالية ذاتها التي تبناها الرئيس المحافظ السابق ماوريسيو ماكري، بل ذهب بها إلى حدود أبعد وأكثر شراسة.

اقتصادياً، لم يحد ميلي قيد أنملة عن خط النيوليبرالية المفروضة من واشنطن. لذلك لا عجب أن صندوق النقد الدولي، الخاضع للهيمنة الأمريكية، قد أمطره بالمديح. ناهيك عن أنّه أعلن رفضه الانضمام إلى بريكس، قاطعاً بذلك طريق الأرجنتين نحو التكتلات الاقتصادية والسياسية العالمية التي يقودها الجنوب.

إنّ ميلي، كأيّ رئيس ليبرالي آخر، مستعد دوماً للتحوّل إلى أداة طيّعة بيد النخبة المالية الأمريكية وأقطاب التكنولوجيا، ولبيع بلاده: مواردها، ومؤسساتها، ومستقبل أجيالها.

في جدل التنوع والوحدة

التعدد القومي والديني والطائفي أحد خصائص سورية كدولة وشعب، فرضه مسار التطور التاريخي على هذه الجغرافيا خلال قرون، جرى الاشتغال على هذا التعدد بأكثر من اتجاه إشكالي منذ تشكل الدولة السورية الحديثة:

■ عصام حوج

الأول: إنكار هذا التعدد، بكل ما يعنيه من مساس بالجانب الروحي من كينونة الإنسان، وصياغة سياسات على أساس هذا الانكار وصولاً إلى ممارسات التمييز الديني والقومي، أحدث صدمة في الوعي وتشويشاً في الانتماء.

الثاني: اعتبار هذا التنوع تناقضاً رئيسياً، وصولاً إلى إنكار وجود شعب سوري واحد، والتعاطي مع الاجتماع السوري على أساس المكونات، وما يستتبع ذلك من عدميّة وطنيّة موضوعياً على الأقل.

الثالث: تجاهل مسألة التعدد، واعتبارها مسألة ثانوية شكلية لاتستحق الاهتمام، يعكس وعياً قاصراً بالواقع الملموس، لايقدر أهمية ودور الثقافة كأحد مكونات الوعي دائم الحضور في البنى المدينية حديثة التكوين على أنقاض الاقتصاد الزراعي الريفي.

تمظهرت العلاقة بين هذه الاتجاهات على أنها نقائض، ولكن في حقيقة الأمر وبغض النظر عن تباين النوايا هي اتجاه واحد، على الأقل من جهة النتائج العملية، وتتخادم من حيث تدري أو لاتدري في تلويث الوعي الوطني السوري.

سياسة الإنكار أدت إلى استدراج ردود أفعال، تجلت في تصاعد الخطاب الانعزالي، وتنامي وزن الهويات الفرعية على حساب الهوية الوطنية السورية الجامعة، أما التطنيش والتجاهل أدى إلى إرتباك حوامل النزعة الوطنية الجامعة ونوعاً من العجز في التعاطي مع مسألة التعدد في ظل المأزق التاريخي الراهن.

أحد أهم سمات التعدد في سورية وعموم دول تركة سايكس بيكو وتفاعلاتها، أنه عابر للحدود فتكاد لاتوجد جماعة طائفية أو دينية أو قومية في سورية دون أن يكون لها امتداد خارج الحدود، مما يجعلها دائماً أحد حوامل التجاذب الإقليمي والدولي، خصوصاً بعد تفسخ نموذج الدولة الوطنية على مذبح ثنائية القمع والفساد، وعجزها عن القيام بالحد الأدنى من مسؤوليتها.

الإقرار بالتعدد القومي والديني والطائفي ينبغي ألا يتحول إلى أداة لإلغاء حقيقة وجود شعب سوري واحد له تاريخ ومصير مشترك، وله قضية واحدة، على طريقة منابر الدجل الدعائي التي يتناوب عليها الطائفي والتلبرل المبتذل، وحواشي وبطانات أمراء الحرب...

التعددية السياسية

من يعود إلى تطور الحراك السياسي في سورية منذ بدء تفكك الإمبراطورية العثمانية سيجد أن الجمعيات والنوادي التي شكلت بواكير الوعي السياسي في سورية كانت ذات طابع تعددي عابر لما هو ديني وقومي.

وكذلك الأمر مع كل التحولات النوعية في التاريخ السوري الحديث:

الموقف من إنذار غورو بين إذعان الملك فيصل وبعض بطانته، وخروج يوسف العظمة ورفاقه إلى ميسلون كان الانقسام السياسي الأول على الرغم من أن الاثنين كانا من الانتماء الطائفي ذاته.

في الثورة السورية الكبرى عام 1925 ستتداعى الزعامات المحلية في سورية وتلبي نداء سلطان باشا الأطرش في جبل العرب إلى الوحدة ضد مشاريع الاحتلال الفرنسي في التفتيت، وسيحدث فرز سياسي حول الموقف من إقامة دويلات على أساس مذهبي أو طائفي أو عرقي.

الانقلابات المتتالية التي حدثت في سورية بعد الاستقلال، اتخذت شكلاً ومحتوى سياسياً وتعكس تناقضات القاع الاجتماعي، ومخاضات تحديد خيارات الدولة الناشئة.

خلال كل تلك المرحلة، الجهة الوحيدة التي حاولت ترسيخ الانقسام الطائفي والعرقي كان الاحتلال الفرنسي وبطانته، ومن وقف بوجه مشروعه ينتمون إلى مكونات سورية الطائفية والدينية والعرقية، بمعنى آخر تبلور مفهوم الشعب السوري تاريخياً والهوية الوطنية السورية من خلال صراع سياسي حاد، لاعلاقة له البتة بالانتماء الطائفي أو الديني، ومن هنا كان القول إن الظاهرة الطائفية حالة طارئة في سورية، وهي طائفية وظيفية مصنّعة ووافدة أكثر من أن تكون متأصلة.

إن شعباً يعتبر فارس الخوري أحد الآباء المؤسسين لدولته، وسلطان الاطرش قائداً لأهم ثورة في تاريخه، ويصوت لرياض المالكي ضد مصطفى السباعي في دمشق بكل رمزيتها في الانتخابات الأكثر ديمقراطية في تاريخ سورية، من الإجحاف والظلم وتزوير للتاريخ أن يوسم على أساس المكونات الطائفية والدينية.

تستطيع التعددية السياسية أن تحتوي التعدد القومي والديني والطائفي وتحل أو تحيّد التباينات الثانوية والهويات الفرعية، والعكس ليس صحيحاً، فالتعاطي مع الشأن السياسي على أساس الانتماءات التقليدية لا يحل أية مشكلة حلاً حقيقياً، عدا عن أنه سير باتجاه مخالف لحركة التاريخ.

الصراع في سورية لم يكن يوماً من الأيام طائفياً أو دينياً ومعيار تقييم القوى السياسية ومعرفة وزنها هو انتخابات حقيقية لا التجييش الطائفي ولا قوة السلاح

الفراغ وغياب الرمز

تنامي دور النزعات التقليدية في جانب منه هو انعكاس لحالة الفراغ على المستوى الوطني، بعد تعفن جهاز الدولة، وفي ظل تهميش وتهشيم وعجز الحركة السياسية السورية والرموز الوطنية على مدى عقود، وهو ما أدى إلى غياب الحامل السياسي للوعي الوطني في سورية، القادر على تحويل هذا الوعي إلى فعل ملموس يقلب الطاولة على رؤوس زعامات الصدفة، التي فرضتها الأزمة وتداعياتها من عسكرة وتدخل خارجي...

حكاية من التاريخ

في عام 1957 حدث شاغر في البرلمان السوري، على خلفية اعتقال النائب منير العجلاني «القريب من تيار الإخوان المسلمين» بعد ثبوت ضلوعه في التخطيط لانقلاب عسكري برعاية أمريكية، تمهيداً لانضمام سورية إلى حلف بغداد، جرت انتخابات تكميلية لملء الشاغر، وتم ترشيح مصطفى السباعي وهو المراقب العام للجماعة، وعضو رابطة علماء الشام «تجمع لبعض الأئمة ورجال الدين» في حين اتفقت قوى سياسية أخرى على ترشيح الأستاذ عدنان المالكي ابن حي الشاغور، وجرت معركة انتخابية سياسية حامية الوطيس بين المرشحَين، تجاوز موضوع الفوز بكرسي في البرلمان إلى اختبار قوة حسب توصيف باتريك سيل، أي قياس الوزن السياسي والنفوذ الشعبي للتيارات السياسية في سورية.

قاد الإخوان المعركة على أنها معركة بين الإسلام والإلحاد، وحاولوا تحشيد الناس على هذا الاساس، مراهنين على دور ووزن الثقافة الدينية في المجتمع الدمشقي إلا إن هذا السيناريو لم يفلح، لا بل انقسمت المؤسسة الدينية على نفسها إذ استطاعت الأحزاب المؤيدة للمالكي إحداث فرز بين رجال الدين، حيث دعم قسم منهم انتخاب المالكي وساهموا بالدعاية له علناً في بعض المساجد، رغم ضغوط رابطة العلماء بكل ما كانت تمتلك من نفوذ وهيمنة على منابر المساجد في حينه، وفشل الإخوان في المعركة التي انتهت لصالح المالكي والتيارات السياسية الداعمة، مما أدى إلى انحسار نفوذ الإخوان فيما بعد، وهو ما ألقى بظلاله، على عموم المشهد السياسي السوري.. الطريف في الأمر وحسب مذكرات الحوراني أن غالبية حي القصاع الدمشقي صوتت لصالح السباعي في ظاهرة لها دلالات عميقة في التاريخ السوري... هذه الحادثة التاريخية ليست استثناء، بل هي تكثيف لكل التفاعلات السياسية في سورية في حينه، نستذكرها هنا ليس من باب الحنين إلى «الماضي الجميل» على طريقة قوى العطالة السياسية، التي ليس لديها شيء تفعله في الحاضر، بل لنؤكد بأن الصراع في سورية لم يكن يوماً من الأيام طائفياً أو دينياً، وأن معيار تقييم القوى السياسية ومعرفة وزنها هو انتخابات حقيقية لا التجييش الطائفي ولا قوة السلاح...

أساسيّات الفهم العلمي للأزمة الرأسمالية «1- مقدّمة»

يصف بعض الباحثين الماركسيين المرحلةَ التاريخية الحالية التي تمرّ بها الرأسمالية العالمية منذ 2008 حتى اليوم بأنها «الركود العظيم الثالث». سنحاول في سلسلة المقالات الآتية تقديم عرضٍ لأساسيات النظرية الماركسية حول الأزمات الاقتصادية الرأسمالية، نظراً للفائدة العلمية والاقتصادية السياسية للتذكير بها، خصوصاً مع الطور الجديد الذي يبدو أنّ الأزمة تدخل فيه الآن، ولمّا تتكشّف بَعدُ زلازلُه الأعظم القادمة، والتي لا يشكّل إعلان الرئيس الأمريكي ترامب حرباً تجارية جديدة على العالَم، سوى إشارة لبدايته فقط، كأحد تطورات المأزق التاريخي لتراجع أمريكا خصوصاً، وقوى الإمبريالية عموماً، وما يتوازى معه من توسّع لآفاق تاريخية سبق أنْ انفتحت بالفعل منذ سنوات أمام قوى العالَم الجديد الصاعدة، وعلى رأسها الصين وكتلة بريكس.

■ مجموعة من الكتّاب*
تعريب وإعداد: د. اسامة دليقان

في تشرين الأول 2023 نشر «معهد ترايكونتيننتال للأبحاث الاجتماعية»، ذو التوجّه الماركسي «بإدارة الناشط الهندي فيجاي براشاد وزملائه»، كُتيّباً أعدّه اثنان من الباحثين في الاقتصاد السياسي «أرطغرل أحمد تونك، وسونغور سافران»، وتضمّن عرضاً لأبرز الأسس العلمية للنظرية الماركسية حول الأزمات الرأسمالية والركود الاقتصادي العالمي. اختزنا منه الآتي.

الهدف الطبقي والسياسي للعلم الماركسي بالأزمات

إنّ انعدام العدالة الذي تُنتجه الرأسمالية حتماً قد خلق عالماً يمتلك فيه أغنى 2153 ملياردير ثروةً تفوق ما يمتلكه أفقر 4,6 مليار شخص، والذين يُشكلون 60% من سكان العالم. [أوكسفام 2020، والأرقام ستكون أسوأ اليوم بالتأكيد]. هذان الاتجاهان ليسا استثناءً اقتصر على جائحة كوفيد-19 وتأثيراتها، فهما مستمرّان منذ سنوات وعقود، مُتشابكان بفعل قوانين الرأسمالية وأزماتها.

نسعى إلى تسليط الضوء على الأزمة العميقة التي يمرّ بها الاقتصاد العالمي، والتي تتكشف منذ أكثر من عقد. إن شرح الأزمة ليس مجرد تمرين فارغ للتباهي بالبراعة التقنية للاقتصاديين المحترفين، بل هو ضرورة تتجاوز المظاهر السطحية لاكتشاف جوهر العملية برمتها. بهذه الطريقة، يُمكننا تسليط الضوء على مسار نضال الطبقة العاملة والشعوب المُضطهَدة في جميع بلدان العالم، في وجه أمواج الفقر والبؤس. وفي سعينا لتقديم نتائج ملموسة للبروليتاريا والمُعدَّبين في الأرض، من المهم شرح التناقضات الكامنة في الرأسمالية التي تُؤدّي إلى هذه الأزمات. فالتفسيرات الخاطئة من شأنها تضليل الجماهير والإضرار بنضالاتهم.

منذ 2008: «ركود» أم «كساد»؟

تاريخياً، شهدت الرأسمالية أنواعاً مُختلفة من الأزمات، مُتفاوتة الشدّة والمُدّة. وأكثرها شيوعاً يحدث عادةً مرة واحدة تقريباً كل عَقد، وقد دُرست ويُشار إليها في الأدبيات المُتخصصة باسم «دورات الأعمال/دورات البزنس». وعادةً ما تكون ذروة دورة الأعمال هي «الـركـود/recession»، وهي فترة وجيزة ينكمش خلالها الاقتصاد. تُعرَّف فترات الركود «في الأدبيات البرجوازية تقليدياً» بأنها فترات قصيرة نسبياً تستمر لأكثر من رُبعين «ستّة أشهر»، وتُحدَّد بمتغيِّر اقتصاديٍّ واحد، هو معدّل النمو، عندما يدخل هذا الأخير في المنطقة السلبية – أي عندما ينكمش الاقتصاد.

الاقتصار على تسمية الأزمة منذ 2008 بأنها مجرّد «ركود» حتى لو وصفت «بالركود الكبير» هو تهرّب من الاعتراف بحقيقة أنها «كساد عظيم»

عادةً ما يتم التغلب على هذا النوع من الأزمات الركوديّة من خلال تعديل قوى السوق، وهو ما ساهمت فيه إلى حد ما السياسات الحكومية منذ فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية.

أمّا «الكساد/depression» فهو نوع مختلف من الأزمات في تاريخ الرأسمالية. إنّه يستمر لفترة أطول بكثير، قد تصل لعقد من الزمن، وأحياناً لعدة عقود. لا يمكن إدارتُه والتغلب عليه من خلال التعديل التقليدي لمتغيِّرات السوق، ويتطلب اضطرابات جذرية ليس فقط في المجال الاقتصادي، بل أيضاً في المجالات السياسية والأيديولوجية، وحتى العسكرية «الحروب». عندما كان الكساد يتكشف على مستوى الرأسمالية العالمية، كان العرف، حتى الآن، هو تسميتُه «كساداً كبيراً/great depression». وقعت أول أزمة من هذا النوع، والتي عُرفت آنذاك بـ«الكساد الطويل»، في نهاية القرن التاسع عشر، تقريباً بين عامي 1873 و1896. أمّا الثانية، فهي «الكساد الكبير» الأشهر، الذي بدأ بانهيار وول ستريت عام 1929 وانتشر على نطاق واسع طوال ثلاثينيّات القرن العشرين، واستمرّ في العديد من البلدان، وخاصةً في أوروبا، حتى نهاية الحرب العالمية الثانية عام 1945. ويرى العديد من الاقتصاديين الماركسيّين، بمن فيهم مؤلّفو هذا النصّ، أنّ الأزمة المطوّلة والعميقة التي نمرُّ بها منذ عام 2008 وحتى الآن هي أيضاً كسادٌ كبير.

في بداية الأزمة عام 2008 استُخدم اسم «الأزمة المالية العالمية» حصرياً لوصف الأزمة العميقة في الاقتصاد العالمي التي أطلق شرارتها انهيار ليمان برادرز «أحد بنوك الاستثمار الكبرى في وول ستريت». ولكن سرعان ما تبيَّن خطأ هذه التسمية، عندما انكشف أنّ الأزمة لم تكن مقتصرةً على مجال التمويل، بل امتدت إلى ما نسمّيه «الاقتصاد الحقيقي» أيْ إلى مجال الإنتاج... ثم بدأت الدوائر الحاكمة للاقتصاد الرأسمالي والحكومات في استخدام المصطلح الجديد «الركود الكبير» «recession» وليس الكساد «depression»، وتنسَب تسمية الأزمة بالركود الكبير «recession great» إلى الفرنسي دومينيك شتراوس كان «DSK كما كان يُعرف في الدوائر المالية والحكومية»، المدير الإداري لصندوق النقد الدولي آنذاك. ومع ذلك، اعترف كثيرون من داخل المؤسسات البرجوازية نفسها بأنّها «أزمة مالية تحدث مرة واحدة كل قرن»، في إشارة واضحة ومقارنة بالكساد الكبير في ثلاثينيات القرن العشرين، ومنهم آلان غرينسبان، الذي شغل منصب رئيس بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي لما يقرب من عقدين من الزمن. وهكذا، فإنّ من يقتصرون على تسمية الأزمة منذ ذلك الحين بأنها مجرّد «ركود» أو حتى «ركود كبير» إنما يريدون التهرّب من ذكر الكلمة المرعبة «word-d» الحقيقية وهي «الكساد».

كانت هذه مجرد مقدمة لهذه السلسلة من المقالات حول الأزمة. في الحلقة القادمة، سنتعمق في نظرية ماركس للأزمة وتشديده على المكانة المركزية للأزمات في الحركة التاريخية لنمط الإنتاج الرأسمالي، وهو أحد أبرز أسباب تفوُّق التحليل الماركسي للرأسمالية على النظريات الاقتصادية البرجوازية السائدة. وكما سنرى، لم يُقدّر ماركس الأزمات فحسب، وهي ظاهرة شائعة في الرأسمالية، بل قدّم تحليلاً شاملاً لها، باعتبارها المحور الذي يتوقف عليه مصير الاقتصاد والمجتمع الرأسماليَّين.

■ * أرطغرل أحمد تونك: بروفسور في الاقتصاد السياسي، وخاصةً الماركسي، وتاريخ الفكر الاقتصادي، باحث وأستاذ جامعي في عدة جامعات تركية ودولية، من كتبه الحديثة 2024: «في مسارات رأس مال ماركس: نقاشات في الاقتصاد السياسي الماركسي ودروس لرأسمالية القرن الحادي والعشرين». سونغور سافران: مدرّس في جامعة أوكان إسطنبول ومحرر مجلة «الماركسية الثورية».

قراءة أولية في مفاوضات النووي الإيراني

بعد أن توصلت طهران في 2015 إلى اتفاق حول برنامجها النووي، اختار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في ولايته الأولى الانسحاب من هذا الاتفاق، ورفض رفع العقوبات عن إيران، مما فرض على كل الأطراف الدوليين- وتحديداً في الكتلة الغربية- الانصياع، خوفاً من تعريض أنفسهم لخطر العقوبات الأمريكية، وبالرغم من أن الرئيس ترامب ظل يرى أن قراره كان صائباً لسنوات، عاد اليوم للعمل على صياغة اتفاق نووي جديد مع طهران، ما شكّل مادة دسمة للمحللين السياسيين الذين أخذ كلٌّ منهم البحث عن الزاوية الملائمة لفهم الخطوة الأمريكية، ويمكننا في هذا السياق الحديث عن تيارين أساسيين في هذا التحليل.

■ علاء أبوفرّاج

تقدّم أمريكي مزعوم

نقرأ في عدد من التحليلات حول المسألة، أن «إيران مُنّيت بهزائم استراتيجية كبرى» وهي على هذا الأساس في موقع أضعف من ذلك الذي كانت تقف فيه لحظة توقيع الاتفاق في 2015، ويذهب أنصار هذه الفكرة للقول: إن الدافع الأساسي للرئيس ترامب لتجديد الحديث عن إمكانية عقد صفقة، يندرج في هذا الإطار، فبحسب هؤلاء، انتزعت إيران اتفاقاً لا يتماشى مع المصالح الأمريكية في حينه، وقدّمت واشنطن تنازلات «لا يمكن القبول بها» أما اليوم، وبعد التطورات الأخيرة في الإقليم، وتحديداً تلك المرتبطة بالاعتداءات «الإسرائيلية» في فلسطين ولبنان واليمن وسقوط النظام السوري، فبات بإمكان الإدارة الأمريكية الحالية أن تفرض على إيران شروطاً جديدة من نمط تفكيك البرنامج النووي وإنهائه، أو على أقل تقدير إنهاء المشروع الوطني الإيراني في تخصيب اليورانيوم حتى في النسب المنخفضة المشروعة، وعلى هذا الأساس تكون إيران مُلزمة إن امتلكت محطات للطاقة النووية السلمية أن تحصل على الوقود اللازم لتشغيلها من أطراف دولية أخرى.

لكن هذا التحليل ودون الغوص في تفاصيله أظهر أنّه لا يستطيع الصمود أمام الواقع، وخصوصاً أن إيران دخلت المفاوضات بسقوف مرتفعة، بدأت من إعلان أنّها ليست متمسكة بالدخول بهذه المفاوضات، وأن توجيهات المرشد الإيراني تنص على ضرورة عدم الإفراط في التفاؤل، أو التشاؤم، ما يؤكد أن لدى طهران أوراقاً كثيرة يمكن طرحها على طاولة المفاوضات، ويُعد المخزون الكبير من اليورانيوم عالي التخصيب أبرزها.

الاتفاق حاجة لجميع الأطراف

التيار الثاني للتحليل يقول: إن لدى أطراف التفاوض حاجة للوصول إلى اتفاق، إذ يمكن أن يُقدّم للرئيس ترامب مكسباً قد لا يحصل عليه لاحقاً في ظل التراجع الأمريكي، ويُقدّم في الوقت نفسه لإيران متنفساً بسبب الضغط الخانق للعقوبات، التي باتت تؤثر بشكل ملحوظ على الأوضاع الاقتصادية داخل الجمهورية الإسلامية، ويستند هذا التحليل إلى مؤشرات ملموسة على مرونة أطراف التفاوض، والاستعداد لتقديم تنازلات متبادلة، بغية الوصول لاتفاق، وخصوصاً مع تصريحات أمريكية وإيرانية تؤكد أن الأجواء إيجابية، بالرغم من وجود اختلافات قائمة حتى اللحظة. ضمن طرح كهذا يمكن توقّع أن تحصل إيران على مكاسب جدّية تسمح لها في الحفاظ على البرنامج الوطني للتخصيب.

نظرة أشمل

إذا ما حاولنا تفسير ما يجري من دائرة أوسع، ينبغي أن ننطلق من مداخل أساسية، فالكيان الصهيوني ينظر بارتياب شديد لهذه المفاوضات، ويرى فيها تجاهلاً أمريكياً لوجهة النظر «الإسرائيلية» وظهر ذلك من خلال الأخبار المتعلقة بعدم وجود تنسيق أمريكي–«إسرائيلي» مسبق حول هذه المفاوضات، فبالرغم من أن الرئيس الأمريكي قال: إنّه لم يمنع «الإسرائيليين» من ضرب إيران، إلا أنّه أضاف، إنّه «جعل المسألة أصعب بالنسبة لهم» وأكّد أنّه مقتنع بإمكانية إبرام الاتفاق دون توجيه ضربة لإيران. ما يشير بوضوح إلا أن الخطوة الأمريكية جاءت بإطار معاكس لرغبة الكيان، وتأتي في سياق إعادة ترتيب يقوم بها الرئيس الأمريكي بما يتلاءم مع خطواته الانكفائية.

أما المدخل الثاني للمسألة، فيرتبط إلى حد كبير بالموقع السعودي المناقض تماماً لموقف المملكة السابق من هذه المفاوضات، إذ قال وزير الخارجية السعودي في 2015: إن «السعودية لا تسعى إلى مصالحة ولا تسوية بين إيران وأي جهة ترغب في التفاوض معها» أما اليوم، فتبدي الرياض حماساً كبيراً اتجاه إمكانية عقد الاتفاق، بل وتعلن رغبتها في أداء دور الوساطة بين الولايات المتحدة وإيران، ويأتي ذلك كسياق طبيعي لتطور العلاقات الثنائية بين البلدين وبشكلٍ متسارع.

إيران «مستعدة للتعاون مع دول المنطقة وخاصة السعودية بخصوص الاستخدامات السلمية للطاقة النووية» وتجدد الحديث حول هذه المسألة على ضوء المفاوضات الحالية

ما الذي تغيّر

لا شك أن إيران اليوم في موقع مختلف عن ذلك الذي شغلته عام 2015 لكن النظر إلى الأحداث والتغيرات الإقليمية من زاوية أنّها «هزائم لإيران» لا يبدو دقيقاً، فإذا ما أعدنا سرد المشهد لا يمكننا إلا أن نقر أن استراتيجية إيران «وبعيداً عن تقييمها» كانت تنطلق من أن الولايات المتحدة في موقع هجوم، وتخلق واقعاً إقليمياً يضيّق الخناق على إيران، فمنذ عقد مضى كانت إيران ترى كلًّا من تركيا والسعوٍدية كأركان أساسية في المشروع الأمريكي، وبنت على هذا الأساس شبكة تأمل من خلالها مقاومة هذا المشروع، وحصار الكيان الصهيوني «أداته الأساسية» لكن المشروع الأمريكي تلقى خلال العقد المنصرم ضربات أكبر وأقسى من تلك التي تعرّضت لها إيران، فالقوى الإقليمية الأساسية «السعودية – تركيا» ترتبط مع طهران بعلاقات متنامية، وتعمل هذه الأطراف على تدوير الزوايا والبحث عن تفاهمات، حتى وصلت إيران لتكون طرفاً أساسياً في مجموعة أستانا الثلاثية إلى جانب تركيا وروسيا، والتي أظهرت أن مجال تنسيقها كان ينصب إلى حد كبير على إخراج الولايات المتحدة من المنطقة، ثم نجحت بكين في الوصول إلى اتفاق تاريخي بين الرياض وطهران، ونجح في تجاوز اختبارات خطيرة حتى اللحظة، وأعلن الطرفان مؤخراً أنّهما على وشك الدخول في فصل جديد من تطوير العلاقات، ولا يخفيان استعدادهما لبحث عقد اتفاق أمني مشترك.

وإذا ما نظرنا إلى الكيان الصهيوني، وبالرغم من حجم العدائية التي أظهرها خلال العام المنصرم، إلا أزمته الداخلية واضحة للعيان، ولا يمكن إخفاؤها ولا بد لهذه الأزمة أن تبدأ تفعل فعلها بشكل متزايد، وتحديداً في ظل السياسة الانكفائية الأمريكية.

في الواقع، يبدو أن استراتيجية إيران السابقة كانت ملائمة بنظر طهران لواقع جيوسياسي لم يعد موجوداً اليوم، وترى إيران أنّها قادرة على بناء تفاهمات مع القوى الإقليمية الأساسية، ما يمكن أن يحقق وحدة تاريخية في العالم الإسلامي من جهة، ويقوّض النشاط «الإسرائيلي» الذي بات يهدد الثالوث الإقليمي «السعودية – إيران – تركيا». من هذه الزاوية تبدو الخطوة الأمريكية أقرب لمحاولة التأثير على التغيرات الجارية، عبر محاولة الإمساك بما تبقى من الخيوط.

في الاتجاه ذاته، نرى أن إيران تسعى وبشكل معلن لإشراك السعودية بهذه المباحثات بشكل مباشر أو غير مباشر، فمن جهة كانت طهران أعلنت في أواسط العام المنصرم على لسان مساعد رئيس الجمهورية الإيراني ورئيس منظمة الطاقة النووية الايرانية، محمد إسلامي: إن إيران «مستعدة للتعاون مع دول المنطقة وخاصة السعودية بخصوص الاستخدامات السلمية للطاقة النووية»، وتجدد الحديث حول هذه المسألة على ضوء المفاوضات الحالية، إذ أعلنت طهران عن استعدادها لإشراك أطراف إقليمية في مراقبة برنامجها النووي.

هذه النقاط تشكّل مجتمعةً مؤشرات على أن قوى الإقليم ترى إمكانية حقيقية لتوسيع تفاهماتها البينية بعيداً عن الولايات المتحدة و«إسرائيل» وذلك ما يلبي مصالح هذه الدول مجتمعة، ويخلق أرضية لنمط مناقض تماماً لذلك الذي حاولت واشنطن فرضه على المنطقة.

كيف يريد الاتحاد الأوروبي أن يصبح لاعباً أساسياً في الصراع؟!

منذ مجيء ترامب إلى البيت الأبيض وبدء إعادة ترتيب الأوراق في العلاقات الدولية، توضحت إلى حد كبير الحجوم الحقيقية لكل من القوى الدولية والإقليمية بالملموس. فسارع الجميع إلى جرد حساباته، فالوزن الحقيقي الاقتصادي، السياسي والعسكري هو ما يوضع على طاولة المفاوضات، ويحدد ما سيحظى به كل طرف في خضم «التحول الكبير».

■ ديما النجار

لا زالت فرنسا وألمانيا تقودان الاتحاد الأوروبي منذ عقود، وتدركان اليوم أيضاً أنه من الأفضل لهما التحرك كاتحاد، وليس كدول منفردة، ليكون لهما حجم يذكر أمام عمالقة كالصين والولايات المتحدة «ويغضون الطرف عن مواقف الدول الأوروبية الأصغر إلى حين». على الصعيد السياسي، تقود الدولتان المفاوضات اليوم، مقدمة عرض تبعية ضمني نسبي ومشروط للولايات المتحدة، مبديتين الاستعداد لمواجهة روسيا وإضعافها لدرجة تجعلها غير قادرة على دعم الصين، ولسان حالهم يقول: «نعم لتحول تاريخي، ولكن مع تعظيم الحصة الأوروبية!». كان ماكرون قد وضح الحصة المبتغاة في خطابه الشهير في جامعة السوربون 2017 وبوجود المستشارة الألمانية السابقة أنجيلا ميركل، وأبدى رؤيته لـ «السيادة الاستراتيجية» للاتحاد، وأكد أن تركيز السياسات الأوروبية يجب أن ينصب على حصتها في النفوذ في أفريقيا ودول المتوسط.

في الوقت نفسه، يحاول الاتحاد الأوروبي اليوم إقناع الولايات المتحدة بأن لا بأس من الاستمرار في علاقاته التجارية مع الصين، متذرعاً بالاستراتيجية نفسها التي استُخدمت أثناء الحرب الباردة، وهي ‹التغيير عبر التقارب التجاري›. فقد نجحت هذه الاستراتيجية في الماضي بجذب دول الكتلة الشرقية إلى شبكة الاقتصاد الغربي، واستُخدمت كأداة لتليين المواقف السياسية. لكنّ طرح هذه الفكرة اليوم من قِبَل الأوروبيين في تعاملهم مع الصين يبدو هشاً ومثيراً للسخرية. ويكفي لتأكيد ذلك مشهد وزيرة الخارجية الألمانية آنالينا بيربوك وهي تصل إلى بكين، فتلتفت حولها بعينين حائرتين دون أن تجد أيّ مسؤول صيني رفيع في استقبالها. لقد أصبح واضحاً مَن الذي وقع في فخ التقارب التجاري هذه المرة.

آفاق صناعات التسليح الأوروبية

أما على الصعيد الاقتصادي، فتسعى الشركات الأوروبية الكبرى لاحتواء تداعيات الأزمات المتلاحقة. وإذا كانت صناعة السيارات . القلب النابض للاقتصاد الأوروبي. هي الأكثر تضرراً من التحولات الجيوسياسية، فإنها تُسارع الآن لتحويل مواردها نحو صناعة التسلح، السوق الوحيدة التي تُظهر انتعاشاً في زمن الحروب. يبدو ذلك واضحاً من تطور مباحثات شركة راين ميتال، أكبر مصنعي الأسلحة في ألمانيا والفولكس فاغن، حيث أعلنت الأخير أنها قادرة على توفير مصدر للعمالة المحترفة ومواقع الإنتاج للأولى. لكن مثل هذه المشاريع تبقى محكومة بأطر زمنية طويلة بينما تسير الأزمة العالمية بوتير أسرع من قدرة أوروبا على التكيف. فلا المواجهة مع روسيا تسير لصالح الأوروبيين، ولا الانفكاك الأوروبي عن السوق الصيني يبدو سهلاً، ولا العلاقة مع الحليف الأمريكي تسير على ما يرام. فمع كل ما سبق، أين تقف أوروبا اليوم من هذا الصراع الدولي؟ وهل من مخارج؟

للإجابة عن هذا السؤال، قدّم ماريو دراغي، الرئيس السابق للبنك المركزي الأوروبي، تقريراً من 393 صفحة بعنوان «مستقبل التنافسية الأوروبية»، تناول فيه بالتفصيل ما يلزم تصحيحه في كل قطاع على حدة. وخلص دراغي إلى أن الاتحاد الأوروبي لا زال قادراً على المنافسة كلاعب كبير، بشرط تنفيذ خطة الإصلاح التي قدمها، والتي لا تحتاج، في نهاية المطاف، سوى إلى المال!!

وبحسب تقديراته، يتطلب الأمر إعادة هيكلة أجهزة الدولة لتوجيه إنفاقها نحو المعركة الدولية، وتوفير مبالغ ضخمة للاستثمار . نحو 800 مليار يورو سنوياً! فقط!! . كي يتمكن الاتحاد من حجز مكانه بين كبار اللاعبين على الساحة العالمية.

فبينما تهرب الاستثمارات اليوم من أوروبا لعدة أسباب، على رأسها استبدال الطاقة الروسية الرخيصة بالغاز والنفط الأمريكي عالي الكلفة، ونقص العمالة وارتفاع أسعارها. ما هي بدائل الاتحاد لتحصيل الموارد؟

من أين ستأتي الأموال؟

الحل الأول المطروح سيمر عبر دور متزايد للدولة. تدور النقاشات اليوم حول تحوّل براغماتي، من النيوليبرالية التي تفترض أن السوق قادر على تصحيح اختلالاته الذاتية دون تدخل، إلى كينزية جديدة تطالب الدولة بدور فاعل لتعويض نقص الطلب أثناء الأزمات عبر الاقتراض والاستثمار. وهكذا، يصبح دور الدولة، الذي يُعدّ مستهجناً في سرديات الاتحاد الأوروبي خارج أوقات الأزمات، مقبولاً بل وضرورياً حين يضرب الركود الاقتصادي. تتبدل السرديات الإعلامية فجأة، ويتحول تدخل الدولة في السوق من خطيئة إلى واجب، لتتوجه أموال الضرائب والتأمينات الاجتماعية للطبقات الدنيا، للاستخدام درعاً تمتص الصدمات لإنقاذ الشركات المترنحة على شفا الإفلاس.

أما الحل الثاني، كما تطرحه أورسولا فون دير لاين، رئيسة المفوضية الأوروبية، فيعتمد على تعبئة المدخرات الخاصة غير المستثمرة، والتي تُقدَّر، وفقاً للاتحاد الأوروبي، بنحو 10 تريليون يورو، مودعة في حسابات مصرفية تقليدية عبر أنحاء القارة. فقد اقترحت أن يخلق الاتحاد حوافز تشجع المواطنين على استثمار مدخراتهم في أسواق رأس المال. وقد أثار هذا الاقتراح موجة احتجاجات واسعة على وسائل التواصل الاجتماعي، وسط مشاعر قلق عارمة بين الشرائح التي لا تملك سوى هذه المدخرات لمواجهة أيامها الصعبة. سارعت الحكومات بدفع اقتصادييها وساستها لطمأنة الرأي العام، موضحة أن الأمر مجرد اقتراح لمصلحة المواطنين. ففي تبريرهم، الاستثمار في الأسواق يمنح العميل حرية وشفافية أكبر مقارنة بالحسابات البنكية التقليدية، التي لا تتيح معرفة أين تستثمر الأموال. إلا أن الواقع يبدو أكثر خطورة: فلو نجحت حملات الإقناع الإعلامي، فإن النتيجة ستكون كارثة اجتماعية مؤجلة. فما هذا إلا خصخصة لمخاطر الاستثمار في زمن تعصف به الحروب والأزمات والإفلاسات، حيث سيتحمل المواطن عديم الخبرة وحده الخسائر المحتملة، لأنه مارس «حريته» في اختيار وجهة استثماره، بدلاً من أن تتحمل البنوك كلفة أي انهيار.

توقع صندوق النقد الدولي مؤخراً للاقتصاد الألماني نمو 0% لهذا العام مما يفتح الباب واسعاً أمام تساؤلات جدية حول الثمن الحقيقي الذي ستدفعه المجتمعات الأوروبية جراء الخطط الاستراتيجية الكبرى لساستها

من الواضح، أنه لا أموال نمو منتظرة، فقد توقع صندوق النقد الدولي مؤخراً للاقتصاد الألماني نمو 0% لهذا العام. مما يفتح الباب واسعاً أمام تساؤلات جدية حول الثمن الحقيقي الذي ستدفعه المجتمعات الأوروبية جراء الخطط الاستراتيجية الكبرى لساستها. فهل سيقلب النشاط المجتمعي خطط رؤوس الأموال رأساً على عقب؟.

خياران لأوكرانيا: الخسارة أو الخسارة الأكبر...

شنّت روسيا هجمة عسكرية هي الأضخم خلال العام الجاري استهدفت بها العاصمة الأوكرانية كييف بعشرات الصواريخ والمسيّرات، وبالتوازي مع ذلك أعلنت موسكو تحريرها لمقاطعة كورسك الروسية بالكامل من القوات الأوكرانية.. بينما لا تزال كييف تتوهم تلقي دعم من الأوروبيين.

■ يزن بوظو

شنّت القوات الروسية ليلة الـ 24 من شهر نيسان الجاري هجوماً عسكرياً وصف بالأضخم على كييف، باستخدام أنواع مختلفة من الصواريخ متوسطة المدى والباليستية ومئات المسيّرات، بعد أيام من التوقعات بذلك بسبب المواقف الأوكرانية والغربية المماطلة بتسوية الملف الأوكراني، ومحاولات الضغط على موسكو عبره بطريقة تناسب مصالحهم، فضلاً عن خرق الأوكرانيين لاتفاق وقف إطلاق النار تجاه البنية التحتية للطاقة.

وحتى الآن، لم تصدر عن الأوكرانيين والغربيين مواقف واضحة تجاه الأهداف الروسية بضمان حياد أوكرانيا، وعدم انضمامها لأي تحالف عسكري ونزع سلاحها، فضلاً عن الاعتراف بالأراضي الروسية المنضمة لها، ومنها القرم، التي عاد زيلينسكي يعتبرها أوكرانيّة، بينما يرى الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، ويعبر وضوحاً، أنه «من الصعب استعادة القرم».

ما سبق، أكد سابقاً ولا يزال، أن ما لن يتحقق سياسياً، ستسعى موسكو لتحقيقه وفرضه عسكرياً، وفي هذا الإطار أيضاً جاء إعلان موسكو عن تحرير كورسك بالكامل، التي هاجمتها القوات الاوكرانية وتوغلت بها منذ قرابة العام، بينما تنشئ منطقة عازلة في سومي في الوقت نفسه.

والآن يجري الحديث عن احتمالات قيام روسيا بشن عملية عسكرية نحو ميناء أوديسا القريب من مولدوفا، وهو نقطة الوصول الرئيسية لأوكرانيا إلى البحر الأسود، وفقدانه يعني عملياً فقدان كييف لمنفذها على البحر الأسود.

قد يكون الاحتمال الأخير بمثابة تحذير مسبق جديد، فإما أن تبدأ كييف بالعمل جدياً للمضي تجاه التسوية السياسية، أو أنها ستخسر المزيد وتضعف أكثر، بينما لم يعد بمقدور حلفائها القيام بشيء يذكر، خاصة وأن واشنطن باتت تسعى وضوحاً لإنهاء الملف بأسرع ما يمكن، أو أنها ستنسحب منه وفقاً لعدة إشارات تصدرها.

رغم ذلك، عقد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين اجتماعاً جديداً مع المبعوث الأمريكي ستيف ويتكوف في 25 من شهر نيسان الجاري، استمر ثلاث ساعات، وصفه ترامب أنه جيد جداً، بينا وصفته موسكو بال بنّاء، ويبدو أن واشنطن بدأت تدرك جدْية موسكو بتحقيق أهدافها، وأنه ما من حل وسط يتعلق بالملف الأوكراني، والمفاوضات لن تكون عليها، وإنما ما يتعلق بالأراضي، وبوقف الحرب وما بعدها. أما موضوعة حياد أوكرانيا وعدم انضمامها لأي تحالف عسكري يُعد من الثوابت.

وبينما تعتبر موسكو أن إدارة الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي الحالية هي العقبة الرئيسية أمام السلام، ترى واشنطن الأمر نفسه، ويمكن تلمس ذلك في العديد من التصريحات والمواقف الصادرة عنها، إلا أن واشنطن لن تبذل جهداً تجاه تغيير هذه الإدارة، والدخول بصراع مباشر مع الأوروبيين، وعليه، فإن أفضل ما يمكن لواشنطن فعله بحال استمرت كييف على الطريق نفسه– من وجهة نظر مصالحها– هو الانسحاب تماماً من الملف، ضمن سيناريو أقل الخسائر الممكنة.

أما الإدارة الأوكرانية المتشددة، والتي باتت تستند كلياً على وهم دعم الأوروبيين لها، فلا أفق أمامها إلا الخسارة، والخيار الوحيد المتبقي أمامها هو ببساطة إقرارها وقبولها بحجمها الحالي. فإن كانت الولايات المتحدة تعلن صراحةً إمكانية انسحابها من الملف فإن ذلك يعني أن تشهد القارة الأوروبية في حال عدم توقف المواجهات في أوكرانيا مستوى أعلى وأكثر تسارعاً من التراجع، فحجم الارتدادات التي تعرضت لها الدول الأساسية في أوروبا منذ بدأت الحرب في أوكرانيا لم تُفضِ بعد إلى انهيار تلك الدول، لكن استمرار حالة الاستنزاف من شأنها أن تخلق مستوى غير مسبوق من الاضطرابات على المستويات كافة.

غزّة... المفاوضات مستمرة في ظل تغيير سريع في المناخ الإقليمي

تستمر الحرب العدوانية على قطاع غزّة، ولا توجد مؤشرات على نيّة حقيقية لدى الكيان للوصول إلى صفقة، بل إن بعض السياسيين هناك باتوا يقولون صراحة، أن الأولوية لم تعد إعادة المستوطنين المحتجزين داخل غزّة منذ عملية طوفان الأقصى، ومع ذلك تستمر المفاوضات، فعلى ماذا تراهن المقاومة الفلسطينية في غزّة؟

■ عناب منصور

أنهى وفد حركة حماس لقاءً في العاصمة المصرية، جمع وفد موسع من قيادات الحركة مع مسؤولين مصريين بغرض بحث «رؤية حماس لإنهاء الحرب»، فما الذي يجري تداوله عن هذه الرؤية؟

على ماذا تستند حماس؟

تنطلق الحركة من إعلان استعدادها على تسليم كافة الرهائن المحتجزين في غزّة على أساس الوصول إلى اتفاق شامل، يجري بموجبه تبادل للأسرى في مقابل هدنة طويلة الأمد تتراوح بين خمس وسبع سنوات، وتظهر الحركة في الوقت نفسه رفضاً قاطعاً لأي حديث عن إلقاء سلاحها، وتصر أيضاً على انسحاب الاحتلال من القطاع، وضرورة السماح بإعادة إعمار غزّة. وفي هذا السياق قال المستشار الإعلامي للحركة الفلسطينية طاهر النونو: إنّهم منفتحون على أي مقترحات لوقف الحرب، لكّنه ذكر في الوقت نفسه أن «السلاح سيظل في أيديهم ما بقي الاحتلال».

وإذا ما نظرنا إلى جوهر الطرح الذي تقدّمه حماس، يبدو أنّه ينطلق من موقع قوّة في ظل أن المشهد في غّزة يبدو شديد القسوة، ولا شك أن الحركة تخوض معارك منذ مدّة طويلة في ظل صعوبات كبيرة في تأمين احتياجاتها العسكرية، فضلاً عن نقص حاد في كل مستلزمات الحياة في القطاع، لكن الواقع القائم هذا لا يلغي أن حركة حماس لا تزال قادرة حتى اللحظة على تنفيذ عمليات موجعة، بل إن صحافة الكيان تتحدث عن أن مقاتلي حماس يفضلون تنفيذ عملياتهم في وضح النهار، وهم يراقبون جنود الاحتلال ويرصدون تحركاتهم ويضعون الخطط وينفذوها، وقدّمت صحيفة معاريف وصفاً للمشهد، إذ كتب أحد صحافييها، أنه وعلى الرغم من أن قطرة مطرٍ واحدة لم تسقط في غزّة خلال الأسبوعين الماضيين إلا أن الوضع أشبه بالغرق في الوحل بالنسبة لجيش الاحتلال.

أي أن نقطة قوّة حماس الأكبر ترتبط في قدرتها على الاستمرار في القتال، حتى فرضت على الاحتلال وداعميه الجلوس حول طاولة المفاوضات، وهو بمثابة دليل على استحالة إنهاء الحرب باستخدام قدراتهم العسكرية. أما نقطة القوة الثانية التي تملكها حماس هي في كون الإدارة الأمريكية تظهر تململاً أكبر من استمرار الحرب، وتجاوز نتنياهو للآجال الزمنية التي منحتها الإدارة الأمريكية سابقاً، فهناك قناعة أن الرئيس ترامب مضطر للوصول إلى اتفاق ينهي الحرب سريعاً.

مع أن مشهد المفاوضات يبدو مكرراً إلا أن المناخ العام يتغير سريعاً، ولا يبدو أن حماس مستعدة لتقديم تنازلات نوعية، وتتمسك بإطار عام متوافق عليه مع الفصائل الأخرى في القطاع مع تقديرات تقول: إن ترامب وخلال زيارته المرتقبة إلى المنطقة، سيعمل بشكل أساسي على إنهاء ملف الحرب في غزّة، وعلى هذا الأساس هناك فرصة جدية للوصول إلى اتفاق عادل، وملائم لتوازن القوى داخل فلسطين المحتلة، وفي المنطقة والعالم.

عصر الصعود التكنولوجي الصيني:

عادةً ما تُستخدم الرسوم الجمركية في اقتصاد أي دولة عند مرحلتين حاسمتين: إما في فترة بداية التصنيع، حين تسعى الدول إلى خلق «أبطال وطنيين» ناشئين، أو في فترة الشيخوخة المالية، حين تحاول النخب تأخير الانحدار الحتمي. وتُعد حرب دونالد ترمب التجارية، التي تميزها الفوضوية، مثالاً صارخاً على الحالة الثانية. فمع تزايد انحسار الهيمنة الأمريكية، بدأت ترتسم ملامح ترتيب جيو-سياسي-اقتصادي جديد: عولمة مدفوعة بالبطاريات تقودها الصين. أبرز تجليات هذا التحول هو التوسع الدولي الهائل لصناعة السيارات الكهربائية الصينية.

■ عروة درويش

أصبح تفوّق السيارات الكهربائية الصينية أمراً لا جدال فيه. كما أنّ هيمنة الصين التقنية بدأت تترجم بسرعة إلى سيطرة على الأسواق، إلى درجة أنها باتت تُهدد بتجاوز القادة التقليديين، ليس فقط في سوق السيارات الكهربائية، بل في صناعة السيارات بأسرها. وهذا التحول يحمل تداعيات زلزالية على الجغرافيا الاقتصادية العالمية.

أبرز الأمثلة على هذا التوسع الدولي يتمثل في شركة «بي. واي. دي BYD» الرائدة. استطاعت «بي. واي. دي» أن تتفوق على «تسلا Tesla» التي كانت حتى وقت قريب المتصدرة بلا منازع في سوق السيارات الكهربائية. ومع تراجع قيمة الأسهم والمبيعات لشركة ماسك العام الماضي، واصلت «بي. واي. دي» تحقيق النجاحات. ففي عام 2024، باعت رقماً قياسياً بلغ 4,3 مليون سيارة، مع ارتفاع في المبيعات بنسبة 41%، وهي الآن تتصدر بفارق مريح فئة المركبات الجديدة للطاقة NEVs، والتي تشمل السيارات الكهربائية بالكامل BEVs والهجينة القابلة للشحن PHEVs.

ووفقاً لأحدث التقارير، فإن مبيعات السيارات الكهربائية بالكامل لكل من «بي. واي. دي» و«تسلا» باتت متقاربة جداً، إذ باعت «تسلا» 1,790,000 سيارة، بينما باعت «بي. واي. دي» 1,764,000 سيارة، بزيادة بنسبة 12% عن العام السابق، وبالنظر إلى معدلات نموها السنوية التي تتجاوز 50%، وإلى الإمكانات الكبيرة غير المستغلة في قطاع السيارات الكهربائية، من المنطقي توقّع أن تتفوق «بي. واي. دي» على «تويوتا» لتصبح الشركة الرائدة عالمياً خلال العقد القادم.

تتصرف «بي. واي. دي» بالفعل كشركة تطمح للهيمنة العالمية في قطاعها. حتى وقت قريب، كان قطاع السيارات الكهربائية الصيني ظاهرة محلية بالأساس، حيث كان يتم بيع الغالبية العظمى من السيارات داخل الصين. أما اليوم، فإن شركات السيارات الكهربائية الصينية تتوسع عالمياً بوتيرة وحجم غير مسبوقين. فقد انتشرت مصانع السيارات الكهربائية الصينية، القادرة على إنتاج أكثر من 100,000 سيارة سنوياً، في بلدان، مثل: إندونيسيا، وتايلاند، وباكستان، وتركيا، والمجر، والبرازيل، والمكسيك، لتلبية الطلب المتزايد على السيارات الصينية التي، بالإضافة إلى جودتها العالية، تُباع بأسعار أقل بنحو 20% من نظيراتها الغربية.

السعي لتقليل مخاطر الرسوم الجمركية والحواجز التجارية هو عامل رئيسي في توسع «بي. واي. دي» حتى الآن. إلا أن إقامة مصانع في الخارج تبقى عملية دقيقة، ترتبط ليس فقط بحسابات الشركة المعقدة بشأن آفاق المستقبل، بل أيضاً بالجيوسياسة والدبلوماسية. من خلال تتبع مسار توسع شركة مثل «بي. واي. دي»، يمكن أيضاً استخلاص رؤى مهمة حول استراتيجية الصين في العلاقات الدولية.

السعي لتقليل مخاطر الرسوم الجمركية والحواجز التجارية هو عامل رئيسي في توسع «بي. واي. دي» حتى الآن

من شينزن إلى العالم

يقع المقر الرسمي والقلب الصناعي النابض لشركة «بي. واي. دي» في مدينة شينزن الشهيرة، وهي منطقة يُتوقع أن تصبح «وادي السيليكون» الجديد للعالم. بعد الانفتاح الصيني، تحولت المدينة إلى مركز عالمي لصناعة الإلكترونيات الاستهلاكية، حيث أنشأت شركات كبرى، مثل: «فوكسكون» مصانعها لخدمة علامات عالمية، مثل: «آبل»، و«سوني»، و«ديل». كما تأسست هناك شركات صينية عملاقة مثل «هواوي»، و«شاومي»، و«هايسنس»، و«أوبو»، إلى جانب شركات الإنترنت الجديدة، مثل: «تينسنت».

اليوم، تمتلك «بي. واي. دي» خمسة مصانع مختلفة في شينزن، بعضها يقع على طول «طريق بي. واي. دي» في منطقة بينغشان. يتم هناك جمع أكثر من 500,000 سيارة سنوياً من طرازات مثل: «بي. واي. دي تانغ»، و«تشين»، و«دولفين». وإلى جانب شينزن وتشانغشا، تملك الشركة مصانع كبرى أخرى في مناطق مختلفة من الصين.

حتى أوائل عقد العشرينيات من القرن الحالي، كانت عمليات إنتاج السيارات الكهربائية في «بي. واي. دي» تركز أساساً على السوق الصينية، بينما اقتصرت العمليات الخارجية على الحافلات والشاحنات، وهي ما زالت الفئة الأبرز من مركبات «بي. واي. دي» المنتشرة في بلدان عديدة خارج الصين. وحتى عام 2024، كانت 87% من مبيعات المركبات الجديدة للطاقة التابعة لـ«بي. واي. دي» تتم داخل الصين. ويرجع نجاح «بي. واي. دي» بدرجة كبيرة إلى حجم السوق الصيني، وإلى الاستراتيجية الذكية التي انتهجتها الشركة عبر تركيز كافة عملياتها الحيوية، مثل: البحث والتطوير، وتصنيع المكونات «بما في ذلك البطاريات وأشباه الموصلات»، وتجميع المركبات، ولوجستيات سلسلة التوريد داخل الصين. ومن خلال هذا النموذج، استطاعت «بي. واي. دي» تطوير اقتصاديات ضخمة بفضل التكامل الرأسي.

ساعدت سياسات صناعية موجّهة من الدولة- مثل: برنامج «صُنع في الصين 2025» – على تعزيز هذا التطور التكنولوجي المحلي. حيث استُخدمت الإعانات الحكومية والاستثمار في الأبحاث وغيرها من الحوافز لتسريع النمو التكنولوجي. ويعمل السوق الصيني الديناميكي المتعطش للابتكار كمنصة إطلاق قوية لشركات، مثل: «بي. واي. دي»، و«شاومي»، و«جيلي»، التي تسعى اليوم للهيمنة عالمياً. فقد ارتفعت مبيعاتهم الخارجية من المركبات الجديدة للطاقة بنسبة 77% عام 2023. إلا أنّ هذا الحماس قد خفت بعض الشيء مع تراجع معدل النمو بنسبة 6,7% في عام 2024 مقارنة بالعام الذي سبقه. وتكمن الخطورة في احتمال أن تبدأ المبيعات بالتباطؤ عام 2025. ومن دون حصة كبيرة من المبيعات الخارجية، تواجه هذه الشركات خطر فقدان الاستدامة الاقتصادية.

جنوب وجنوب شرق آسيا

تعمل الصين على تطوير ما تسميه «طريق الحرير البحري»، الذي يربط موانئها بمرافئ وبنى تحتية لوجستية في شبه القارة الهندية. ومن هناك، يتاح الوصول إلى الشرق الأوسط، والبحر المتوسط، وموانئ أوروبية، مثل: بيرايوس وتريستي وروتردام وهامبورغ.

لطالما اعتُبر هذا الممر الساحلي محوراً حيوياً للقوة الجيوسياسية. ومع تداعيات الحرب في أوكرانيا التي عطلت العديد من طرق التجارة البرية، وتسببت بتأخير أو تقليص مشاريع الحزام والطريق، أصبحت هذه المحاور البحرية أكثر أهمية بالنسبة للصين. يمتد هذا الممر التجاري- من مضيق ملقا حتى غرب المتوسط- عبر إندونيسيا، وتايلاند، والهند، وباكستان، والشرق الأوسط، وشمال أفريقيا، وصولاً إلى الاتحاد الأوروبي. وهو يغطي منطقة تحتضن نحو نصف سكان العالم، ومن المتوقع أن تستحوذ تدريجياً على حصة كبيرة من سوق السيارات الكهربائية العالمية. ولذلك، ليس مفاجئاً أن يتم بناء بعض أهم مصانع السيارات الكهربائية الصينية الجديدة على طول هذا الممر، قرب مرافئ تسيطر عليها شركات صينية، مثل: «كوسكو».

«بي. واي. دي BYD» الكهربائية مثالاً

عند الحدود الجنوبية للصين، توسع «بي. واي. دي» حضورها في كمبوديا، حيث تسعى لمنافسة شركات، مثل: «فورد»، و«هيونداي»، و«تويوتا»، وكذلك في فيتنام، حيث تبني مصنعاً بقيمة 250 مليون دولار، بطاقة إنتاجية متوقعة تبلغ 150،000 مركبة سنوياً، مع احتمال إنشاء مصنع ثانٍ للاستفادة من انخفاض تكاليف العمالة. وفي تايلاند– ثاني أكبر سوق للسيارات في جنوب شرق آسيا– تستثمر «بي. واي. دي» نحو 500 مليون دولار في مصنع، بطاقة إنتاجية سنوية متوقعة تبلغ 150،000 مركبة. أما عبر بحر جاوة، فقد استثمرت الشركة مليار دولار لإنشاء مصنع جديد في جاوة، على أن تبدأ العمليات بحلول عام 2026، بهدف إنتاج 150،000 مركبة سنوياً، لتلبية الطلب المحلي في إندونيسيا، التي يبلغ عدد سكانها 285 مليون نسمة، ويتوقع أن يصل الطلب فيها إلى مليوني سيارة كهربائية سنوياً بحلول عام 2030.

ولا تقتصر استثمارات «بي. واي. دي» وغيرها من الشركات الصينية على مصانع التجميع فحسب، بل تشمل أيضاً سلاسل التوريد والبنية التحتية اللوجستية. في موازاة ذلك، تضخ الحكومة الصينية استثمارات في البنية التحتية الإقليمية، وتعزز التعاون الاقتصادي، وتروّج للدبلوماسية الثقافية. ويُظهر ذلك أن بكين تدرك تماماً الأهمية الاستراتيجية لـ«الحدود الجنوبية» وتطمح لتحويلها إلى مركز موثوق لـ«الصداقة الاقتصادية» وشراكات طويلة الأمد.

أما الهند، فقصتها مختلفة. فبرغم كونها مستورداً ضخماً للمنتجات الصينية، تسعى الهند إلى تطوير قدراتها التكنولوجية الذاتية، بما يشمل قطاع السيارات الكهربائية. ولهذا السبب، بدأت الهند بفرض قيود على الاستثمارات الصينية. نتيجة لذلك، لا تمتلك «بي. واي. دي» سوى مصنع واحد صغير في الهند، وينتج بالكاد 10،000 مركبة سنوياً. رداً على هذه العقبات، حولت «بي. واي. دي» أنظارها إلى باكستان، التي رحبت بحماس بالاستثمارات الصينية في مجال السيارات الكهربائية، طامحةً لأن تصبح مركزاً عالمياً لتصدير هذه السيارات.

تخطط «بي. واي. دي» لبناء مصنع في كراتشي بالتعاون مع شركة «ميغا موتورز» الباكستانية. من المقرر افتتاح المصنع، الذي لا يزال قيد الإنشاء، عام 2026، بطاقة إنتاجية أولية تبلغ 50،000 سيارة سنوياً للسوق المحلية، حيث يُتوقع أن تصبح 50% من مبيعات السيارات كهربائية بحلول عام 2030. كما عقدت شراكة مع شركة «هابكو»، أكبر شركة كهرباء خاصة في البلاد، لبناء شبكة من محطات الشحن السريع. وهذه الخطوات تدل على الرؤية الطويلة الأمد لـ«بي. واي. دي».

أوروبا ثاني أكبر سوق للسيارات الكهربائية

إذا كانت شركات السيارات الكهربائية الصينية تركز على الأسواق النامية في جنوب وجنوب شرق آسيا، فإن الجائزة الكبرى تظل أسواق أوروبا الغنية. فالاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة معاً يمثلان ثالث أكبر سوق للسيارات في العالم، وثاني أكبر سوق للسيارات الكهربائية بعد الصين، مع تسجيل 1,5 مليون مركبة كهربائية جديدة عام 2024.

ترغب الصين بشدة في زيادة مبيعاتها في أوروبا، كما تسعى لتعزيز علاقاتها مع هذه القارة التي تراها شريكاً محتملاً في بناء نظام عالمي متعدد الأقطاب. غير أن الرسوم الجمركية الأوروبية المفروضة على السيارات الكهربائية الصينية تجعل هذه المهمة أكثر صعوبة.

ففي نهاية عام 2023، فرض الاتحاد الأوروبي رسوماً إضافية على السيارات الكهربائية المستوردة من الصين. وقد تعرضت «بي. واي. دي» لرسوم جمركية بنسبة 17% بالإضافة إلى الرسوم الأساسية البالغة 10%، فيما واجهت شركات أخرى، مثل: «جيلي» رسوماً بنسبة 18،8%، و«سايك» بنسبة 35%.

وقد يكون من النتائج غير المقصودة لهذه السياسات الحمائية أنها حفزت الشركات الصينية على إنشاء مصانع داخل أوروبا لتجنب هذه الرسوم. ومن الأساليب الشائعة التي تستخدمها شركات السيارات حالياً شحن «مجموعات التجميع المفككة Knock–Down Kits» إلى بلد معين لتجميع السيارات وبيعها محلياً. وتُعامل هذه المجموعات كمكونات وليست سيارات جاهزة، مما يخفض الرسوم الجمركية عليها. كما أن هذه الطريقة أكثر كفاءة من الناحية اللوجستية، إذ يسهل شحن المكونات المفككة. إلا أن السلطات المحلية قد تعتبر هذا تحايلاً، وقد تشترط أن يتم تصنيع جزء أكبر من السيارة محلياً كي تُصنف كمنتج محلي.

طُرحت إيطاليا كموقع محتمل نظراً لرغبة حكومتها في تنويع قاعدة مصنعي السيارات في البلاد في ظل تراجع إنتاج شركة «ستيلانتيس» الشركة الأم لشركة «فيات»

استجابة لهذه التحديات، طورت «بي. واي. دي» وشركات صينية أخرى استراتيجية استثمار طويل الأمد، تشمل إنشاء مراكز للبحث والتطوير في القارة، وعقد شراكات مع الموردين المحليين. إضافة إلى ذلك، تلعب «بي. واي. دي» ورقة القوة الناعمة، عبر رعاية الفعاليات وإطلاق حملات إعلامية تهدف إلى تحسين صورتها بين المواطنين الأوروبيين.

وتُعد المجر حالياً محور الاستثمار الأبرز لـ«بي. واي. دي» في أوروبا، نظراً لامتلاكها سلسلة توريد صناعية قوية، ولعلاقتها الوثيقة مع الصين. تتجه 44% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصينية في الاتحاد الأوروبي إلى المجر. وتقوم «بي. واي. دي» حالياً ببناء مصنع ضخم في مدينة سيغيد قرب الحدود مع صربيا ورومانيا. هذا المصنع، الذي يتجاوز حجم الاستثمار فيه مليار دولار، من المتوقع أن ينتج– وليس فقط أن يجمع– ما بين 150،000 إلى 200،000 سيارة سنوياً، مع بدء الإنتاج في منتصف هذا العام.

ولتأمين سلسلة الإمداد المحلية، عقدت «بي. واي. دي» شراكة مع شركة «فوريا» الفرنسية، وهي سابع أكبر مورّد تكنولوجيا سيارات في العالم، لتزويد مصنع سيغيد بالمكونات. غير أن هذا المصنع يخضع حالياً لتحقيق من قبل الاتحاد الأوروبي، بشأن ما إذا كان قد حصل على دعم حكومي غير عادل، وهو تحقيق قد يؤدي إلى خفض الطاقة الإنتاجية للمصنع، أو إجبار الشركة على بيع بعض أصولها.

ورغم أن مثل هذه التحقيقات تكشف عن نقاط ضعف محتملة، فإنها لا تعيق خطط «بي. واي. دي» التوسعية الطموحة. فقد بدأت الشركة بالفعل في إنشاء مصنع ثانٍ في أوروبا، يقع في مدينة مانيسا بالقرب من إزمير بتركيا، ومن المتوقع أن يبدأ عملياته في منتصف عام 2026، بطاقة إنتاجية تبلغ 150،000 سيارة سنوياً.

وتعد تركيا نقطة استراتيجية رئيسية: فرغم أنها ليست عضواً في السوق الأوروبية الموحدة، إلا أنها جزء من الاتحاد الجمركي الأوروبي، مما يعني أن السيارات التي يتم تجميعها هناك تدخل السوق الأوروبية بدون رسوم جمركية باهظة. كما أن مشاركة تركيا في مبادرة الحزام والطريق عززت شراكتها الاستراتيجية مع الصين، مما يجعلها خياراً طبيعياً لتوسع «بي. واي. دي» الأوروبي.

ويجري أيضاً التفكير في إنشاء مصنع ثالث في أوروبا. وقد طُرحت إيطاليا كموقع محتمل نظراً لرغبة حكومتها في تنويع قاعدة مصنعي السيارات في البلاد، في ظل تراجع إنتاج شركة «ستيلانتيس»، الشركة الأم لشركة «فيات». غير أن المحادثات الأولية مع «بي. واي. دي» لم تسفر عن نتائج حاسمة، بينما أبدت شركة «شيري» الصينية اهتماماً بالاستثمار في إيطاليا. وتشير تقارير أحدث إلى أن ألمانيا قد تكون الموقع الأكثر ترجيحاً لإنشاء المصنع الثالث. فالمصانع الألمانية المتعثرة، مثل تلك التي تنتمي إلى «فولكسفاغن»، قد تمثل فرصة مغرية جداً للاستحواذ عليها، والاستفادة من بنيتها التحتية الصناعية وموقعها في قلب السوق الأوروبية.

ولا تسعى «بي. واي. دي» إلى مجرد بناء بضعة مصانع في أوروبا، بل إلى ترسيخ نفسها كشريك أوروبي حقيقي. وقد صرح مسؤولو الشركة مراراً بأن «بي. واي. دي» ترغب بأن «تصبح أوروبية». وهذا يعني عملياً الاستثمار في الإنتاج الكامل «وليس مجرد التجميع»، وإنشاء مراكز للبحث والتطوير– كما هو مخطط له في المملكة المتحدة– وبناء سلاسل توريد محلية قوية. ويشهد على هذا التوجه لقاء جرى أوائل هذا العام بين ممثلي «بي. واي. دي» و300 من موردي مكونات السيارات الإيطاليين في تورينو، في إشارة واضحة إلى الطريقة التي تعتمدها الشركة لكسب ثقة الفاعلين الاقتصاديين المحليين، وإبراز نفسها كشريك موثوق ملتزم بالاستثمار الطويل

عندما تضع غزة روحها على كفها وتمشي

«ربما أعلن موتي الآن، قبل أن يشحن من يقف أمامي بندقيته وينتهي كل شيء وينتهي أنا» مطلع قصيدة الرجل الذي ارتدى عينيه للمصورة الصحافية الفلسطينية الشهيدة فاطمة حسونة.

■ إيمان الذياب

يتساءل كثيرون حول القدرة العجيبة التي يتمتع بها الشعب الفلسطيني التي تتضمن إلى جانب القدرة على التحمل ومواصلة الحياة بظروف غير إنسانية وغير مسبوقة، قدرته على المقاومة والإبداع في مواجهة الموت والتفنن في ابتكار أشكال جديدة للحياة.

أعلن «مهرجان كان السينمائي الدولي» الذي سيقام في أيار المقبل أنّ فيلم «ضع روحك على كفّك وامش» للمخرجة سيبيده فارسي سيعرض ضمن تظاهرة «أسيد» في المهرجان. يتناول الفيلم الوثائقي المصوّرة الفلسطينية فاطمة حسونة «25 عاماً» التي استشهدت فجر الأربعاء 16 نيسان الجاري في غزة جرّاء قصف جيش الاحتلال واستهداف منزلها بصاروخ مع تسعة أفراد من عائلتها.

«عيون غزة»

رصدت فاطمة الملقبة بـ«عيون غزة» من خلال عدسة الكاميرا تفاصيل الحياة اليومية للناس في القطاع، وساهمت بتقديم مساعدات مختلفة إليهم. وكانت قد أنهت رسالة الوسائط المتعددة من الكلية الجامعية للعلوم التطبيقية للعام 2022، ورغم استشهاد11 فرداً من عائلتها في يوم واحد في كانون الثاني 2024 بصاروخ من صواريخ جيش الاحتلال إلا أنها استمرت في متابعة تصوير التفاصيل اليومية التي يعيشها الغزاويون، وعبّرت من خلال تدوينات قصيرة عن ظروف حياتهم فكانت عين غزة ونافذتها إلى العالم، هكذا وصفتها المخرجة الفرنسية من أصل إيراني سبيدة فارسي في حديث مع صحيفة ليبراسيون الفرنسية: «تعرفت على فاطمة بينما كنت أبحث عن وسيلة لدخول غزة، فصارت عيني هناك وصرت نافذتها على العالم، كنت أصورها عبر مكالمات الفيديو في ضحكها وبكائها وأحلامها وانكساراتها، ولم أكن أعرف إلى أين ستقودنا تلك اللقطات، لكن هكذا هي السينما، كما هي الحياة».

وأضافت: «في البداية لم أصدق الخبر، ظننته تشابه في الأسماء، اتصلت بها ثم أرسلت رسالة تلو الأخرى لكن لا رد، لقد غابت وبلمسة زر تم إطلاق صاروخ أزال منزلاً جديداً عن وجه غزة».

حكايات تشبه الخيال

وكانت المخرجة قد تواصلت مع المصورة الشهيدة قبل يوم من استشهادها. وجاء خبر اختيار الفيلم الوثائقي عنها في «مهرجان كان» «13–24 أيار» قبل ساعات فقط من استشهادها في الغارة «الإسرائيلية» التي دمّرت منزلها في حي الطفوة في غزة، وأسفرت عن استشهاد عشرات الفلسطينيين. تقول المخرجة، التي كانت لا تزال تحت وقع الصدمة مساء الأربعاء بأسى: «كانت قد بلغت 25 عاماً فقط في آذار الماضي».

قد يقول البعض أن قصة استشهاد فاطمة تشبه الحكايات الخيالية، ولكن قصة «عيون غزة» هذه والكثير من القصص الأخرى المشابهة المعروفة منها وغير المعروفة تجاوزت الخيال في حكايات الجدات وغرائبيّتها. تثير القصص الصادمة والقادمة من غزة وبطولات أبنائها لدى سامعها مشاعر متناقضة تبدأ بالشعور بنوع من العجز تجاه مأساة تجاوزت حدود العقل، وتنتهي بمشاعر الغضب وتحولاته نحو التضامن مع أهل غزة وناسها والرغبة في مشاركتهم قضيتهم.

مرة أخرى... الجائزة والمأساة

من جهة أخرى فازت صورة الطفل الفلسطيني محمود عجور بجائزة «أفضل صورة صحافية عالمية 2025»، يوم الخميس 17 نيسان الجاري، بعد أن اختارتها لجنة التحكيم من بين قرابة ستّين ألف صورة شاركت في النسخة الثامنة والستّين من مسابقة «وورلد برس فوتو» التي شارك فيها أكثر من 3700 مصوّر من 141 دولة.

وتُظهر الصورة التي التقطتها المصوّرة الفلسطينية سمر أبو العوف لصحيفة «ذا نيويورك تايمز» الأمريكية، الفتى ابن السنوات التسع وذراعاه مبتورتان، جرّاء أصابته بصاروخ «إسرائيلي» في آذار 2024، وتختصر اللقطة المؤثرة للفتى الفلسطيني، معاناة الفلسطينيين في حرب الإبادة الوحشية التي يرتكبها الاحتلال الصهيوني على مرأى ومسمع من العالم.

«كيف سأتمكّن من معانقتك؟»

يرفض الطفل الفلسطيني الاستسلام، ويبقى مصراً على حلمه بأن يصبح طياراً ذات يوم، وبينما تستمر لجنة التحكيم بالإشادة بـ«قوّة تركيب الصورة ودقّة إضاءتها»، مضيفةً أنّ «حلم محمود بسيط: يريد الحصول على أطراف اصطناعية وعيش حياة كأي طفل آخر».

يؤكد الفتى الفلسطيني قائلاً: «سأجرّب كلّ شيء. سأكون طيّاراً في المستقبل. ألعب كرة القدم مع أصدقائي وإذا حصلت على يدين اصطناعيّتَين سأعود إلى اللعب كما في السابق، وأمسك الكرة بين يدَيّ».

من جهتها تؤكد مديرة الجائزة: «أن الصورة لا تمثّل الفتى محمود عجور فقط بل هي تختصر قضية أكبر تمثل العالم كله»، أما المصورة سمر أبو عوف والتي سبق لها أن وثّقت الكثير من أحوال الفلسطينيين في غزة جرّاء الاعتداءات الصهيونية المتواصلة، فقد ذكرت أنّه «من أصعب الأمور التي شرحتها لي والدة الطفل، كيف كانت أوّل جملة قالها لها عندما أدرك بتر ذراعيه: كيف سأتمكّن من معانقتك؟»، جملة مدهشة يقولها الفتى ببراءة لأمه، جملة مشحونة في ظاهرها بالمشاعر، ولكنها تضمر في العمق نوعاً من استفزاز مظاهر الموت وإظهار التعطش للحياة والرغبة فيها.

تكثف الصور فكرة صراع الحياة والموت وتختزن بداخلها قصص وحكايات أبطالها وتنقلها وتوثقها فتتحول إلى شاهد صادق يشارك الناس البطولة بصمت

الصورة الأيقونة

تنشر وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي كل يوم المزيد من الأخبار والتحليلات التي تتناوب فيها طروحات عديدة ومختلفة تجاه الفلسطينيين وقضيتهم، ومن بين هذا كله تتميز قصص حرب الإبادة في غزة في إظهار ذلك التمايز الواضح بين اتجاهين وموقفين واضحَي المعالم، يظهر الأول فيه الوحشية اللامتناهية للاحتلال وتحوله إلى آلة للموت، بينما يلخص صمود الشعب الفلسطيني ومقاومته حالة أسطورية للنضال البشري المتراكم ضد الموت والفناء. تكثف الصور فكرة صراع الحياة والموت هذه، وتختزن بداخلها قصص وحكايات أبطالها، وتنقلها وتوثقها فتتحول إلى شاهد صادق يشارك الناس البطولة بصمت.

من الذاكرة «طفلة النابالم»

للعام الثاني على التوالي تفوز فيه صورة من غزّة بهذه الجائزة، فقد فاز مصوّر وكالة «رويترز» محمّد سالم بالجائزة لعام 2024، لصورته التي تظهر فيها إيناس أبو معمّر «36 عاماً» وهي تبكي فيما تحتضن جثّة ابنة أخيها سالي «5 سنوات» المغطّاة بملاءة في مشرحة «مستشفى ناصر» في خان يونس جنوب غزّة.

يستعيد كثيرون ذكرى ثانية قادمة من حرب أخرى جرت في زمن سابق، لطفلة كانت تبلغ أيضاً تسع سنوات حينذاك، يقارنون هذه الصور مع صورة «طفلة النابالم» الشهيرة التي التُقطت عام 1972 خلال الحرب في فيتنام، صورة هزت وجدان العالم حينها. تتشارك غالبية هذه الصور إضافة إلى كون مضمونها وموضوعها المباشر واحد، في أن المتسبب في وجودها في العمق واحد، حتى وإن تخفّى خلف القوى التي يدعمها في المقدمة، وستكون نتائج نضال الناس فيها من أصحاب الحق واحدة من فيتنام إلى فلسطين.

تفصيل صغير عنوانه «قذارة المدن»

يناقش المشككون بالتراجع الأمريكي بوقاحة وبصوت عال، دون أن ينتبهوا للـ«الشيطان الذي يختفي في التفاصيل».

■ إيمان الأحمد

عند المقارنة بين الدول والحكومات لمعرفة درجة تقدمها أو تراجعها، يسير الحديث بشكل بديهي باتجاه قدرة تلك الدول على توفير متطلبات العيش الأفضل لمواطنيها من جهة، وقدرتها على معالجة المشاكل المتنوعة التي تواجهها خاصة في الظروف الاستثنائية كحالات الكوارث الطبيعية والحروب... إلخ. وكلما أبدت تلك الدول مرونة أكثر في تقديم الحلول كلما ارتفع مؤشر تقدمها على البقية، والعكس صحيح.

في دراسة نشرتها منصة «house fresh» المتخصصة في جودة الهواء داخل المنازل، أخيراً، قام الباحثون بتحليل 12,3 مليون بلاغ متعلق بالنظافة ورد إلى رقم الطوارئ 311 في عدد من المدن الأمريكية، بهدف تحديد أكثر المدن التي تحتاج إلى تحسين أوضاعها الصحية. وأكد الباحثون في الدراسة أنهم قاموا: «بترتيب المدن وفقاً لعدد البلاغات المتعلقة بالنظافة لكل 100 ألف نسمة».

سمعة سيئة للشهرة

جاءت النتائج مفاجئة إذ حلت مدينة بالتيمور في المركز الأول «كأكثر المدن اتساخاً» في الولايات المتحدة، بمعدل شكاوى مرتفع للغاية بلغ 47,295 بلاغاً لكل 100 ألف نسمة، مما يدل، بحسب المحققين، على «فجوة واضحة بين احتياجات السكان وواقع نظافة المدينة». وأضافوا أن «ستة من أكثر الرموز البريدية اتّساخاً تقع جميعها داخل أو بالقرب من وسط المدينة».

وجاءت، في المرتبة الثانية بعد بالتيمور، ساكرامنتو في كاليفورنيا، وهي عاصمة الولاية وتحتضن أكبر نهر فيها، والذي يُعد من بين أكثر الأنهار تلوثاً في البلاد، بحسب تقرير صدر أخيراً عن مشروع النزاهة البيئية.

أما مدينة لوس أنجلوس فقد سجلت 21,616 بلاغاً، رغم ما تحظى به من مظهر براق. واحتلت نيويورك المرتبة 17 ضمن قائمة أكثر 23 مدينة أمريكية اتساخاً. لكن مع ذلك يعد هذا التصنيف تحسناً مقارنة بترتيبها كثاني أكثر مدن العالم اتساخاً حسب استطلاع جرى عام 2022، فهي تشتهر، وفقاً للاستطلاع، بانتشار الحشرات والشوارع المليئة بالقمامة والروائح الغريبة، ولا تزال أحياؤها بحاجة إلى الكثير من العناية.

يمكن للمهتمين الاطلاع على ما تبقى من قائمة «المدن الأمريكية الأكثر قذارة» الطويلة التي نشرتها «نيويورك بوست»، ونشرت أسماءها حسب التسلسل مع أرقام البلاغات المتعلقة بالنظافة وجاءت نتائجها صادمة من حيث ارتفاع نسبة القذارة في دولة «عظمى» كأمريكا!

الفكاهة والبلاغة

يرفع البعض عقيرته وبوقاحة في الحديث السياسي عن التقدم والتراجع مادام يتحدث عن «أمريكا حاكمة العالم»، والعقيرة هي الساق المقطوعة، والأصل فيها: أن رجلاً قطعت إحدى رجليه، فرفعها ورفع صوتهُ معها بالبكاء والنواح عليها. فصار مثلاً. يُظهر التشبيه، إلى جانب البلاغة، فكاهة تقارب الهزل ومع ذلك يصر هذا البعض على التعامل مع الحقائق والأرقام المنشورة في الصحف الأمريكية كتفصيل صغير حتى وإن كان عنوانه «قذارة المدن».

أخبار ثقافية

فوضى القرارات

أوضحت وزارة الإعلام السورية في بيان لها، الخميس 24 من نيسان، «التزامها التام بحرية الفكر والنشر والطباعة»، وجاء البيان في أعقاب جدل أحدثه قرار صدر عن اتحاد الناشرين السوريين تحت عنوان «الرقابة الذاتية» جاء فيه أن التعليمات الصادرة عن وزارة الإعلام، تفرض على جميع الكتب المطبوعة بعد 28 من كانون الأول 2024، والكتاب الذين لم يحصلوا على موافقة الوزارة قبل 8 من الشهر نفسه، والراغبين بشحن كتبهم خارج سورية، أو تداولها داخل البلاد استخراج موافقة من الوزارة.

وذكرت الوزارة أنَّ الكتاب صدر عن الاتحاد دون الاستناد إلى مرجعية قانونية أو تفويض صادر عن الجهة المختصّة، مما تسبّب في إحداث فجوة قانونية بين وزارة الإعلام ودور النشر، وأدى إلى تعطّل أعمال الناشرين وتكدّس الملفات في الوزارة خلال الفترة السابقة. وأكدت أنها أوعزت بالموافقة على جميع العناوين المقدمة من الناشرين إلى مديرية التقييم الإعلامي التابعة لها خلال الأسبوعين الماضيين. داعيةً الناشرين إلى مراجعتها في حال وجود أي شكوى للعمل على حلها.

التهجير الناعم

كشف رئيس المرصد «الأورومتوسطي لحقوق الإنسان»، رامي عبده، عما وصفها بـ«معلومات خطيرة ومؤكدة»، حول ضلوع السفارة الفرنسية في القدس في تنسيق عمليات تهجير سرية تستهدف الكفاءات العلمية والثقافية الفلسطينية من غزة، تحت غطاء «العمل الإنساني»، وبالتعاون المباشر مع قوّات الاحتلال الصهيوني. في محاولة منظمة لاستنزاف النخبة الفلسطينية، حيث تشمل القوائم المستهدفة أطباء ومهندسين وأكاديميين ومؤرخين ومتخصصين في الثقافة والآثار.

وأشار إلى أنّ «ما يحدث لا يمكن فصله عن سياق العدوان الصهيوني على غزة»، خاصة بعد: «إنشاء وحدة خاصة داخل حكومة الاحتلال، تتولى إدارة هذا الملف الحساس، مستهدفة بالدرجة الأولى حملة الشهادات العليا، تمهيداً لاستقدام عائلاتهم لاحقاً، في محاولة واضحة لتغيير البنية الديمغرافية والاجتماعية للقطاع».

كما حذّر من خطورة التعاون الفرنسي الصهيوني، واعتبره «انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي»، داعياً باريس إلى التوقف فوراً عن دورها في «التهجير الناعم»، مؤكداً أن «تهجير العقول هو الوجه الناعم للجريمة. فحين يعجز الاحتلال عن الفتك بالقصف، يحاول أن يفرغ غزة من نخبتها عبر الممرات الإنسانية المغشوشة... لكن التاريخ لن يرحم المتواطئين».

كانوا وكنا

فتاة دمشقية ثائرة

صورة السيدة رشيدة امرأة حسن الزيبق ، دمشقية ، تناهز الثالثة والعشرين ، التحقت بالثورة السورية منذ ستة أشهر ، وحاضت نحو اربعين معركة أبلت فيها البلاء الحسن ، وكانت تسير في مقدمة الصفوف ، تستنفر حمية المجاهدين ، وهي تحسن تسديد البندقية واستعمال الدفع الرشاش (المترليوز)

شاركت رشيدة الزيبق في الثورة السورية الكبرى، خاضت 40 معركة ضد الاحتلال، وكانت تتقدم الصفوف خلال الثورة. مجلة المصور المصرية عدد 15 تشرين الأول 1926

حول «الوثيقة السياسية لكونفرانس وحدة الموقف الكردي في سوريا» ...

صدرت يوم السبت 26 نيسان «الوثيقة السياسية لكونفرانس «مؤتمر» وحدة الموقف الكردي في سوريا»، عن اجتماع في القامشلي، ضم تقريباً كل الجهات السياسية والمدنية الكردية الأساسية في سورية.

■ المحرر السياسي

تضمنت الوثيقة 26 بنداً، موزعة على عنوانين، الأول: «في المجال الوطني السوري» 15 بنداً، والثاني: «في المجال القومي الكردي» 11 بنداً.

الاتجاه العام للوثيقة جاء مركزاً على المواطنة المتساوية للسوريين بغض النظر عن قومياتهم، أديانهم، طوائفهم، جنسهم... إلخ. وطالب بنظام حكم لامركزي وبرلماني يقوم على التعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة، وعلى توزيع منطقي للصلاحيات والثروة بين المركز والأطراف يضمن التنمية الشاملة.

وفي المجال القومي الكردي طالبت الوثيقة باعتراف دستوري باللغة الكردية كإحدى اللغات الرسمية في الدولة، إضافة إلى جملة من الحقوق الثقافية والوطنية العامة، بما فيها التراجع عن إجراءات استثنائية تمت ممارستها ضد الكرد السوريين في العقود السابقة.

أهمية الوثيقة

تحمل هذه الوثيقة أهمية خاصة للأسباب التالية:

أولاً: تكاد تكون أول وثيقة توافقية بين مختلف الأطياف السياسية للكرد السوريين، الذين عانوا كغيرهم من السوريين من انقسامات حادة طوال عقود مضت.

ثانياً: أهم ما في هذه الوثيقة هو أن الجهات التي توافقت عليها، تضعها بوصفها أساساً للحوار الوطني الشامل، سواء مع الإدارة الجديدة، أو مع بقية القوى الوطنية السورية؛ أي أنها لا تقدمها بوصفها منتجاً نهائياً غير قابل للنقاش، بل تقدمها بوصفها رؤيتها للحل الشامل في سورية، وبوصفها رؤية قابلة للحوار، وصولاً إلى توافق بين السوريين حولها وحول غيرها من النقاط المختلفة العالقة... أي أنها وثيقة من الوثائق التأسيسية لعملية الحوار الوطني الشامل ضمن مؤتمر وطني عام كان وما يزال استحقاقاً وطنياً لا يمكن للبلاد أن تمضي قدماً دون تحقيقه.

ثالثاً: تكتسب الوثيقة أهمية إضافية من التوقيت الذي تم إطلاقها فيه؛ ففي الوقت الذي ينشط فيه «الإسرائيلي» لضرب وحدة سورية، وترتفع مؤشرات عودة عمل داعش الذي يصب بالاتجاه نفسه، ناهيك عن المخططات الأمريكية في الانسحاب «الجزئي» أو «الكامل» الذي يمكن للأمريكي أن يوظفه بما يخدم داعش، فإن ظهور هذه الوثيقة، يعد فرصة ينبغي التقاطها عبر الإسراع بعقد المؤتمر الوطني العام بوصفه الأداة الأهم في نزع فتيل التفجير والتخريب الصهيوني/الداعشي.

الاتجاه العام للوثيقة جاء مركزاً على المواطنة المتساوية للسوريين بغض النظر عن قومياتهم أديانهم طوائفهم جنسهم

الانتقادات الموجهة للوثيقة؟

هنالك عدة نقاط تتضمنها الوثيقة، تحتاج إلى حوارٍ جدي بين السوريين؛ مثلاً: عدم الوضوح في قضايا اللامركزية تارةً والاتحادية تارة أخرى؛ علماً أن اللامركزية لا تنفي المركزية بل تؤكدها، ولا يمكن للامركزية أن تعيش دون مركز قوي، ناهيك عن أن لامركزية فضفاضة بعد كل ما جرى في سورية، ستكون وصفة لانتفاء الدولة السورية لا لوحدتها... وربما من الجدير بالذكر، أن حزب الإرادة الشعبية ومجلس سورية الديمقراطية قد توصلا إلى صياغة معقولة للعلاقة بين المركزية واللامركزية ضمن مذكرة التفاهم الموقعة بينهما عام 2020، والتي نصت على: «صيغة متطورة للعلاقة بين اللامركزية التي تضمن ممارسة الشعب لسلطته المباشرة في المناطق وتحقق الاكتفاء الذاتي والتوزيع العادل للثروات والتنمية في عموم البلاد، والمركزية في الشؤون الأساسية «الخارجية، الدفاع، الاقتصاد»».

من جهة ثانية، فإن الوثيقة لم تضع إطاراً واضحاً لموضوع حصر السلاح والمؤسسة العسكرية الموحدة في البلاد، والتي لا يمكن الحديث عن وحدة سورية بشكل حقيقي دون الوصول إليها. ومن المفيد هنا أيضاً التذكير بالبند الخامس من مذكرة التفاهم المشار إليها سابقاً، والذي قال: «الجيش السوري هو المؤسسة الوطنية العامة التي ينحصر بها حمل السلاح ولا تتدخل بالسياسة. وينبغي أن تكون قوات سورية الديمقراطية منخرطة ضمن هذه المؤسسة على أساس صيغ وآليات يتم التوافق عليها».

يضاف إلى هذه الملاحظات، الحديث عن نظام برلماني وغيرها من الأمور، التي يمكنها أن تكون مثار خلاف عميق ما لم يتم وضعها في إطار ملموس يشكل الهيكل القانوني العام للدولة، أي الدستور...

إن الاختلاف في الرؤى حول شكل الدولة هو أمر طبيعي تماماً، وينبغي أن يتم التعامل معه بروح وطنية إيجابية ومنفتحة على التفاهم والتوافق للوصول إلى صيغ ترضي وتطمئن كل السوريين، وهو أمر ممكن والسوريون قادرون عليه؛ وقادرون على صياغة نموذجهم الخاص، ولكن بالضبط عبر الحوار فيما بينهم، وهي المهمة الأساسية التي ينبغي أن تتركز كل الجهود باتجاه تحقيقها...